بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

كلية الدراسات الإقتصاد التطبيقي

المستوي الرابع

أثر المؤسسات المالية الدولية في أداء الإقتصاد السوداني في الفترة (2008-2014م) .

(دراسة حالة صندوق النقد الدولي).

The Impact of International Financial Institutuions on Performance of Sudanese Economy .

In the period (2008 -2014).

Case Study (international Monetary Fund).

بحث تخرج لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب :

إبراهيم عبدالرحمن إبراهيم موســـي .

عبدالعظيم إسماعيل حسين عثمان .

عمـار علي جاد الله الـــــــحسن .

عمر بـدوي عبدالله محـــمد علي .

إشراف الأستاذ :

عمر الطيب عمر محمد .

إكتوبر 2016م – محرم 1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

(الإسراء: 85).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾

(التوبة: 128)

الإهـــــــداء

إلى علم الهدى المصطفى صلوات ربنا وسلامه عليه .

إلى معنى الحب والحنان والتفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحنا ... وجنة الرحمن تحت أقدامها ... إلى أغلى الحبايب .

آمهاتنا الغاليات

إلى من كللهم الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمونا العطاء بدون إنتظار ... إلى من نحمل أسماءهم بكل إفتخار ... نرجو من الله أن يمد في أعمارهم ليروا ثماراً قد حان قطفها بعد طول إنتظار ... وستبقى كلماتهم نجوماً نهتدي بها .

أبائنا الأعزاء

إلى مصابيح الهدى ... التي تضيئ ظلام الجهل بنور العلم ... شموعاً تحترق ... ليستنير غيرها ...

أساتذتنا الأجلاء

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق معاً طريق النجاح ... إلى من تحلوا بالأخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ... إلى من قطفنا معاً ثمار تعلمنا ...

زملائنا وزميلاتنا

الشكر والتقدير

قالى تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) سورة إبراهيم الأية (7)

الحمد والشكر لله الذي أنعم فزاد في النعم وأكرم فزاد في الكرم وعلم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله الأمين سيد الأنام والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم .

ثم نتقدم بفائق الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة في كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي .

ونتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ القدير **عمر الطيب عمر محمد**

الذي فتح لنا قلبه وعقله قبل أن يشرف على هذه الدراسة ، و ندين له بفضل كبير بعد الله عز وجل .. ونشكره على جهده الكبير الذي بذله وتوجيهاته السديدة وعلى سعة صدره ونصحه المستمر فكان له بالغ الأثر في إنجاز هذا الدراسة .

فله جزيل الشكر و الإحترام وجزاه الله عنا خير الجزاء .

والشكر أجزله إلى أسرة مكتبة كلية الدراسات التجارية ، وأسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، وأسرة مكتبة بنك السودان المركزي ومكتبة جامعة الخرطوم الإنمائية على مساعدتهم لنا .

ولا يفوتنا أن نشكر العاملين بوزارة المالية والإقتصاد الوطني لما قدموه لنا من معلومات قيمة ساهمت في إعداد هذه الدراسة .

أخيراً نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة .

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة أثر المؤسسات المالية الدولية في أداء الإقتصاد السوداني ، دراسة حالة صندوق النقد الدولي ، عن طريق تحليل وبيان أثر سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي في بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية مثل : الناتج القومي ، وسعر الصرف ، وميزان المدفوعات والديون الخارجية .

تلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة على سؤال رئيسي وهو : ما هو أثر سياسات صندوق النقد الدولي في أداء الإقتصاد السوداني ؟

قامت الدراسة على فرض رئيسي هو : أن سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي أدت إلى أثر سالب في أداء الاقتصاد السوداني ، حيث إفترضت الدراسة أن العلاقة بين سياسات صندوق النقد الدولي ، وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل : الناتج القومي ، وسعر الصرف وميزان المدفوعات ، والديون الخارجية هي علاقة سلبية .

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المؤسسات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي - في بعض المتغيرات الداخلية والخارجية للإقتصاد السوداني .

تظهر أهيمة الدراسة في توضيح وبيان أثر سياسات صندوق النقد الدولي في أداء الإقتصاد السوداني ومدى تحقيق تلك السياسات لأهدافها ، كما تقدم الدراسة مقترح للعلاقة السودان مع صندوق النقد الدولي يفيد في رفع مستوى أداء الإقتصاد السوداني .

تغطي الدراسة الفترة (2008م – 2014م) و إتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطورات الاقتصاد السوداني ، كما إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وبيان اثر سياسات الصندوق على المؤشرات الاقتصادية المتناولة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن تبني السودان لسياسات صندوق النقد الدولي وبرامجه تركت أثار سالبة على الاقتصاد السوداني ، و يرجع ذلك إلى طبيعة وخصوصية الإقتصاد السوداني الذي يعاني من ضعف مرونة جهازه الإنتاجي ، وعدم توفر الشروط الكافية لنجاح السياسات التي ينادي بها صندوق النقد الدولي .

أوصت الدراسة بإستخدام إمكانيات السودان المادية والبشرية بأعلى درجات الكفاءة الممكنة - لزيادة الإنتاج والإنتاجية – وذلك عن طريق تبني السودان لسياسات صندوق النقد الدولي التي تتوافق والوضع الإقتصادي القائم بالبلاد ، والعمل على جذب الإستثمارات الداخلية ، والخارجية بتهيئة البيئة الإستثمارية الملائمة .

Abstract .

The study investigated the effection of the national financial institutions on the performance of the Sudanese economy.

A study case of the International Monetary Fund through analyzing and clarifying the effection of policies and programs of the International Monetary Fund on some macroeconomic indicators such as: public revenue currency exchange rate price, balance of payments and external debts.

The study is summarized in answering main question: What is the effect ion of policies of the International Monetary Fund on the performance of the Sudanese economy?

The study was based on a main hypothesis which is that the policies and programs of the International Monetary Fund affected negatively on the Sudanese economy, it has been proposed that the relationship between the policies of the International Monetary Fund and some macroeconomic indicators such as (public revenue currency exchange rate price, balance of payments and external debts) is a negative relationship.

The study aimed to explain the effection of the International Monetary Fund policies on the performance of the Sudanese economy and the extent of the probability of achieving its purposes. Moreover, the study presents suggestion for the relationship of Sudan with the International Monetary Fund that helps in improving the Sudanese economy.

The study covered the period from 2008 to 2014, it adopted the historical approach to follow the developments of the Sudanese economy, it also adopted the analytical descriptive approach to analyze and explain the effection of policies of the Monetary Fund on the common macroeconomics.

The most important results the study reached are the applying of Sudan for the policies and programs of the International Monetary Fund left negative impact on the Sudanese economy, and that refers to the nature and privacy of the Sudanese economy that suffers from a lack of flexibility of its productive sector and disqualification of the conditions to apply the polices that the International Monetary Fund is calling for.

The study recommends with the necessity of using Sudan's Financial and humans possibilities on a high level of competency to increase the production and productivity, which can be through adopting policies that are differ from those that the International Monetary Fund is calling for, policies that encourage investment and increase the consumption by reducing taxes and profits margins to increase the production, as well as working on attracting internal investments and external one by building an appropriate environment for investment.

قائمة المحتويات .

الموضوع .	رقم الصفحة
الإستهلال .	أ
الإهداء .	ب
الشكر والعرفان .	ج
مستخلص الدراسة .	د
Abstract .	ه
الفهرس .	و
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة .	
المبحث الأول : خطة الدراسة .	1- 4
المبحث الثاني :الدراسات السابقة .	5-12
الفصل الثاني : الإطار العام للدراسة .	
المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية الدولية .	13 – 18
المبحث الثاني : البنك الدولي .	19 – 26
المبحث الثالث : صندوق النقد الدولي .	27 – 32
المبحث الرابع : التسهيلات المالية والائتمانية لصندوق النقد الدولي .	33 – 38
المبحث الخامس : سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح الإقتصادي .	39 - 44
الفصل الثالث : علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي .	
المبحث الأول : علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي .	45 - 52
المبحث الثاني : البرامج والإصلاحات الإقتصادية في السودان .	53 - 64
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية .	
المبحث الأول : أثر سياسات صندوق النقد الدولي في أداء الإقتصاد السوداني .	65 - 103
المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات .	104
الخاتمـــــــــــــــة .	
النتائج .	106
التوصيات .	107
قائمة المصادر والمراجع .	108 - 111
الملاحق .	

قائمة الجدول .

رقم الجدول	العنوان .	رقم الصفحة .
(1)	بيانات الناتج القومي الإجمالي ومعدلات النمو والصادرات والواردات السودانية خلال الفترة من (2008 – 2015م) .	68
(2)	سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2008 – 2015م) .	80
(3)	إلتزامات السودان الخارجية لعامي (2014 – 2015م) .	84
(4)	الدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه .	87
(5)	ميزان المدفوعات في الفترة (2008 – 2014م) .	92
(6)	تفاصيل أداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2008 – 2014م) .	94

قائمة الأشكال .

رقم الشكل.	العنوان .	رقم الصفحة .
(1)	إتجاه الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (2008 – 2015م) .	69
(2)	سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 2008-2015 م .	81
(3)	الفجوة بين سعري الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية .	82
(4)	القطاعات المستفيدة من القروض والمنح حتى ديسمبر 2014م	85
(5)	مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان 2014 – 2015 م .	86
(6)	الميزان التجاري في الفترة 2008م – 2014م .	95
(7)	الصادرات في الفترة 2008م -2014 م .	96
(8)	الإتجاه العام لسلع الصادر في الفترة 2008م – 2014م .	97
(9)	التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 2008م – 2014م .	97
(10)	الإتجاه العام للواردات في الفترة 2008م – 2014م .	98
(11)	يوضح الواردات حسب جهة الإستيراد في الفترة 2008م – 2014م .	99
(12)	الإتجاه العام للصادرات في الفترة 2008م - 2014م .	100
(13)	الإتجاه العام للتحركات في الحساب المالي والرأسمالي .	102

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول : خطة الدراسة .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : خطة الدراسة Study Proposal .

المقدمة :

درجت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تكونت خلال النصف الثاني من القرن العشرين في تقديم المساعدات والقروض والمعونات الدولية للدول النامية ، وذلك لمحاولة إخراج هذه الدول من دائرة التخلف ، أو ما يسمى (بحلقة الفقر المفرغة) إلى اللحاق بركب الأمم المتقدمة ، ومن هنا تأتي أهمية هذه المؤسسات ، والتي تمتد - بشكل مباشر أو غير مباشر - في وجودها إلي إتفاقية أو أكثر من إتفاقيات القانون العام ، ونجد أن هذه المؤسسات أثرت علي إقتصاديات البلدان النامية ، و التي من ضمنها السودان .

السودان كأحد الدول النامية يعاني من مشاكل إقتصادية عديدة ولهذا نجد أن التدهور في الوضع الإقتصادي بالسودان والخلل الداخلي المتمثل في ارتفاع معدلات التضخم ، وإنخفاض مستويات الادخار ، والاستثمار ، إضافة إلي العجز في الميزان التجاري ، وزيادة أعباء المديونية الخارجية والأداء الضعيف للقطاع العام من أهم الأسباب الرئيسية لدخول السودان في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في مجابهة تلك المشاكل والصعوبات التي تواجه الاقتصاد السوداني . ويدخل ذلك ضمن إطار إختصاص صندوق النقد الدولي في منح التمويل و وضع سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي .

ستتناول الدراسة أثر المؤسسات المالية الدولية في أداء الإقتصاد السوداني (دراسة حالة صندوق النقد الدولي في الفترة 2008- 2014م) ومعرفة أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المؤشرات الإقتصادية .

مشكلة الدراسة The Study Problem :

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على أثر سياسات صندوق النقد الدولي في أداء الاقتصاد السوداني للفترة من 2008 - 2015م .

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

1- ما هو أثر سياسات صندوق النقد الدولي في أداء الإقتصاد السوداني ؟

2- هل تسببت برامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي في تباطؤ نمو الناتج القومي الإجمالي ؟

3- ما هو دور سياسات صندوق النقد الدولي في تدهور سعر صرف الجنيه السوداني ؟

4- هل كان لسياسات صندوق النقد الدولي التي تنادي بتطبيع علاقة السودان مع الدائنين الدوليين أثار موجبة في تخفيف عبء المديونية الخارجية ؟

5- إلى أي مدى ساهمت سياسات صندوق النقد الدولي في معالجة عجز ميزان المدفوعات ؟

فرضيات الدراسة Hypotheses Study :

تتبني هذه الدراسة على عدة فرضيات وهي :

1- أدت سياسات صندوق النقد الدولي إلى أثر سالب في أداء الإقتصاد السوداني .

2- تسببت برامج الإصلاح الهيكلي في تقليل نمو الناتج القومي الإجمالي السوداني .

3- التدهور في سعر صرف الجنيه السوداني كان نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي نادى بها صندوق النقد الدولي .

4- سياسات صندوق النقد الدولي زادت من عبء المديونية الخارجية للسودان .

5- تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي لم تعالج عجز ميزان المدفوعات السوداني .

أهداف الدراسة Objectives Of Study :

تتمثل أهداف الدراسة في الأتي :

1- معرفه أثر المؤسسات المالية الدولية في أداء الاقتصاد السوداني .

2- التعريف بصندوق النقد الدولي ، وبيان أثر سياساته في أداء الإقتصاد السوداني .

3- توضيح أثر برامج الإصلاح الهيكلي SAP على المتغيرات الإقتصادية الداخلية .

4- بيان درجة تأثر المتغيرات الإقتصادية الخارجية بسياسات التكييف الإقتصادي .

أهمية الدراسة The Importance Of Study :

أ- **الأهمية العلمية :**

1- التعريف بأثر سياسات صندوق النقد الدولي في الإقتصاد السوداني ومدى تحقيق تلك السياسات لأهدافها .

2- إثراء المكتبة بدراسة إضافية تفيد الدارسين في مجال الإقتصاد .

ب-**الأهمية العملية :**

1- تقديم توصيات للجهات التي يمكن أن تستفيد من الدراسة .

2- تقديم مقترح للعلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي يفيد في رفع مستوى الأداء الإقتصادي السوداني .

نموذج الدراسة Study Model :

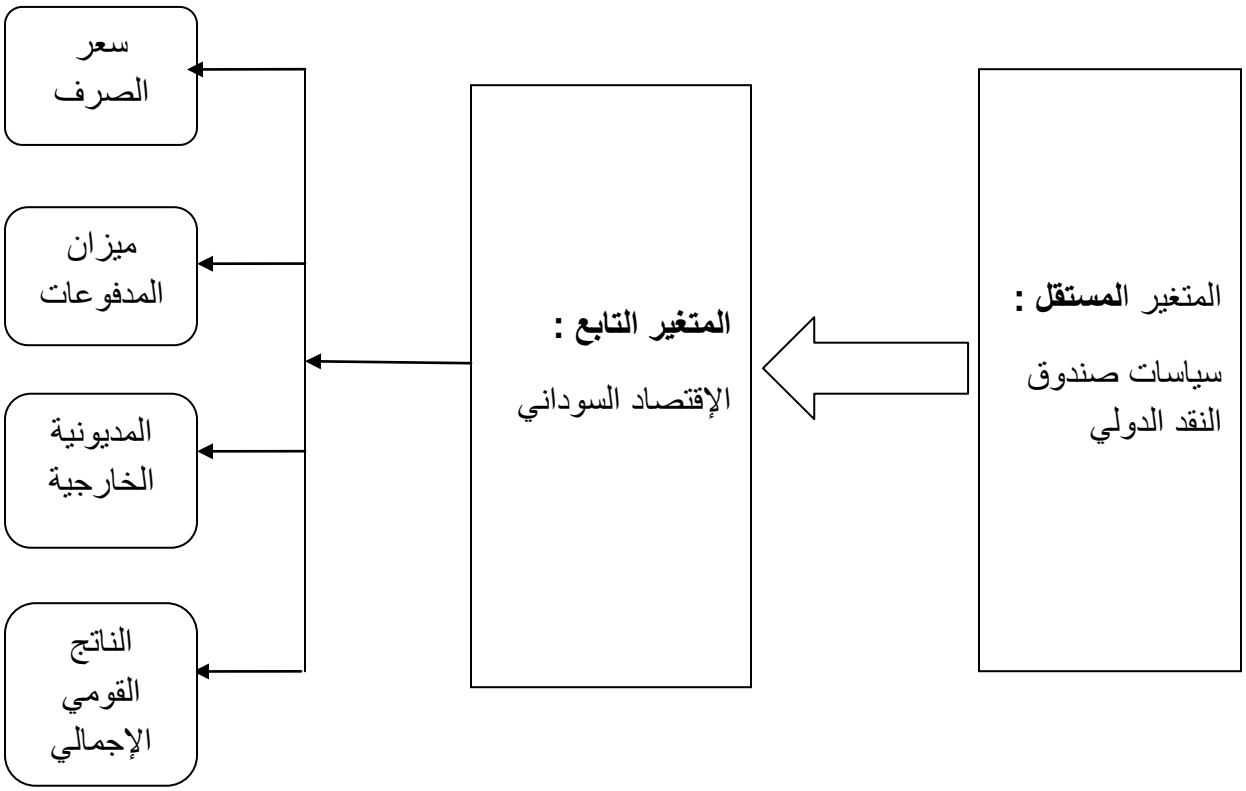

منهجية الدراسة Study Methodology :

ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي :

وذلك بغرض دراسة صندوق النقد الدولي من حيث النشأة و تتبع تطورات الإقتصاد السوداني لبيان جذور المشكلة .

أيضا ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة ومبررات إسخدام هذا المنهج هي :

- إمكانية إشتمال هذا المنهج على عدد من المناهج الفرعية أو الأساليب المساعدة .
- تحديد بيانات الظاهرة وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها .
- التمكن من قياس أثر سياسات صندوق النقد الدولي على الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة .

حدود الدراسة Study Limits :

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمانية : 2008 - 2014م .

هيكل الدراسة Study Structures :

تتكون الدراسة من أربعة فصول ، مقسمة إلى عدة مباحث . **الفصل الأول** سيتناول : الإطار العام للدراسة ، وذلك من خلال مبحثين ، المبحث الأول سيمثل (خطة الدراسة) و المبحث الثاني سيتضمن (الدراسات السابقة) . أما **الفصل الثاني** سيتناول : الإطار النظري للدراسة ، حيث يتكون من خمسة مباحث ، المبحث الأول سيوضح (ماهية المؤسسات المالية الدولية) أما المبحث الثاني يستعرض : (البنك الدولي) و المبحث الثالث يرصد (صندوق النقد الدولي) يليه المبحث الرابع ، والذي سيتناول (التسهيلات المالية و الائتمانية لصندوق النقد الدولي) وأخيرا المبحث الخامس والذي يستعرض (سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح الإقتصادي) أما **الفصل الثالث** فسيوضح : علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي ، و يتكون من مبحثين ، المبحث الأول (علاقة صندوق النقد الدولي بالسودان) أما المبحث الثاني يستعرض (البرامج والإصلاحات الإقتصادية في السودان) وأخيراً يأتي **الفصل الرابع** وهو يمثل دراسة الحالة ، ويتكون من مبحثين المبحث الأول يعرض (أثر سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الإقتصاد السوداني) أما المبحث الثاني سيتناول (مناقشة الفرضيات) وأخيراً **الخاتمة** محتوية على النتائج والتوصيات إضافة لقائمة المصادر والمراجع .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة Previous Studies .

أولاً : رسائل الدكتوراة :

1- فاروق محمد أحمد إبراهيم (2005م) **بعنوان** :

الآثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي ، السودان كنموذج (1990-2005م) . [1]

هدفت الدراسة إلي التعرف علي سياسات صندوق النقد الدولي ، وقياس أثارها الإجتماعية والنظر في التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي حدثت في السودان بعد تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي ، أيضا التعرف علي الدور الذي قام به الصندوق لتنمية دول العالم الثالث والسودان ، وهل حقيقي أن هناك تنمية إجتماعية واضحة وملموسة ؟ وكيف يمكن للسودان ودول العالم الثالث الإستفادة من المساعدات والتسهيلات التي يقدمها الصندوق دون بروز أثار إجتماعية سالبة .

وتنبع أهمية هذه الدراسة في أنها توضح هذه الآثار وهل هي أثار سالبة فنجتنبها أم موجبة فنتبعها .

إتبعت الدراسة المنهج التحليلي والتاريخي والإحصائي .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي : أن تبني السودان لسياسات صندوق النقد الدولي وأطروحاته وبرامجه تركت أثار سالبه علي التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان .

أوصت الدراسة بالاهتمام بأنظمة الحماية والرعاية والتنمية الإجتماعية ، وإصلاحها يحمل مفهوما قيما وإجتماعيا ، ويعكس الأسس والمبادئ التي يتوافق المجتمع والدولة عليها لتحكم الرؤية الإقتصادية والإجتماعية للتنمية ، وتطلعات المجتمع للعيش الكريم حالا ومستقبلا .

---

(1) فاروق محمد أحمد إبراهيم " **الآثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي ، السودان كنموذج (1990-2005م)** " دراسة (**غير منشزرة**) لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف ، د : أحمد علي أحمد .

2- أحمد علي أحمد (2002 م) **بعنوان** :

أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي التنمية الإقتصادية في السودان للفترة من (1978- 2000م) . [1]

تناولت الدراسة ثلاثة أهداف رئسيه وهي :

- الأثر الاقتصادي للعلاقة بين الدول النامية وبين هاتين المؤسستين .
- الثر الاقتصادي للعلاقة بين السودان وبين هاتين المؤسستين .
- محاوله وضع تصور لنوع العلاقة بين السودان وبين هاتين المؤسستين لا تعيق جهود التنمية الإقتصادية في السودان .

تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولتها للكشف عن الأثار الإقتصادية التي خلقها تبني السودان لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي التحليلي للتعرف علي خلفيه العلاقة بين السودان وهاتين المؤسستين ، كما إتبعت المنهج الإحصائي القياسي للوصول إلي نتائج هذه العلاقة .

الفرضية الأساسية التي حاولت الدراسة إثبات صحتها أم خطئها هي : أن سياسات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين لا تلائم الأوضاع الإقتصادية في السودان – بل تؤدي إلي جلب أثار سالبه علي الجهود التنموية التي ينشدها السودان .

أهم النتائج التي توصل إليها البحث : هي أن شروط صندوق النقد الدولي والبنك قد أضرت بسياسات التنمية الإقتصادية التي ينشدها السودان ، وتم التوصل إلي ذلك من خلال متابعه تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية .

خرجت الدراسة بتوصيات عديدة كان أهمها : محاولة تحسين صورة السودان لدى صندوق النقد والبنك بإعتبارهما البوابة الرئيسية للحصول علي أي مساعدات أو قروض ماليه من المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية ، كما أوصت الدراسة بأن يحاول السودان بقدر المستطاع عدم الإقتراض من صندوق النقد الدولي ، ولكن يمكنه الإقتراض من البنك الدولي والمؤسسات التابعة له – وذلك لأن شروط البنك أخف وطأة من شروط صندوق النقد الدولي .

أخيراً أوصت الدراسة بأنه يمكن للسودان الإقتراض من المؤسسات المالية العالمية والإقليمية الأخرى شريطة إستخدام هذه القروض في المشاريع المخصصة لها وبطريقة كفأة ، وبشفافية تامة ، وإستحداث قوانين تعاقب علي سوء إستخدام المال العام خاصة المقترض .

---

(1) أحمد علي أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على التنمية الإقتصادية فى السودان (1978- 2000م)** " دراسة (**غير منشورة**) لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف ، ب : علي عبدالله علي ، 2002م .

ثانياً : رسائل الماجستير :

1- ثريا أحمد عثمان محمد (2014م) **بعنوان** :

سياسة صندوق النقد الدولي ودورها في ديون السودان الخارجية (2001-2010م) . [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي تجاه المديونية الخارجية .

تمثلت أهمية الدراسة في بيان دور سياسات صندوق النقد الدولي تجاه ديون السودان الخارجية .

إفترضت الدراسة أن سياسات الصندوق أدت إلى زيادة حجم الديون الخارجية للسودان وأنها ما زالت لم تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في الإقتصاد السوداني .

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ، و الوصفي .

توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في كل من أصل الدين وتكلفته تعزى لعدم تطبيق سياسات الصندوق بالصورة المثلى ، مما يدل على عدم صحة الفرضية .

أوصت الدراسة بالعمل على تقديم البيانات والمعلومات عن أوضاع السودان الإقتصادية بكل شفافية لصندوق النقد الدولي ، حتى يتثنى له تقديم برامج إصلاحية ملائمة يمكن تطبيقها بالصورة المثلى .

---

(1) ثريا أحمد عثمان **" سياسات صندوق النقد الدولي ودورها في ديون السودان الخارجية (2001-2010م) "** دراسة **(غير منشورة)** لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد من جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا ، إشراف ، د. بابكر الفكي المنصور 2014م .

2- سلمى الهادي محمد أحمد (2011م) **بعنوان** :

أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان في الفترة 1978-2007م . [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مضمون برامج الإصلاحات الإقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي ، وكذلك التعرف على حالة الدول النامية بصورة عامة والسودان بصفة خاصة قبل البدء في تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية .

تمثلت أهمية الدراسة من خلال معرفة أثار سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات الإقتصادية على السودان ، و كذلك معرفة مدى تحقيق تلك البرامج لأهدافها ، و أيضا معرفة أثر سياسات الصندوق في فترة الدراسة على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية

قامت الدراسة على فرضية أن العلاقة بين سياسات صندوق النقد الدولي وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل : معدل النمو الإقتصادي ، وتخفيض سعر العملة الوطنية ، وميزان المدفوعات ، والمستوى العام للأسعار ، والديون الخارجية هي علاقة سلبية .

في هذه الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي ، كما تم إستخدام منهجية ما قبل وما بعد لمقارنة الأداء قبل تدخل الصندوق و بعده .

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها : أن سياسات الصندوق كانت لها أثار سالبة على المؤشرات الإقتصادية الكلية موضوع الدراسة ، حيث أن سياسة تخفيض سعر الصرف لها أثر سلبي على ميزان المدفوعات وعكس معدل النمو الإقتصادي و على التضخم ، وأن برامج التصحيح والتكييف الإقتصادي التي نادى بها الصندوق أدت إلى زيادة التضخم ، ولم تحدث زيادة في معدل النمو الإقتصادي ، ولم تحقق الهدف المطلوب .

أوصت الدراسة بعدم اللجوء لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض سعر الصرف كما تشير إليه توصيات صندوق النقد الدولي لعلاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك لأن هذه السياسة قد لا تكون في صالح السودان بقدر ما تكون في صالح الدول الصناعية الكبرى ، وسعر الصرف له أهمية لذلك يجب أن يؤخذ في الإعتبار عن تحديد السياسات الإقتصادية ، وأيضا العمل للوصول إلى إتفاقيات لمعالجة المديونية مع المؤسسات المالية الدولية.

---

[1] سلمى الهادي محمد أحمد **" أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان في الفترة (1978-2007م) "** دراسة (**غير منشورة**) لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي من جامعة الخرطوم " معهد الدراسات والبحوث الإنمائية " إشراف : د . يعقوب علي جانقي .

3-تقوى إدريس احمد فضل (2003م) **بعنوان** :

سياسات صندوق النقد الدولي وقطاع الصادر في السودان (1978-1998م) . [1]

هدفت الدراسة إلى مراجعة تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في السودان في الفترة من 1978-1998م ، وتوضيح أثر هذه السياسات في أداء الإقتصاد السوداني خلال هذه الفترة وكذلك تقييم أثر هذه السياسات الخاصة بمعالجة الخلل في الميزان التجاري بالتركيز على أداء قطاع الصادر في السودان خلال فترة الدراسة .

تنبع أهمية الدراسة في : تسليط الضوء على تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في السودان ودراسة أثرها على الإقتصاد السوداني بصورة عامة وعلى قطاع الصادر بصورة خاصة خلال الفترة (1978- 1998م) .

قامت الدراسة على فرضية أن العلاقة بين سياسات صندوق النقد الدولي وقطاع الصادرات في السودان هي علاقة سلبية .

إتبعت الدراسة الإسلوب الوصفي التحليلي بالتركيز على إسلوب ما قبل وما بعد .

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في السودان خاصة التي تعني بتحسين أداء قطاع الصادر والميزان التجاري قد فشلت في تحقيق أغراضها ولم تفلح هذه السياسات في رفع عائدات الصادر ولا في تخفيض عائدات الوارد ، وبالتالي أدت لزيادة الفجوة في الميزان التجاري .

خلصت الدراسة إلى أن قطاع الصادرات يحتاج لحزمة سياسات مغايرة لسياسات صندوق النقد الدولي ، وأن قطاع الصادر يحتاج إلى سياسات تهتم بجانب عرض السلع بصفة أساسية عن طريق تحسين ظروف الإنتاج المحلية ، وكذلك يحتاج إلى سياسات تعمل على إستقرار سعر الصرف ، وضبط صرف موارد النقد الأجنبي ودفعها نحو قطاع الإنتاج .

---

[1] تقوى إدريس أحمد فضل " **سياسات صندوق النقد الدولي وقطاع الصادر في السودان (1978-1998م)** " دراسة **(غير منشورة)** لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد من جامعة الخرطوم ، إشراف ، د . ليلى العوض سمساعة ، 2003م .

4- دراسة نجلاء يوسف محمد السيد . (2003م) **بعنوان** :

الأبعاد الإقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان . [1]

هدفت الدراسة إلى تناول العلاقة الإقتصادية بين صندوق النقد الدولي والسودان في الفترة 1956- 2000م ، وأيضا بيان الأبعاد الإقتصادية لهذه العلاقة ، وإلى أي حد أسهمت في التطور الإقتصادي في السودان .

تأتي أهمية الدراسة في تناولها للتطورات الإقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان في جميع مراحل الحكم وصولا للإنقاذ ، وذلك مع تناول أهم برامج صندوق النقد الدولي المتمثلة في المديونية الخارجية والخصخصة وما ترتب على هذه السياسات .

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، والتحليلي ، والمنهج التاريخي ، بالإضافي إلى المنهج الإحصائي لتحليل نتائج الدراسة .

إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن عدم نجاح سياسات صندوق النقد الدولي في إصلاح الإقتصاد السوداني ترجع إلى طبيعة الإقتصاد الذي يعاني من ضعف الإنتاجية ومشاكل علاج الهيكلة ، بالإضافة إلى عدم توفر شروط كافية لنجاح تلك السياسات وكذلك توصلت الدراسة إلى أن تراكم المديونية يرجع إلى عدم القراءة الجيدة لواقع القروض وكيفية السداد ، وأن الأهداف الحقيقية وراء توقف القروض والمساعدات الخارجية ترجع إلى تبدل الأوضاع السياسية ، وأن عائدات البترول لا يمكن أن تكون البديل للقروض في جانب الإستثمار .

أوصت الدراسة بعدم جدولة الديون ، وسدادها بدفعيات محددة مع صندوق النقد الدولي عن طريق القدرات الذاتية للبلد ، وذلك لتجنب زيادة الفوائد على الدين .

---

[1] نجلاء يوسف محمد السيد " **الأبعاد الإقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان** " دراسة (**منشورة**) لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الخرطوم ، إشراف ، د . عطا الحسن البطحاني ، 2003م .

ثالثاً : مشاريع التخرج :

1- علي عبد الحفيظ – ريماز معاوية – رميساء عمر (أغسطس 2007 م) **بعنوان** :
السودان وعلاقته بصندوق النقد الدولي .[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة السودان بصندوق النقد الدولي ، والتطورات التي حدثت ونوع المساعدات التي قدمها صندوق النقد الدولي للسودان .

تظهر أهمية الدراسة في بيان الشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي على السودان وبدراسة المتغيرات الإقتصادية الهامة مثل ميزان المدفوعات ، والميزانية العامية ، والدين الخارجي والتضخم .

تمثلت فرضية الدراسة في أن الإصلاحات والبرامج المقدمة من صندوق النقد الدولي للإقتصاد السوداني لم تؤدي إلى حل مشاكل الإقتصاد السوداني .

إتبعت الدراسة المنهج التاريخي في جمع المعلومات والحقائق ، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي .

إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي : أن علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي تميزت بعدم الثبات و أنها علاقة شائكة ومعقدة من حيث جوانبها السياسية والإقتصادية ، أيضا هنالك تعارض بين أهداف صندوق النقد الدولي وأهداف السودان كدولة إسلامية .

أهم ما أوصت به الدراسة هي : أنه يجب على السودان أن يحسن علاقته مع صندوق النقد الدولي حتى يضمن تحسين علاقته مع بقية المؤسسات المالية الأخرى ، وعليه أن يقوم بتكييف أهدافه مع أهدافِ الصندوق .

---

[1] علي عبد الحفيظ – ريماز معاوية – رميساء عمر " **السودان وعلاقته بصندوق النقد الدولي** ". دراسة تكميلية (**غير منشورة**) لنيل درجة البكالاريوس في الإقتصاد التطبيقي من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف : ب. علي عبدالله علي ، 2007م .

خلاصة الدراسات السابقة :

يلاحظ من الدراسات السابقة أن هنالك نقطة إتفاق توصلت إليها جميع الدراسات هي : أن سياسات صندوق النقد الدولي المتبعة في السودان لم تؤدي إلى تحسين أداء الإقتصاد السوداني كما إتفقت أيضا على أن هذه السياسات كانت لها أثار سالبة على بعض المؤشر الإقتصادية مثل : الناتج القومي وميزان المدفوعات ، وسعر الصرف ، والموازنة العامة ، والمستوى العام للأسعار ، كما أنها لم تسهم في معالجة مشكلة الديون الخارجية . وقد أعزى البعض إلى خصوصية الإقتصاد السوداني الذي يعاني من ضعف الإنتاجية و تدني مستوى البنية التحتية بالإضافة إلى عدم توفر شروط كافية لنجاح سياسات صندوق النقد الدولي ، كما يرى أخرون أن شروط وبرامج صندوق النقد الدولي التي يفرضها على الدول المقترضة – برامج التثبيت الإقتصادي والتكييف الهيكلي – هي التي أضرت بالتنمية الإقتصادية في السودان . وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن قطاعات الإقتصاد السوداني تحتاج لحزمة سياسات مغايرة لسياسات صندوق النقد الدولي ، ويجب إتباع سياسات تهتم بجانب عرض السلع بصفة أساسية عن طريق تحسين ظروف الإنتاج المحلية ، وكذلك تحتاج إلى سياسات تعمل على إستقرار سعر الصرف ، وضبط صرف موارد النقد الأجنبي ودفعها نحو القطاعات الإنتاجية . كما أوصى البعض بعدم اللجوء لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض سعر الصرف كما تشير إليه توصيات صندوق النقد الدولي ، لان هذه السياسات قد لا تكون في صالح السودان بقدر ما تكون في صالح الدول المستوردة .

الإضافة التي ستقدمها الدراسة .

تكمن الإضافة التي ستقدمها الدراسة في أنها ستتناولت أثر المؤسسات المالية الدولية في أداء الإقتصاد السوداني بصورة عامة ، دراسة حالة صندوق النقد الدولي .

كذلك يكمن الفرق في أن الدراسة إستعرضت أثر سياسات صندوق النقد الدولي على الأداء الإقتصادي من خلال قياس الأثر على الناتج القومي وسعر الصرف وميزان المدفوعات والديون الخارجية .

إضافة إلى الفارق الزمني بين الدراسة والدراسات السابقة ، حيث ستتناولت الدراسة الأثر في الفترة (2008 – 2014م) ونجد أن فترة الدراسة شهدت العديد من الأحداث الهامة التي تركت أثر على الإقتصاد السوداني ، سواء كان إيجابيا أو سلبيا مثل (الأزمة المالية العالمية 2009م – إنفصال الجنوب 2011م – إستخراج الذهب السوداني 2012م – إنخفاض أسعار النفط عالميا 2014م) .

الفصل الثانـي

الإطار النظري

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية الدولية .

المبحث الثاني : البنك الدولي .

المبحث الثالث : صندوق النقد الدولي .

المبحث الرابع : التسهيلات المالية و الائتمانية لصندوق النقد الدولي .

المبحث الخامس : سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح الإقتصادي .

المقدمة :

عرفت الوقائع الإقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الإقتصادي العالمي ، والتي كان أبرزها تقييد التجارة الخارجية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة وذلك لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، مما أدى إلى ظهور العديد من الإختلالات في النظام النقدي العالمي ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية - بحضور مجموعة من الدول - بدعوة إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر بيرتون وودز 1944م ، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها الدول خاصة الدول الصناعية ، وقد تمخض عن إنعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعتبران من أهم المؤسسات المالية الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي ، ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض الجوانب الخاصة بتلك المنظمات بشكل تفصيلي .

المبحث الأول : المؤسسات المالية الدولية International financial institution .

تمهيد :

المؤسسات المالية الدولية هي مؤسسات قانونية (أنشئت بعقد قانوني) ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة ، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة ، يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الإتفاق المنشئ للمؤسسة و تهدف هذه المؤسسات التي أنشئ معظمها بعد الحرب العالمية الثانية إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة ، و تشجيع الإستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية إنتقالها ، وإستقرار أسعار الصرف ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .[1]

المطلب الأول : سمات المؤسسات المالية الدولية International financial institutions and attributes :-

للمؤسسات الدولية أدوات تساعدها في تحقيق الأهداف المنوطة بها وسمات تؤهلها لأداء دورها وتتمثل هذه السمات أو الخصائص فيما يلي :

1- **الشخصية الدولية** : ويترتب على حيازة المؤسسة المالية الدولية شخصية دولية مستقلة لإكتساب صلاحيتها في كسب الحقوق وتحمل الواجبات و القيام بالتصرفات القانونية . وعلى عكس الدول فالمؤسسات المالية الدولية لا تتمتع بكل الحقوق والواجبات المعترف بها للدول في القانون الدولي ، بل أنها تتمتع بالقدر الضروري لتحقيق أهدافها المذكورة في وثيقة إنشائها وبتالي فالمؤسسة المالية الدولية لا تتمتع بالشخصية الدولية إلا في دور إختصاصها ، وبما يناسب قدرتها على تحقيق أهدافها وأداء وظائفها وللإعتراف بهذه الشخصية يلزم ما يلي :- [2]

أ- أن تتمتع المؤسسة بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول ، وتمتلك أجهزة متخصصة تمارس عبرها وظائفها المقصودة .

ب- أن تكون إختصاصاتها واضحة ومحددة .

ج- أن تعترف الدول الأعضاء فيها بالشخصية الدولية .

تتمثل أثار ثبوت الشخصية الدولية للمؤسسة في تمتعها بالحقوق الناجمة عن هذه الصفة كإبرام

---

(1) موقع إلكتروني www.bankinformationcentr.org ، بنك المعلومات " **المؤسسات المالية الدولية ، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** " بتاريخ 2016/4/26م ، AM10:00 .

(2) السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " دار النهضة العربية للنشر – القاهرة ، ص 4 - 5 .

الإتفاقيات الدولية ، وتمتعها بالإمتيازات والحصانات الدولية وكذلك حق التقاضي .

2- **نظام الرقابة** : بعد أن أصبحت الشخصية الدولية للمؤسسات المالية الدولية محل إجماع أخذت المؤسسات المالية الدولية تسعى لممارسة حقها في الرقابة على الدول الأعضاء ، وذلك بإخضاعهم للنظام المطبق ، ومفهوم الرقابة في النظام القانوني للمؤسسات المالية يبين خصوصيتها الإقتصادية التي تعطي الأولوية لأهدافها الإقتصادية المنوطة بها ، ولممارسة هذه الرقابة تطبق المؤسسات المالية أو الإقتصادية عقوبات ، أهمها :

أ- التشهير ، وذلك بإعلام الرأي العام بقصد الحصول على رد فعل سياسي وممارسة ضغط على القرار الذي تتخذه الدولة المعنية .

ب- إلغاء الإمتيازات الإقتصادية للدولة ، عموما نجد أن للدول حساسية تجاه التقارير التي تنتقد لسياساتها ، حيث تضعها في وضعية صعبة تتدرج من طلب إحترام القانون إلى طلب إلغاء عضوية الدولة في المؤسسة ، وهذا ما تخشاه الدول .

3- **الإختصاص** : يمتد تحديد الإختصاص إلى سياسة المؤسسة المالية الدولية المحددة من قبل أعضائها على مستوى الهيئات المختصة ، وقد يتحدد الإختصاص بالإعتراف بمجال مخصص للدول الأعضاء .

4- **السلطات** : للمؤسسات المالية ثلاثة سلطات :-

أ- سلطة المناقشات .

ب- سلطة القرار .

ت- سلطة نشاط العمليات .

إن المؤسسات المالية الدولية تتكون من دول ذات سيادة ، وبتالي عليها أن تعمل على إرساء توازن حيوي بين متطلبات وظيفتها ، وذلك بأن تجد مصدرها في الإعتراف – من طرف أعضائها – ببعض المصالح الجماعية .

5- **الإلتزامات** : للمؤسسات المالية الدولية إلتزامات تجاه الدول الأعضاء وتحرص هذه المؤسسات على الوفاء بإلتزاماتها ، بإعتبارها مؤسسات دولية لها مكانتها في الساحة المالية و الإقتصادية .[1]

[1] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 6 .

المطلب الثاني : دور وأهداف المؤسسات المالية الدولية The role and objectives of the international financial institutions .

أولا : دور المؤسسات المالية الدولية .

تسعى المؤسسات المالية الدولية إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال :

1- توفير التمويل ، وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها ، وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما بإستثمارات محددة في البنية الأساسية ، وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها .

2- تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع وإنتهاج المعايير ، والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية ، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية و يساعد البلدان على الإندماج في الإقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستديمة .

3- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية ، وذلك من خلال تبنيها لبرامج إقتصادية و هيكلية .

4- توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه ، ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية .

5- هنالك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الاقليمية مثل " مؤسسة بناء القدرات الافريقية " و " إتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية" وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية .[1]

---

[1] إيمان حملاوي " **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر) للفترة 1990-2012م** " دراسة ماجستير **(منشورة)** – في العلوم الإقتصادية ، بسكرة – الجزائر ، إشراف : لحسن دردوري ، ص7 .

ثانياً : أهداف المؤسسات المالية الدولية :

تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي كانت سببا في إنشائها و يمكن حصرها في الأتي :

1- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية .
2- العمل على تحقيق استقرار أسعر الصرف .
3- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية ، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية .
4- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.
5- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية .
6- تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الإختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات .
7- العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد المؤسسة المالية متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي تقدمها المؤسسة والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.
8- إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على إستقرار سعر الصرف ومراقبة النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء .[1]

[1] إيمان حملاوي " **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر) للفترة 1990-2012م** " مرجع سابق ص 7 .

المبحث الثاني : البنك الدولي (world bank (WB .

تمهيد :

سيتناول هذا المبحث مجموعة مؤسسات البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية ، وذلك بإعتباره من أهم المؤسسات المالية الدولية في مجال التمويل الدولي ، وذلك من خلال إستعراض المؤسسات المكونة لمجموعة البنك الدولي من حيث النشأة ، والأهداف ، ومجال الاختصاص .

المطلب الأول : البنك الدولي للإنشاء التعمير International Bank for Reconstruction and Development .

- **النشأة :**

أنشئ البنك الدولي بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام 1944م ، بهدف العمل على تعمير الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ، وأن نشأته كانت إستجابة للدول الرأسمالية ، حيث كانت تسعى إلى ترتيب أوضاعها المالية والإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية .

بدأ البنك الدولي أعماله في يونيو 1946م بوصفه مؤسسة مالية حكومية تمارس أعمال الصيرفة في إطار دولي في مقره في واشنطن برأس مال بلغ عند التأسيس عشرة مليار دولار ، أما الأعضاء فيبلغ عددهم 184 دولة هم أنفسهم الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، حيث إشترط البنك الدولي على أية دولة حتى تصبح عضوا في البنك يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي . كان الغرض من إنشاء البنك الدولي هو توفير الإعتمادات الأطول أجلا للإستثمار في المشروعات الإنتاجية ، وتطوير التنمية والتجارة ، وعلاج الخلل في الميزان التجاري للدول الأعضاء وذلك بتسهيل إستثمار رؤوس الأموال لأغراض الإنتاج عن طريق تقديم قروض بمعدل فائدة إتفاقي ، وتقديم قروض مباشرة بفوائد منخفضة للدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية . [1]

بعد ظهور مشروع مارشال عام 1947م ، والذي تكفل بمهمة إعادة إعمار أوربا كان ذلك دافعا للبنك الدولي على تحويل إهتمامه من تعمير أوربا إلى تنمية ومساعدة الدول المتخلفة وكان هذا تحولا مهما في مسار البنك الدولي . [2]

---

[1] عبدالكريم جابر العيساوي " **التمويل الدولي** " دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، الطبعة الأولى 2012م ، ص 135 .

[2] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 25 .

- **أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :**

بعد تحول مسار البنك الدولي وتغير إهتمامه من الدور الذي كان يقوم به ، وهو تلبية متطلبات إعادة إعمار أوربا ، بدأ يركز أعماله على تقديم القروض للدول الأخرى لاسيما الدول النامية لتمويل مشروعاتها الإنمائية عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية في تلك الدول ، حيث يقوم البنك الدولي بتمويل قطاعات البنية الأساسية مثل الطرق ، سكك الحديد ، الموانئ الإتصالات مرافق المياه والكهرباء ، وتمويل مشروعات الخدمات في شتى المجالات ، كما أن البنك ينفذ برامج تركز على تخفيض أعداد الفقراء في العالم عن طريق دعم التنمية المستدامة ، وفي الوقت نفسه يعد البنك من أكبر أصحاب الخبرة في العالم في مشروعات الوقود الإحفوري وهو من المساهمين في دعم الصناعات النفطية ، وهكذا نجد أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يعمل في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية بوصفه مؤسسة تهتم بمنح القروض والمساعدات المالية والفنية .[1]

- **الأهداف التي يسعى البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تحقيقها :**

1- المساعدة في إعادة تعمير وإنماء البلدان الأعضاء بتسهيل توظيف رؤوس الأموال لأغراض منتجة ، بما في ذلك ترميم الإقتصاديات التي دمرتها الحرب ، وتوفير إحتياجات وتسهيلات الإنتاج لمتطبات السلم وتشجيع تنمية هذه التسهيلات الإنتاجية في البلدان النامية .

2- تقديم القروض : يرتكز دور البنك في هذا النطاق على كونه مقرضا أخيرا ، بمعنى أنه لا يقوم بإقراض عضو أو يضمنه إلا إذا تأكد أن هذا العضو لا يستطيع - في ظروف السوق السائدة - الحصول على قروض دولية بشروط معقولة ، ويقدم البنك الدولي خمس فئات من عمليات الإقراض وهي :

أ- قروض الاستثمارات المحددة .[2]

ب- قروض العمليات القطاعية ، على سبيل المثال وضع البنك إستراتيجية التنمية الريفية والغاية منها الوصول إلى الفقراء في الريف بالتعاون مع الدول النامية والدول المتحولة (الإشتراكية سابقا) حتى يتم الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي بتخفيض عدد الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام 2015م ، وتتركز هذه الإستراتيجية في الإهتمام بالزراعة بإعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ، ومن ثم زيادة ريع الأراضي .

---

[1] عبدالكريم جابر العيساوي " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 136 .

[2] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 26 .

ج- منح الائتمان طويل الأجل : نجد أن البنك الدولي هو خير عون للقيام بمشروعات الإنشاء والتعمير طويل الأجل ، وتتميز شروط منح الائتمان بالمرونة وبالإمكان تعديلها بحسب ظروف الدولة المدينة ، كذلك تتميز قروض البنك الدولي بأنها قروض غير مربوطة فالمقترض يمكنه أن يشتري السلع من أي سوق يرغب فيه .

د- قروض التكييف الهيكلي : أدخلت في عام 1980م وتسعى إلى تحقيق دائرة واسعة من الأهداف المترابطة بشكل عام ، والمستندة إلى مجموعة من الإعتبارات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، ويتوقف هذا النطاق المتاح لتحقيق تلك الإعتبارات على العلاقة المتوازنة بين الموارد المطلوبة والمتاحة ومن ثم يتعين تحديد الأولويات بين الخيارات لبلوغ الغايات بالسرعة الممكنة .

ه- قروض التعمير الطارئة ، التي تهدف إلى إعادة ما دمرته الحرب ، والعمل على عودة نسب الإنتاج في الدول الأعضاء إلى سابق عهدها .

3- إنتعاش التجارة الدولية ، وبشكل خاص التجارة الخارجية للدول النامية.

4- تقديم المساعدات الفنية ، حسب الخبرة التي يمتلكها البنك الدولي في مسائل التنمية الإقتصادية فإنه يقدم أنواع مختلفة من المساعدات ، ويشير البنك إلى أن معظم الدول النامية ينقصها وجود جهاز حكومي متخصص يقوم بحصر وإستغلال الموارد الإقتصادية ومن ثم عدم القدرة على تعيين أولوية لمشروعات التنمية المتعددة الممكن القيام بها .

5- تشجيع الإستثمار الدولي من خلال تسهيل إنتقال الأموال من حيث تقل الحاجة إليها إلى حيث تزيد الحاجة إليها . [1]

- **نظام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مجال منح القروض :**

إن البنك الدولي يشترط عند تقديم قروضه على ضرورة عمل دراسة إقتصادية للمشروع فضلا على إشتراط ضمان الحكومة للمشروع المقترض ، حتى لا يتحمل البنك الدولي مخاطر الخسائر التي يمكن إن يتعرض لها المشروع ، أو قد يقوم البنك بتقديم الضمانات التي تحتاجها للإقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية .

- **أهم شروط الإقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي كالأتي :**

1- على المقترض أن يكون قادرا على الوفاء بالقرض والفوائد المستحقة بالعملة الأصلية .

2- يجب أن يكون المشروع المستفيد من القرض ذو أهمية إقتصادية للدولة المقترضة مما يبرر الإقتراض لصالح المشروع بالعملة الأجنبية المطلوبة ، حتى يكون سليما من ناحية الجدوى الإقتصادية والمالية والفنية .

---

[1] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 6 .

3- يستخدم قرض البنك لتمويل قيمة مشتريات المشروع من السلع والخدمات التي تتطلب توفير العملات الأجنبية .

4- يشترط البنك تقديم القروض للدول المعنية بهدف تمويل الإستثمارات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية التحتية وذلك بعد أن يتأكد من عدم توفر رؤوس الأموال الخاصة والعامة بشروط معقولة لتمويل تلك الاستثمارات من المصادر المحلية.

5- متوسط مدة تسديد القرض هي عشرون عاما ، وتحدد الفوائد التي يحصل عليها البنك من القروض في ضوء نسبة الفوائد التي يحصل عليها البنك على القروض من الأسواق المالية الدولية . [1]

[1] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص28 .

المطلب الثاني : مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) :-

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956م ، لتكون مكملة وتابعة للبنك الدولي [1] غير أن لها شخصية إعتبارية (أي منفصلة عن البنك ماليا ، ومرتبطة به إداريا) وذلك بهدف مساعدة الدول الأقل نموا على تعزيز مسيرتها الإنمائية من خلال دعم القطاع الخاص بالموارد المالية اللازمة ،[2] ويبلغ عدد أعضائها 184 عضو يقررون معا سياساتها ويوافقون على إستثماراتها . [3]

- **أهداف مؤسسة التمويل الدولية :-**

1- تعبئة مصادر التمويل لتنمية القطاع الخاص تحديدا ، وتشجيع الأسواق المفتوحة القادرة على المنافسة والتي ترتفع فيه نسب المخاطر .
2- دعم الشركات والمشروعات المملوكة للقطاع الخاص ، والوقعة في البلدان النامية والمساعدة على إيجاد فرص العمل المنتجة . [4]
3- تقديم قروض طويلة الأجل بالعملات الأجنبية والمحلية ، وبأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة .
4- معالجة تغير المناخ وضمان للإستدامة البيئية والإجتماعية .
5- معالجة القيود الماثلة أمام نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية ، والصحة والتعليم ، وسلاسل توريد المواد الغذائية .
6- تنمية الأسواق المالية المحلية .
7- بناء علاقات طويلة الأمد مع الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في الأسواق الصاعدة . [5]

- **آلية مؤسسة التمويل الدولية في منح القروض :-**

هنالك مجموعة من الشروط التي تتضمنها مؤسسة التمويل الدولية في مجال منح القروض وهي :

أ- مدة سداد القرض تتراوح بين 7 إلى 12 عام .

---

[1] عبدالكريم جابر العيساوي " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 139 .

[2] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " دار مجدلاوي للنشر – عمان ، الطبعة الثانية 2002م ، ص 135 .

[3] موقع إلكتروني **www.ifc.org مؤسسة التمويل الدولية** ، بتاريخ 2016/4/21م ، PM 3:00 .

[4] موقع إلكتروني www.aljazeera.net الجزيرة نت ، ورقة عمل " **مؤسسة التمويل الدولية** " بتاريخ 2016/4/21م ، PM 3:10 .

[5] موقع إلكتروني **www.ifc.org مؤسسة التمويل الدولية** ، مرجع سابق .

ب- تتم المساهمة في رأس مال المشروعات بالعملة المحلية ، ولكن يشترط تقديم القروض بالدولار الأمريكي .

ت- المشاركة في رأس مال المشروع تعتمد على المخاطر التي يتضمنها وعلى مدى ربحيته .

ث- لا تقدم قروض إلى المشروعات أو المؤسسات التابعة للحكومة أو التي تخضع لرقابتها . [1]

[1] عبدالكريم جابر العيساوي " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 146 .

المطلب الثالث : هيئة التنمية الدولية Agency International Development

(IDA) : -

تأسست في عام 1960م ، وتعتبر ذراع البنك الدولي الذي يطلع بمساعدة الدول الأشد فقراً في العالم ، وتخفيف أعداد الفقراء ، وذلك من خلال تقديم قروض تسمى (إعتمادات) وتقديم المنح للبرامج التي تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي ، وتحسين أوضاع الناس المعيشية [1] وذلك بحكم أن الدول الأقل نمواً لا تستطيع الحصول على القروض التي يقدمها البنك الدولي [2] و يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 165 عضوا .

- **أهداف هيئة التنمية الدولية :-**

1- تشجيع التنمية الإقتصادية لمناطق الدول الأعضاء ، خصوصا تدبير الأموال لمواجهة مقتضيات التنمية فيها ، وتحسين الأوضاع المعيشية لشعوب البلدان المقترضة .[3]

2- إقراض الأموال للبلدان الفقيرة بشروط ميسرة – أي بدون فوائد – وتمتد فترة السداد ما بين 35 إلى 40 عاما ، تحتوي على فترة سماح مدتها 10 أعوام .

3- تقديم المنح للبلدان التي تعاني من إرتفاع في أعباء مديونيتها . [4]

- **آلية هيئة التنمية الدولية في منح القروض :-**

تقدم هيئة التنمية الدولية ائتماناتها لمنشأت القطاع العام والخاص في البلد العضو ، أو لمنظمة دولية أو إقليمية ، ولكن لهيئة التنمية الدولية شروط في تقديم القروض وهي :

1- يجب أن يرتبط القرض بمشروع معين ، أي تحديد أغراض كل قرض والتأكد من مجال إنفاقه .

2- يجب أن يكون المشروع الممول ذو إدارة وتسير حسن سواء قبل أو بعد التنفيذ .

3- يجب أن تتلقى الهيئة ضمانات معقولة وذلك للتأكد من أن القرض سيسدد ، ولا يشكل أي عبء على إقتصاد الدولة المقترضة ، وتتأكد الهيئة من أن المقترض لا يستطيع الحصول على قرض من مصادر أخرى وبشروط معقولة . [5]

---

[1] طارق فاروق الحصري " **الإقتصاد الدولي** " المكتبة العصرية للنشر والتوزيع – مصر ، الطبعة الأولى 2010م ، ص 175- 176 .

[2] عبدالكريم جابر العيساوي " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 142 .

[3] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 36 .

[4] موقع إلكتروني www.ida.net هيئة التنمية الدولية ، بتاريخ 2016/4/20م ، PM 4:00 .

[5] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 109 .

4- يجب أن تستفيد من ائتمانات الهيئة الدول الأعضاء الأقل تطورا ، وكمبدأ عام تقدم الائتمانات للدول الأعضاء التي يقدر متوسط دخل الفرد فيها أقل من 300 دولار سنويا .[1]

- **معايير هيئة التنمية الدولية في تقديم القروض :-**

1- درجة الفقر : تقتصر موارد هيئة التنمية الدولية على الدول الأعضاء الأكثر فقرا والتي يصعب عليها الوصول إلى الأسواق المالية أو التجارية الدولية .
2- معايير الأداء : وهي إتخاذ الدولة المقترضة سياسات إقتصادية ناجحة .
3- يتم التركيز على المشروعات القادرة على تحقيق عوائد مالية عالية تجعلها أهلا لإستخدام رأس المال الأجنبي في الوقت الذي تعاني من ندرة شديدة فيه .[2]

[1] السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " مرجع سابق ، ص 109 .

[2] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 135 .

المبحث الثالث : صندوق النقد الدولي International Monetary fund (IMF) .

المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي: foundation of International Monetary fund .

أنشئ صندوق النقد الدولي في يوليو 1944م أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نوهامبشير الأمريكية ، عندما إتفق ممثلو خمس وأربعين دولة على إطار للتعاون الإقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الإقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .[1]

خلال هذا العقد – الثلاثينات - ومع ضعف النشاط الإقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن إقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات ، ولكن هذا الإجراء لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة الإنخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة ومن أجل المحافظة على الإحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها ، بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية ، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة ، وقد أدت سياسات "إفقار الجار" إلى تدمير الإقتصاد الدولي ، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات العيشة في بلدان كثيرة . [2]

مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية ، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو إتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق إستقرار في أسعار الصرف[3].

في ديسمبر 1945م جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على إتفاقية تأسيسه والأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944م ، ومنذ ذلك الحين شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل ، ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم فإن معظم البلدان شهدت تحسناً في الأحوال السائدة ، وهذا يتناقض تناقضاً كبيرا مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص ، ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الإقتصادية بما فيها السياسات التي إستحدثت نمو في التجارة الدولية وساعدت على تخفيض حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين إنتعاش وكساد ، وقد ساهم صندوق النقد الدولي في إحداث هذه

---

[1] خليل حسين " **سياسات التصحيح الهيكلي** " دار المنهل اللبناني – بيروت ، 2006م ، ص 23 .

[2] طارق فاروق الحصري "**ا لاقتصاد الدولي** " المكتبة العصرية للنشر التوزيع – مصر ، 2010م ، ص 149- 150 .

[3] يوسف حسن يوسف " **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص15 .

التطورات ، وفي العقود التي إنقضت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة حيث مر الإقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة ، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي ، وأثبتت ضرورتها وأن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح ، ومن ثم فإن الأزمات المالية التي تنفجر في عالم اليوم غالباً ما تنتشر بين البلدان بسرعة أكبر من قبل .

في عالم اليوم الذي يزداد تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم ، يعتمد تحسين الأحوال في أي بلد على الأداء الاقتصادي في البلدان الأخرى ، و وجود بيئة إقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة ، و بالمثل فإن السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها فرادى البلدان تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين ، ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي ، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون ، بما فيها صندوق النقد الدولي .

لقد إزدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب آخر ، ألا وهو إتساع نطاق عضويته ، ذلك لأن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التي شاركت في إنشائه وعددها 185 بلداً ، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على إستقلالها ثم إنهيار الكتلة السوفيتية مؤخراً .

الحق أن إتساع عضوية صندوق النقد الدولي ، إلى جانب التغيرات التي شهدها الإقتصاد العالمي قد تطلبت من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الإستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال .

كانت البلدان التي إنضمت إلى الصندوق بين عامي 1945 - 1971م قد إتفقت على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي ، وفي حالة الولايات المتحدة قيمة الدولار الأمريكي بالذهب) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة هي تصحيح " إختلال جذري " في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي ، ويطلق على هذا النظام إسم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف ، وقد ظل سائداً حتى عام 1971م عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية تحويل الدولار وإحتياطات الحكومات الأخرى من الدولار إلى ذهب ، ومنذ ذلك الحين أصبح أعضاء الصندوق أحراراً في إختيار أي شكل يفضلونه من أشكال ترتيبات الصرف المختلفة (فيما عدا ربط عملاتهم بالذهب) .

هنالك دول تسمح الآن بالتعويم الحر لعملتها ، و دول أخرى تربط عملتها بعملة دولة أخرى أو بمجموعة عملات ، بينما إعتمدت بعض البلدان عملات بلدان أخرى لإستخدامها محليا ، و إشترك البعض الآخر في تكتلات نقدية .[1]

[1] يوسف حسن يوسف " **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص17- 18 .

المطلب الثاني: أجهزة صندوق النقد الدولي: structure of International Monetary fund .

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء مسؤولية لازمة لتحقيق فعاليته ، ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 185 بلداً وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام – علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم إختياره من منطقة مختلفة من العالم ، وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين ، صاحب السلطة الإشرافية العليا .[1]

يتكون هيكل الإشراف من الآتي :

1. **مجلس المحافظين** : يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء ، وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي ، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ واحد يعاونه محافظ ومناوب وعادة ما يكون المحافظين ونوابهم من وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية ، وتعاونهم في ذلك لجنتين هما :
   - **اللجنة المؤقتة** : أنشأت في عام 1974م لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي والتصدي للتقلبات التي تهدده .
   - **لجنة التنمية** : وهي اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي والصندوق وتعني بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية ، أنشأت في عام 1974م وتتكون من 24 عضو هم وزراء المالية لكل دولة حيث يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين بالبنك والصندوق .
2. **المجلس التنفيذي**: ويتألف من عدة مدراء ، ويرأسه المدير العام للصندوق ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً ويمكن عقد إجتماعات إضافية إذا لزم الأمر ، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي : الولايات المتحدة ، واليابان وألمانيا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، إلى جانب الصين وروسيا ، والمملكة العربية السعودية ، أما المديرين الستة عشر الآخرون فتتولى إنتخابهم مجموعات من البلدان تعرف بإسم الدوائر الإنتخابية ، لفترة مدتها عامين ويضطلع المجلس التنفيذي بإختيار المدير العام ، الذي يتولى رئاسة المجلس .[2]
3. **المدير العام :** يتولى المدراء التنفيذيين إنتخاب المدير الإداري العام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين ، إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي ، ويساعده في

---

[1] طارق فاروق الحضري "**الإقتصاد الدولي** " مرجع سابق ، ص 163 .

[2] عرفان تقي الحسني "**التمويل الدولي**" ، مرجع سابق ، ص 288 .

عمله نائب أول ونائبان آخران ، كما أنه يرأس جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين والقانونيين والإداريين .[1]

يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي ، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها ، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المدراء التنفيذيين أنفسهم ، وفي السنوات الأخيرة بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثائق المجلس التنفيذي للإطلاع العام من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكة الانترنت .

على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد ، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح فلكما زادت حصة بلد عضو في الصندوق - الحصة تحدد على أساس الحجم الإقتصادي للدولة - كان عدد أصواته أكبر غير أن المجلس التنفيذي نادراً ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي وإنما يتخذ معظم قراراته إستناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه ، ويكون تأييد هذه القرارات بالإجماع .[2]

---

[1] طارق فاروق الحضري " **إقتصاديات التجارة الدولية** " مرجع سابق ، ص 165 .

[2] يوسف حسن يوسف " **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص22 .

المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي: Objectives of International Monetary Fund .

يهدف صندوق النقد الدولي إلى الحفاظ على نظام من السلوك الحسن في الأمور النقدية الدولية ويمنح الصندوق من أجل تحقيق ذلك التسهيلات والموارد المالية التي تمكنه من مساعدة الدول الأعضاء للحفاظ على هذا النظام ، ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للصندوق التي تتمثل في ما يلي :

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، وبالتالي المساهمة في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها ، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء .
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء ، وتجنب تخفيض قيم العملات .[1]
- وضع نظام لتسديد مدفوعات الدول يتسم بالجدية ، وإلغاء القيود على التجارة الدولية إذ أن العديد من الدول قد قامت خلال الحرب العالمية الثانية بفرض قيود على مدفوعاتها للدول الأخرى وتجارتها الخارجية .[2]
- يقدم الصندوق مساعدات فنية كبيرة في مجالات عمل البنوك المركزية ومحاسبة موازين المدفوعات ، والضرائب كما يوفر تدريباً متقدماً للعاملين في المجالات المذكورة في الدول الأعضاء من خلال معهد الصندوق .[3]
- إعطاء الثقة للأعضاء بتوفير مورد للصندوق لهم مقابل ضمانات مناسبة ، وعليه فالصندوق يقدم للدول الفرصة للتصحيح إرتباك وحالات سوء التوازن ، والتعديلات التي تطرأ على موازين مدفوعاتها ، بدون اللجوء إلى إجراءات وتدابير مضرة تؤثر على الرخاء الوطني والدولي .
- وفقاً لما تقدم أعلاه فإن الصندوق يعمل من أجل التقليل من مدة ودرجة سوء التوازن في الموازين الدولية (موازين المدفوعات الدولية) للدول الأعضاء والصندوق يستهدي ويستدل بكل قراراته بالأهداف التي وردت في المادة الأولى من إتفاقية إنشائه .[4]

---

[1] سلمى الهادي محمد أحمد **"أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المتغيرات الإقتصادية "** رسالة ماجستير (**غير منشورة**) في الإقتصاد جامعة الخرطوم ، إشراف ، د. يعقوب علي جانقي ، ص5 ، 2011م .

[2] نوال حسين عباس **" المؤسسات المالية "** مرجع سابق ، ص198 .

[3] عرفان تقي الحسني **"التمويل الدولي"** مرجع سابق ، ص286 .

[4] غازي عبد الرازق النقاش **" التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية "** دار وائل للنشر – عمان ، الطبعة الثانية 2001م ، ص92 .

المطلب الرابع: موارد صندوق النقد الدولي: Resources of International Monetary found .

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو إشتراكات الحصص (رأس المال) التي تسددها الدول عند الإنضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المشاورات الدورية ، والتي تتزاد فيها الحصص ، وتدفع الدول 25% من إشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بالذهب أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي ، أو الين الياباني ، ويمكن للصندوق أن يطلب المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية ، لأغراض الإقتراض حسب الحاجة ، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الإشتراك المطلوبة من الدولة العضو وإنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة .

الهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم الدولة العضو النسبي في الإقتصاد العالمي ، فكلما إزداد حجم إقتصاد العضو من حيث الناتج ، وإزداد إتساع تجارته وتنوعها إزدادت بالمثل حصته في الصندوق .[1]

ويجوز للصندوق الإقتراض ، عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه ولدى الصندوق مجموعتان من إتفاقات الإقتراض الدائمة لإستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي وهما:

- الإتفاقيات العامة للإقتراض ، و التي تم إنشاؤها في عام 1962م ، ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة ، وسويسرا أو بنوكها المركزية) .
- الإتفاقيات الجديدة للإقتراض ، و التي تم إستحداثها في عام 1997م ويشارك فيها 25 دولة ومؤسسة .

بموجب مجموعتي الإتفاقيات هاتين يتاح لصندوق النقد الدولي إقتراض يصل إلى 34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 مليار دولار أمريكي) .[2]

---

[1] يوسف حسن يوسف " **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص23 .

[2] طارق فاروق الحضري " **الإقتصاد الدولي** " مرجع سابق ، ص167 .

المبحث الرابع : التسهيلات المالية و الائتمانية لصندوق النقد الدولي Financial and credit facilities to the International Monetary Fund .

تمهيد :

وضع صندوق النقد الدولي تسهيلات ائتمانية وتمويلية منذ توقيع إتفاقية تأسيسه ، وهي في إستحداث دائم ومستمر حسب الظروف الإقتصادية والمالية الدولية ، وذلك بغرض معالجة الإختلالات المؤقتة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، وكذلك الإختلالات في هياكل الإقتصاد نتيجة التحول في النظام الإقتصادي المتبع – من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي – وتتراوح فترة إستحقاق القروض المقدمة من جانب صندوق النقد الدولي ما بين 3 سنوات – كحد أدني - إلى 5 سنوات – كحد أقصى .

سيتناول هذا المبحث سياسات صندوق النقد الدولي في تقديم التسهيلات التمويلية والائتمانية وذلك من خلال مطلبين ، الأول سيتناول جانب المساعدات المالية والائتمانية – سياسات الشرائح – أما المطلب الثاني سيتناول التسهيلات التمويلية المقدمة من جانب صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء .

المطلب الأول : المساعدات المالية Financial aid .

يقدم صندوق النقد الدولي للأعضاء مساعدات مالية متنوعة ومتباينة حسب طبيعة وقيمة العجز في ميزان المدفوعات ، وكذلك حسب درجة الإلتزام بالسياسات والإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة الإضطرابات المالية والإقتصادية وفق رؤية خبراء صندوق النقد الدولي .[1]

من أهم المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء هي :

1- **الشريحة الإحتياطية Resserre tranche** :

هي مقدار الزيادة في حصة العضو عند حيازة صندوق النقد الدولي من عملته في حساب الموارد العامة بإستثناء الحيازات الناجمة من عمليات الشراء والإقتراض التي قام بها ذلك البلد في إطار مختلف السياسات الإستخدامية لموارد صندوق النقد الدولي ويجوز للبلد الذي له شريحة إحتياطية أن يقترض مبلغ يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات ولا يخضع هذا السحب للسياسات الإقتصادية المتبعة ، ولا تفرض عليه رسوم وللبلد المعني حرية الإستخدام .

---

[1] يوسف حسن يوسف " **ثأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقتصادية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص 117- 118 .

2- **حقوق السحب العادية (Ordinary Drawing Rights (ODR** :-

تمكن الدولة العضو من شراء العملات الأجنبية من صندوق النقد الدولي طبقا لحصته فيه مقابل دفع عملته الوطنية ، ويتم السداد بإعادة شراء عملته مقابل الدفع بالذهب أو بالدولار ، أو بأي عملة قابلة للتحويل ، وتجري هذه العملية آليا بحسب شرائح الائتمان وتستخدم هذه الشرائح لتسوية العجز في ميزان مدفوعات البلد العضو ، وتعد هذه السياسة من أهم السياسات الإستخدامية لموارد صندوق النقد الدولي حيث يتم الائتمان في أربع شرائح ، يعادل مقدار كل شريحة 25% من حصة البلد العضو . و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى :-

أ- **الشرائح الائتمانية الأولى** : تتم عملية الإقتراض في إطار هذه الشرائح - المقدرة بـ 25% من حصة البلد العضو – بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة في الإصلاحات المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان المدفوعات خلال مدة البرنامج ، وفي العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة في فترة تمتد من 3 إلى 5 سنوات .

ب- **الشرائح الائتمانية العليا** : تقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع صندوق النقد الدولي - الذي يرى بأنه برنامج سليم ومعقول يدخل في إطار سياساته العامة – وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الإلتزام بمحتويات البرنامج ومعايير الأداء المطلوب ، وتسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات . [1]

[1] يوسف حسن يوسف " **ثأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقتصادية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص 117- 118 .

المطلب الثاني : التسهيلات التمويلية Financing Facilities .

إن التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء تمكن البلد من الإقتراض من صندوق النقد الدولي بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار يعادله من عملات باقي الدول الأعضاء الأخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي .

من أهم التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء هي :

1- **تسهيل التمويل التعويضي والطارئ Compensatory And Contengency Financing Facility (CCFF) :-**

تأسس هذا التسهيل عام 1963م كمساعدة إضافية يقدمها صندوق النقد الدولي للتعويض عن الإنخفاض الحاد وغير المتوقع في حصيلة صادرات البلد العضو – بغض النظر عن حصته في السحب على كل من شريحة الذهب و شرائح الائتمان – أو عند الطوارئ حينما يواجه البلد صدمات خارجية معاكسة ، مثل حدوث زيادات في أسعار الإستيراد والتقلبات في أسعار الفائدة وتسدد هذه الموارد خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات ، ويعكس هذا التسهيل نظرة صندوق النقد الدولي إلي الطبيعة المؤقتة لإختلال ميزان المدفوعات في البلد العضو .

2- **تسهيل تمويل المخزون الإحتياطي Baffer Stock Financing Facilites (BSFF) :**

أنشأ هذا التسهيل عام 1966م لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في موازين المدفوعات من خلال تمويل مساهماتها في المخزونات الإحتياطية الدولية المتفق عليها من المواد الأولية ، بغية المحافظة على أسعارها ، أما حدود الإستفادة من هذا التسهيل في حدود 35% من حصة الدولة العضو ، ويتم التسديد خلال 3 إلى 5 سنوات .

3- **التسهيلات البترولية Oil Facility :**

تشكل هذا التسهيل في عام 1974م وهي قروض ميسرة تقدم إلى الدول الأعضاء الأقل دخلا والمستوردة للنفط ، والتي تعاني من عجز حاد في ميزان مدفوعاتها ، ويمكن السداد بفترة إستحقاق أمدها 3 سنوات . [1]

4- **التسهيلات الموسعة لصندوق النقد الدولي Extended Of IMF Facility :**

أنشئ هذا التسهيل في عام 1974م ، وفيه يقدم صندوق النقد الدولي برامج لعدة سنوات على شكل قروض للدول الأعضاء التي تعاني من إختلالات هيكلية في إقتصادها ترجع إلى عدم قدرة هيكلها الإقتصادي على التكييف ، أو تلك التي تعاني من إختلالات حادة في الأسعار وعدم قدرتها على إتخاذ سياسة فعالة للتنمية الإقتصادية ويمكن هذا النوع من التسهيل البلد العضو

[1] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 294 .

من الحصول سنويا على 68% من حصته وأكثر من 30% من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا ، ويتم السداد خلال 4.5 إلى 10 سنوات إذا كانت الموارد عامة ، ويتم السداد على أقساط إئتمانية إذا كانت الموارد مقترنة وذلك خلال فترة تمتد من 3.5 إلى 7 سنوات .

من الشروط الأساسية المطلوبة للإستفادة من هذا النوع من التمويل هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل ، وذلك للتخفيف من حدة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية ، وتحدد الأهداف السنوية والسياسات المراد تنفيذها والإجراءات المطلوب إتخاذها ، وتخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة والمتابعة والتوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي .

5- **تسهيل التمويل التكميلي (CFF) Complementary Financing Facility** :

تأسس هذا التسهيل عام 1979م لتقديم المساعدات إلى الدول الأعضاء ، وتتميز قروضه المقدمة بطول فترة السداد لتتلائم مع مقدرة العضو على سدادها ، إضافة إلى تقديم المعونات كعنصر تسهيلي للدول الأعضاء المنخفضة الدخل كإنخفاض معدلات الفائدة عليها .

6- **تسهيل الإتاحة الموسعة (EAF) Enlarged Access Facility** :

أنشأ هذا التسهيل عام 1981م وهي سياسات مؤقتة أوجدها صندوق النقد الدولي بدلا من التسهيل السابق ، ويهدف إلى توفير الموارد للدول الأعضاء الذين يواجهون صعوبات في مدفوعاتهم الخارجية طبقا لأوضاعهم الإقتصادية وحصصهم في صندوق النقد الدولي . [1]

7- **تسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) Structural Adjustment Facility** :

بدأ هذا التسهيل في عام 1986م ، ويقدم صندوق النقد الدولي بموجبه موارد مالية بشروط ميسرة إلى الدول الأعضاء منخفضة الدخل لدعم عمليات التصحيح الإقتصادي الكلي ، وهي الدول التي تواجه مشكلات ممتدة في ميزان مدفوعاتها ، ويقوم العضو – بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – بوضع إطار يتضمن برامج سنوية مفصلة يدعمها هذا التسهيل بصرف قروض سنوية ، ويبلغ سعر الفائدة على هذه القروض 0.5% ، وتسدد خلال 5.5 إلى 10 سنوات .

8- **تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز Facilitate Enhanced Structural Adjustment (FESA)** :

أنشأ هذا التسهيل في عام 1987م ، ويتشابه هدفه وشروطه مع تلك التسهيلات السابقة بإستثناء نطاق قوة السياسات الهيكلية اللازمة إتباعها من قبل البلد العضو وشروط معدلات الإستفادة منه

---

[1] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 296-297 .

وإجراءات المراقبة ويحق للبلد العضو المؤهل ، الإقترض من هذا التسهيل لما يصل إلى 190% من قيمة حصته في الظروف الإستثنائية .[1]

9- **التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الإقتصادية Systematic Transform Facility (STF)** :

بدأ هذا التسهيل التمويلي في عام 1993م لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب في ميزان المدفوعات الناتجة عن التحول من النظام الإشتراكي إلى نظام السوق الحر ، والدول المؤهلة للإستفادة من هذا التسهيل هي الدول الإشتراكية السابقة أو الدول المرتبطة بهذه المجموعة ويقدم هذا التسهيل تمويلات كبيرة للإنتقال من النظام الإشتراكي ، عندما يقدم بلد عضو طلب إستخدام موارد تسهيل التحويل النظامي فعلى صندوق النقد الدولي أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع وقت في إعتماد وتنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي ، والتغيرات المؤسسية اللازمة لإتاحة بيئة الإقتصاد السوقي .

تبلغ الموارد المتاحة في إطار هذا التسهيل حوالي 50% من حصة البلد العضو ، ويبدأ تسديد القرض بعد 4.5 إلى 10 سنوات ، مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت .[2]

10- **حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDRs)** :

أوجد صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة في عام 1969م ، و تعتبر نوعا جديدا من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية بالإضافة إلى إحتياطاتها من الذهب و العملات الأجنبية الأخرى ، غير أن إيجاد هذه الحقوق ليس إلا مجرد قيود دفترية يجريها صندوق النقد الدولي لإستخدامها في تسوية المدفوعات الدولية ، وتستمد هذه الحقوق قيمتها القانونية من مجرد إلتزام الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بقبولهم لها من بعضهم البعض وفي أي وقت ، في حدود قيمة إجمالية محددة ، ويتم توزيع وحدات السحب الخاصة على الدول الأعضاء بنسبة حصصهم . وتستخدم هذه الحقوق – مثلها مثل حقوق السحب العادية – في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات ، ولا يجوز إستخدامها لتمويل أغراض أخرى .[3]

كل وحدة من حقوق السحب الخاصة كانت تساوي دولار واحد ، أما الآن فيتم تقييمها بمتوسط مرجح من أهم أربع عملات وهي : الدولار الأمريكي ، واليورو ، والين الياباني ، والجنيه الإسترليني البريطاني ، ونظرا لدرجة قابليتها العالمية ، فإن حقوق السحب الخاصة تمثل جزءاً من الإحتياطي الرسمي الدولي ، وحيث أن حيازتها تكون فقط لدى البنك المركزي للدولة

---

[1] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 298 .

[2] يوسف حسن يوسف " **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقتصادية على قرارات الدول** " مرجع سابق ، ص 118 .

[3] زينب حسين عوض الله " **الإقتصاد الدولي** " دار الجامعة الجديدة – مصر ، 2004م ، ص 116- 117 .

العضو ، فإنه لا يتمكن من إستخدامها في إجراء أي عملية من عمليات التدخل النقدي . وتستخدم حقوق السحب الخاصة كمعيار يتم ربط العديد من أسعار العملات به ، بالإضافة إلى أن بعض القروض الخاصة – مثل القروض التي تتدفق إلى السوق الأوربية - يمكن أن تقدم بحقوق السحب الخاصة . [1]

[1] مورد خاي كريانين " **الإقتصاد الدولي مدخل السياسات** " ترجمة : محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ص 295 .

المبحث الخامس : سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح الإقتصادي International Monetary Fund policies in Economic Reform .

تمهيد :

من الطبيعي أن تعتمد البلدان النامية – والتي تعاني من مشاكل إقتصادية مزمنة – سياسات وبرامج إصلاح إقتصادية سواء كانت طويلة المدى أو قصيرة المدى ، ويكمن الهدف الرئيسي من برامج الإصلاح الإقتصادية في الدول النامية في إزالة الخلل ، والتشوهات في الإقتصاد الكلي وتوفير المناخ اللازم للنمو الإقتصادي المنشود ، وفي ظل حالة إستقرار إقتصادي طويل المدى .[1]

لصندوق النقد الدولي سياساته الخاصة في الإصلاح الإقتصادي والتي تفرض على كل دولة تستخدم موارده ، ودائما ما يركز صندوق النقد الدولي على السياسات الإقتصادية الكلية ، كما يهتم أيضا بجانب الهيكل الإقتصادي للدول ، ويفرض عليها إحداث تغيرات فيه ، وذلك بما يضمن لصندوق النقد الدولي إسترداد موارده .

سيتناول هذا المبحث سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح الإقتصادي ، والمتمثلة في سياسات التثبيت الإقتصادي ، والتكييف الهيكلي .

المطلب الأول : سياسات التثبيت الإقتصادي Economic Stabilizion Policy :-

هي سياسات تتكون من حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الإختلالات النقدية والمالية ، و إزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائد في الدول النامية لتحقيق مستوى معين من الأداء الإقتصادي .[2]

نجد أن سياسات التثبيت الإقتصادي هي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وتصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية ، ترى أن الإختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة ، الأمر الذي يدفع البلد إلى الإستدانة و زيادة أعباء الديون الخارجية ، و لتلافي مشكلات الإختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر في ميزان المدفوعات - قابل للإستمرار - يكون فيه البلد

---

[1] عبدالوهاب عثمان " **منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان** " مطابع السودان للعملة المحدودة ، سبتمبر 2001م ، ص 8 .

[2] موقع إلكتروني www.uobabylon.com ، جامعة بابل ، كلية الإدارة والإقتصاد ، ورقة عمل ، حسين عباس حسين " **برنامج التثبيت الإقتصادي** " بتاريخ 2016/4/17م ، 1:00 PM .

قادرا على تغطية العجز في الحساب الجاري ومن هنا نجد أن الإنكماش الإقتصادي هو جوهر سياسة التثبيت الإقتصادي .[1]

تستند برامج التثبيت الإقتصادي على التحليل النقدي الذي يؤكد وجود علاقة سببية بين إجراءات توليد النقود من خلال التسهيلات الائتمانية من جانب ، وعجز الموازنة وميزان المدفوعات من جانب أخر حيث تنسب الطريقة النقدية في تفسير عجز ميزان المدفوعات – وهي الطريق التي طورتها مدرسة شيكاغو ضمن مفهوم النظرية الكمية للنقود – إلى فرط الإصدار النقدي في البلد ذو العلاقة ، وعلى هذا الأساس فإن السلطات النقدية يمكن لها أن تراقب بدقة حجم العرض النقدي عن طريق التحكم بمقدار التسليف أو الائتمان داخل الإقتصاد الوطني .[2]

نظرا لأن تشخيص صندوق النقد الدولي للمشكلة يتمثل في وجود فائض طلب ، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية ، وعجز في الموازنة العامة للدولة ، وكذلك ميزان المدفوعات ، وبإرتفاع معدل التضخم .

بهذا نجد أن منهج صندوق النقد الدولي في علاج تلك المشاكل يتمحور حول ما يسمى " بسياسة إدارة الطلب " التي تهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي ، وذلك عن طريق :

1- تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية ، بحيث يتم تشجيع الصادرات وتقليل الواردات حتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات .
2- إلغاء نظم الرقابة على الصرف الإجنبي ، حتى يتم إنتشار للتجارة متعدد الأطراف .[3]
3- تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة ، وذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية :

أ- خفض الإنفاق العام ، ويتم ذلك عن طريق :

1- خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية العامة (صحة ، تعليم ، سكن وغيرها) .
2- إلغاء الدعم التمويلي – دعم الدولة للمواد الغذائية والوقود .
3- خفض إستثمارات القطاع العام وذلك من خلال تحويل ممتلكاته إلى القطاع الخاص سواء عن طريق البيع أو الإيجار ، وتشجيع إستثمارات القطاع الخاص – المحلي والأجنبي – وذلك من خلال :

---

[1] موقع إلكتروني ، ورقة عمل ، عبدالمجيد راشد " **سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي** " بتاريخ 2016/4/17م ، PM2:00 .

[2] موقع إلكتروني idaf.youneed.us منتدى إدارة التنمية المحلية ، محمد عبدالله المغربي ، تقرير " **سياسات التكييف الهيكلي** " ، بتاريخ 2016/4/17م ، PM 2:30 .

[3] موقع إلكتروني ، ورقة عمل ، عبدالمجيد راشد " **سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي** " مرجع سابق .

- إعطاء مزايا ضريبية للإستثمار المحلي والإجنبي .
- ضمان حرية تحويل الأرباح للمؤسسات الأجنبية .
- ضمان عدم اللجوء لتأميم أو مصادرة المشروعات الأجنبية .
- الإعتماد على قوى العرض والطلب (قوى السوق) في توزيع وتخصيص الموارد .

ب- زيادة إيرادات الدولة ، ويتم ذلك عن طريق :

1. زيادة الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات .
2. زيادة أسعار الطاقة ، والنقل ، والإتصالات .
3. الحد من زيادة عرض النقود – الحد من التضخم – وذلك برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، لتشجيع الإدخار .
4. إلغاء الإتفاقيات الثنائية . [1]

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " بحث لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد (**غير منشورة**) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا ، إشراف ، ب . علي عبدالله علي ، ص 22 ، 2002م .

المطلب الثاني : سياسات التكييف الهيكلي Structural Adjustment Policy (SAP) :

تعتبر سياسات التكييف الهيكلي سياسات حديثة التطبيق نسبيا ، حيث إرتبطت نشأتها أساسا بتفجر أزمة المديونية الخارجية التي إجتاحت البلدان النامية منذ العام 1982م – أي بإعلان المكسيك ومن ثم بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول أفريقيا و أسيا عن عجزها عن سداد ديونها الخارجية – وبرغم حداثة عهدها تثير هذه السياسات إهتماما كبيرا على أكثر من مستوى سواء على المستوى البحثي – وذلك من خلال العدد المتزايد من الدراسات التي إستأثرت بها هذه السياسات – أو على مستوى الحكومات وحتى المنظمات الدولية ذات الإهتمام بالجانب الإجتماعي والصحي ، حيث يمكن تفسير هذا الإهتمام في التزايد المطرد في عدد الدول التي تبنت أو هي في طريقها إلى تبني تلك السياسات ، والتي لا تقتصر على الجانب الإقتصادي – والذي هو مجالها الأصلي – و إنما تمتد لتشمل الجانبين الإجتماعي والسياسي .[1]

تتألف سياسات التكييف الهيكلي من ثلاثة جوانب رئيسية هي :

1- **جانب إدارة الطلب** : وهي إجراءات تؤثر – مبدئيا – على مستوى الطلب الكلي ليتلائم مع المستويات المستهدفة من معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادي ، وتضم سياسات ذات أدوات منتقاة للتأثير على المستوى الكلي للإقتصاد حيث يبرز الدور الفعال للسياسة النقدية والمالية التي تؤدي بالتبعية إلى تقليل معدلات التضخم ، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال تقييد التوسع النقدي لتخفيض حالات العجز في الموازنة العامة ، وتوسيع حصة القطاع الخاص من الإئتمان المصرفي فهو - من وجهة نظر صندوق النقد الدولي - الأكفأ في توزيع وتخصيص الموارد الإقتصادية وقيادة التنمية ، لذا تقوم الحكومة بتنفيذ حد أقصى للتوزيع إجمالي الإئتمان والقروض التي تقدمها البنوك للحكومة المعنية والقطاع الخاص وهي من أهم النقاط التي يصر صندوق النقد الدولي على تطبيقها ، وإذا لم يتم ذلك يتوقف حق السحب من موارد صندوق النقد الدولي .[2]

2- **جانب إدارة العرض** : وهي تدابير توجه نحو تعزيز جانب العرض في السوق كتطوير قاعدة الإنتاج وتشجيع أنشطة القطاع الخاص ، أي هي " مجموعة سياسات تستهدف زيادة حجم الموارد والخدمات ، يؤمنها الإقتصاد الداخلي مهما كان مستوى الطلب الكلي " وذلك لعلاج

---

[1] موقع إلكتروني www.Islamtoday.net ، منار محمد الرشواني ، ورقة عمل " **الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الهيكلي الإقتصادية الدولية** " بتاريخ 2016/4/17م ، 3:00 PM .

[2] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 299- 301 .

الخلل في ميزان المدفوعات ، حيث تسعى سياسات التكييف الهيكلي لزيادة العرض محليا من المنتجات المختلفة لتخفيض الطلب على المنتجات المستوردة ، وتزيد طاقة التصدير من خلال إستخدام الإمكانيات الموجودة ورفع كفاءتها و إنتاجيتها ، و أيضا تقلل من إنشاء المشروعات التي تحتاج لفترة نضوج طويلة و إنفاق إستثماري ضخم .

3- **تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو الصادرات** : تضم سياسات التكييف الهيكلي تدابير جانبي العرض والطلب معا من خلال العمل على تحويل هيكل الإنتاج القومي للبلد العضو - المدين - نحو زيادة التصدير للإيفاء بإلتزاماته الخارجية . وهنا يشجع صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصدير وإعطائه الحرية في مشاركة بقية القطاعات الإقتصادية من حيث الملكية و الإقتراض من سوق النقد المحلي ، أي هي إجراءات تستهدف تشجيع الصادرات من خلال إجراء تخفيض سعر صرف العملة المحلية بما يقود إلى تحسين قدرة البلد على المنافسة في الأسواق الدولية .

مراحل التكييف الهيكلي :-

يشترط صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء أن تمر بمراحل محددة في عملية التكييف الهيكلي دون إمكانية القفز على المراحل الأساسية إذا ما رغبت بإستعادة نموها على أساس وجود تتابع منطقي لهذه المراحل وصولا إلى الهدف ، وتشمل :

المرحلة الأولى : مرحلة بلوغ إستقرار الإقتصاد الكلي : وتشمل تخفيض معدلات التضخم وتشجيع الإستثمار ، وتقييد الائتمان المحلي للقطاع العام ، وزيادة الضرائب ، وتخفيض الإعانات للأسر المتوسطة الدخل ، وكذلك الخصخصة (Privatization) .

المرحلة الثانية : تحرير نظام الحوافز : أي التدابير الهيكلية لتوفير الحوافز بغية إستخدام العوامل الإنتاجية بشكل أكثر كفاءة وعدالة .[1]

المرحلة الثالثة : إستئناف الإستثمار : أي تحسين مناخ الإستثمار ، وتقليل حوافز رأس المال على الهروب ، وتزايد عائدات الإستثمار العام ليتكامل مع الإستثمار الخاص .

لم تكتفي اللوائح الخاصة ببرنامج التكييف الهيكلي بإذعان البلد المدين إلى فقراتها فحسب وإنما ينصح المستشارون بضرورة التكييف بسرعة لتجنب المزيد من الإعباء ، بحيث يعتقد هؤلاء أنه "

[1] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 302 .

كلما طال تأجيل التكييف زاد إنحراف متغيرات الإقتصاد الكلي الحاسمة عن قيمتها المتوازنة " وكذلك يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي على عدم النظر إلى هذه التدابير على أنها إجراءات مؤقتة فلابد من إعادة تكييف السياسات الداخلية مع تغيير كل من الظروف الإقتصادية الداخلية والخارجية بشكل دائم ليبقى الإقتصاد أقرب إلى حالة الإستقرار المالي .[1]

الخلاصة :

من خلال ما تقدم حول ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية ، والوضع النقدي والمالي الدولي الذي كان سببا في البحث عن نظام يحافظ علي سلامة النظام النقدي والمالي العالمي ، و الذي إنتهي بإنشاء مؤسسات مالية دولية ، تمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1944م بإعتبار أن صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية تقوم علي إدارة النظام النقدي العالمي ومراقبة سعر الصرف ، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات ، أما البنك الدولي فكان الهدف من إنشائه في ذلك الوقت هو إعادة إعمار أوربا التي خربتها الحرب ، وبإعتباره بنك عالمي فهو يعمل علي تقديم القروض للدول التي تكون عضوا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومنذ إنشائهما إضطلع كلا بمهامه ، وبتطور عدد الأعضاء المساهمين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإتساع نطاق العضوية للمؤسستين تطور دورهما حيث إتسع عمل البنك وأصبح يقدم قروضا للدول الأعضاء ، بهدف إقامة مشاريع البنية التحتية وغيرها ، بينما تطور عمل صندوق النقد الدولي وأصبح يهتم بمعالجة الإختلالات الإقتصادية التي تعاني منها الدول الأعضاء ، وذلك بتبني سياسات وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي .

[1] عرفان تقي الحسني " **التمويل الدولي** " مرجع سابق ، ص 302 .

الفصل الثالث

علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي .

المبحث الأول : علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني : البرامج والإصلاحات الإقتصادية في السودان .

المبحث الأول : علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي .

مقدمة :

إنضم السودان إلى صندوق النقد الدولي منذ أكثر من نصف قرن ، ومنذ تلك الفترة والعلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي مرت بمراحل عديدة ، فتدهورت أحياناً وإنتعشت أحياناً أخرى فصندوق النقد الدولي يملي على السودان شروطه ويقدم وصفاته وبرامجه الاقتصادية والسودان يقبلها تارة ويرفضها تارة أخرى ، وعليه سيتناول هذا المبحث شكل وتطور علاقة السودان بصندوق النقد الدولي والأزمات التي مرت بها العلاقة بينهما ، وأخر التطورات التي وصلت إليها.

بداية العلاقة :

بدأت العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي في عام 1957م عندما تقدم السودان بطلب انضمام لعضوية صندوق النقد الدولي عقب الاستقلال ، حيث كان الإشتراط في الإنضمام لصندوق النقد الدولي بأن يتمتع العضو بالصفة السيادية ، و يلاحظ أن السودان لم يلجأ إلى الإستعانة بموارد صندوق النقد الدولي منذ إنضمامه حتى النصف الأول من الستينيات ويرجع ذلك إلى سببين :

1. تواضع النشاط التنموي في السودان في تلك الفترة .
2. إن العجز في ميزان المدفوعات السوداني لم يكن بالخطورة التي تستدعي اللجوء إلى موارد صندوق النقد الدولي ، بل شهدت تلك الفترة وجود فائض في الميزان التجاري السوداني في بعض السنوات .

أما العلاقة الفعلية بين السودان وصندوق النقد الدولي فقد إنتظمت في عام 1966م ، وإستمر التعامل بينهما بشكل محدود حتى عام 1977م ، وكانت العوامل التي أدت إلى لجوء السودان إلى الإستعانة بموارد الصندوق تتمثل في الإخفاق الذي صاحب تنفيذ الخطة العشرية ، حيث إستفاد السودان من المساعدات الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي والتي أسهمت في تعديل الخطة العشرية للتنمية (1961-1971م).[1]

بعد إنتهاء الحكم العسكري الأول في السودان ومجيء عهد ديمقراطي كان الوضع الإقتصادي في السودان متدهور وشهدت أسعار القطن انخفاضاً في الأسواق العالمية الأمر الذي كان له أثر سالب على ميزان المدفوعات ، الشيء الذي أدى بدوره إلى طلب السودان العون من صندوق النقد الدولي لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات نسبة لتدني حصيلة الصادر .[2] بدأ حصول السودان على تمويل لتعويض عجز ميزان المدفوعات الناتج عن تدني حصيلة الصادر في الفترة 1978- 1979م

---

[1] نوال حسين محمد إبراهيم " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (1978–2006م)** " دراسة ماجستير **(غير منشورة)** في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، إشراف: د. أحمد عبد الله إبراهيم ، ص33 ، 2009م .

[2] مدني مدني محمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1980– 2006م** " دراسة ماجستير **(غير منشور)** في الإقتصاد كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، إشراف : د. عثمان إبراهيم السيد ، ص49 ، 2008م .

حيث يمنح صندوق النقد الدولي هذا التسهيل (تسهيل التمويل التعويضي) للدول الأعضاء التي تعاني عجز طارئ في ميزان المدفوعات .

كما إستفاد السودان من تسهيل صندوق الإئتمان وهو تمويل مخصص لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخول ولكن بشروط إقتراض مسيرة و إمتيازية .

في الفترة من 1979-1981م إزداد العجز في ميزان المدفوعات السوداني وذلك بسبب تدني أسعار القطن كمحصول نقدي رئيسي ، إضافة إلى تدهور كفاءة الاقتصاد الكلي نتيجة نقص مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي ، و إرتفاع تكلفة الطاقة ، و إزدياد الآثار التضخمية التي أدت إلى إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية ، وقد دخل السودان في ترتيبات إئتمانية ممتدة هدفت إلى تحسين ، وضعية ميزان المدفوعات وتقليل التضخم ، وزيادة معدلات الإنتاجية والدخل القومي وقدرت القروض التي حصل عليها السودان بموجب الترتيبات الإئتمانية الممتدة بحوالي 427 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.[1]

في الفترة من 1981م – 1982م تفاقم عجز الميزان التجاري ، وإتسع عجز الموازنة العامة للحكومة وتم تمويل هذا الجزء من سحوبات القروض بموجب تسهيل الترتيبات الممتدة .

نجد أن السودان إلتزم ببرامج إصلاح إقتصادي وضع من جانب صندوق النقد الدولي تسمى ببرامج التركيز الإقتصادي (1978- 1984م) وهي أحد أنماط سياسات صندوق النقد الدولي تجاه الدول المدينة ، وتضمن هذه البرامج الإجراءات التالية :

1. تغيير سعر صرف الجنيه السوداني.
2. تحرير التجارة الخارجية.
3. الحد من الإستدانة من الجهاز المصرفي.
4. إعادة جدولة الديون الخارجية.

قد صاحبت البرنامج بعض الإجراءات الإقتصادية ، وهي تخفيض قيمة العملة الوطنية ، و زيادة الضرائب على البترول وبعض السلع ، و رفع الدعم الحكومي عن السلع مثل الصمغ والسكر والأدوية و بالرغم من ذلك لم يستفيد السودان من هذا البرنامج الإستفادة المرجوة ويرجع ذلك إلى :

أ. المسحوبات الفعلية من القروض لم تتجاوز 57% من جملة القروض ، وذلك في الفترة من 1978-1981م ، مما يكشف الإنخفاض الكبير في حجم الموارد التي أتيحت للسودان من موارد صندوق النقد الدولي .[2]

ب. تعتبر القروض التي إستخدمها السودان ضمن القروض ذات الفوائد العالية خاصة تسهيل التمويل التكميلي والترتيبات الداعمة ، حيث تضمنت شروطاً قاسية ومعدلات فائدة عالية وقصور في فترة السماح .

---

[1] نوال حسين محمد إبراهيم "**أثر سياسات صندوق النقد الدولى على ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة (1978-2006م)** " مرجع سابق ص33 .

[2] فاروق محمد أحمد إبراهيم "**الآثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي (السودان كنموذج) للفترة 1990-2005م** " دراسة دكتوراة في الإقتصاد (**غير منشورة**) كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف: ب . أحمد علي أحمد ، ص69 ، 2005م .

ت. سياسة سعر الصرف كانت غير ملائمة ، حيث أدت إلى ضمور إنتاجي وتدهور عائدات الصادرات وإرتفاع تكلفة الإنتاج .

على الرغم من ذلك نجد أن صندوق النقد الدولي أسهم في إعادة جدولة ديون السودان الخارجية حيث وقع السودان في مارس 1982م إتفاقية جدولة الديون الثانية مع مجموعة دول نادي باريس وفي فبراير 1983م تم توقيع الاتفاقية الثالثة ، وفي مايو 1984م وقعت إتفاقية باريس الرابعة ، وبلغت مديونية السودان من صندوق النقد الدولي آنذاك حوالي 1.6 مليار دولار في حين بلغت مديونية السودان من المؤسسات المالية والدول 25 مليار دولار .[1]

- مرحلة الخلافات بين السودان وصندوق النقد الدولي (1985- 2000م) :

تعزى أسباب نشأة الخلافات بين السودان وصندوق النقد الدولي إلى عامل رئيسي ، وهو عجز السودان عن الوفاء بسداد ديونه تجاه صندوق النقد الدولي ، وتمت عدة محاولات لإعادة العلاقة مع صندوق النقد الدولي ولكن دون جدوى ، ويعزى ذلك إما لعدم قبول السودان لبرامج صندوق النقد الدولي المطروحة أو عدم إلتزامه بتنفيذها .

دخل السودان في مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي ، وذلك في فترة الحكم الإنتقالي أبريل 1985- 1986م بشأن إعادة جدولة الدين الخارجي والدخول في برنامج هيكلي جديد ، إلا أن صندوق النقد الدولي وضع عدة شروط يجب على السودان الإلتزام بها وهي :

1. الإلتزام بتخفيض سعر الصرف .
2. تحرير التجارة .
3. زيادة رسوم الري .
4. تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية .
5. الإستدانة من الجهاز المصرفي .
6. عدم اللجوء للقروض الميسرة كشرط أساسي للدخول معه في برنامج الإصلاح الهيكلي .[2]

لم يوافق السودان على هذه الشروط ، الأمر الذي أدى على إعلان صندوق النقد الدولي في فبراير 1986م أن السودان دولة غير مؤهلة لإستخدام الموارد المالية من صندوق النقد الدولي ، وفي إكتوبر 1987م إتفق السودان مع صندوق النقد الدولي على برنامج عرف بالبرنامج الرباعي

---

[1] فاروق محمد أحمد إبراهيم " **الآثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي (السودان كنموذج) للفترة 1990–2005م** " مرجع سابق ، ص69 .

[2] نوال حسين محمد إبراهيم " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (1978–2006م)** " مرجع سابق ، ص 35 .

للإنقاذ والتنمية (1987-1990م) ،[1] يهدف البرنامج إلى زيادة حصيلة الصادرات ، وتحقيق الأمن الغذائي والتحكم في عرض النقود ، والتضخم ، وتقليل الإعتماد على المعونات فضلاً عن إيجاد مناخ ملائم للقطاع الخاص ، والمساهمة في نمو وزيادة الدخل القومي بمعدل 5.7% والمحافظة على رؤوس أموال المودعين بالمصارف ، بالرغم من السعي والجهد الذي بذلته الحكومة السودانية لتطبيق البرنامج المتفق عليه ، إلا أن الوضع الإقتصادي لم يتحسن ، إلى أن وصلت مشكلة متأخرات السودان تجاه الصندوق إلى 1.2 مليار دولار ، وفي سبتمبر 1990م أعلن صندوق النقد الدولي أن السودان قد دفع مبلغ 15 مليون دولار دفعة واحدة تأكيداً لعزمه على تطبيع العلاقة مع صندوق النقد الدولي .

بعدها إستمر صندوق النقد الدولي يتابع آثار وتداعيات سياسة التحرير الاقتصادي ، وبرنامج الخصخصة ، وكان يرسل من حين إلى آخر بعثات فنية لتقييم الوضع الإقتصادي في السودان بالإضافة إلى ذلك وافقت إدارة صندوق النقد الدولي على متابعة - غير رسمية - لبرنامج الحكومة لفترة ستة أشهر من يوليو حتى ديسمبر 1992م ، وكان تقييم بعثة المتابعة إيجابياً في ديسمبر 1992م أكد صندوق النقد الدولي في خطاب لوزير المالية أن السودان إلتزم بالأهداف الكمية التي حددها البرنامج مع أهمية إتخاذ خطوات لحل مشكلة المتأخرات وقد إلتزمت الحكومة بسداد دفعيات شهرية تتناسب مع قدرة الإقتصاد ، وافقت عليها إدارة صندوق النقد الدولي .

إشتمل البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي عام 1992م ، على إجراءات تحرير كامل لجميع الأسعار بما في ذلك سعر صرف العملة الوطنية ، وإزالة القيود الإجرائية على التجارة الخارجية (خاصة جانب الواردات) كما تم رفع الدعم الحكومي عن السلع في محاولة لتقليل عجز الموازنة العامة ، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، وكذلك تم دفع الجهود نحو تخصيص مؤسسات القطاع العام .

كما قام صندوق النقد الدولي بوضع ورقة أو مسودة إطار سياسات على أساسها يتم التفاوض حول استفادة السودان من برنامج معاجلة مشكلة الديون ومتأخرات الدول النامية المدينة.[2]

نصت ورقة إطار السياسات على أن معالجة مشكلة متأخرات السودان سوف تتم في إطار برنامج الحقوق المتراكة (برنامج حقوق السحب) Program Rights Accumulation (RAP) وتم الإتفاق على سداد كافة الإلتزامات التي تقع خلال العام 1992م والأعوام التي تليه على أن يتم تجميد الديون المتراكمة قبل ذلك الوقت ، وكان الإتفاق أن توقع كافة الإلتزامات في عام 1993م والتي تبلغ حوالي 70 مليون دولار، إلا أن السودان لم يتمكن من الوفاء بهذا الإلتزام الأمر الذي

---

[1] أمين صالح يس " **علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1958–2008م)** " مجلة المصرفي ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي ، العدد55 ، ص48 ، مارس 2016م .

[2] نجلاء يوسف محمد السيد، "**الأبعاد الاقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان** " دراسة ماجستير (**منشورة**) في العلوم السياسية – جامعة الخرطوم 2003م ، إشراف: عطا الحسن البطحاني ، ص48 .

دفع صندوق النقد الدولي إلى التهديد بتعليق عضوية السودان إذا لم يلتزم بإجراءات واضحة لسداد المتأخرات وكان ذلك في مايو 1993م .

في أغسطس 1993م أعلن صندوق النقد الدولي فعلاً تعليق عضوية السودان في حق السودان في التصويت في الجمعية العمومية لصندوق النقد الدولي ، وجمدت العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي حتى يناير 1994م ، حيث وصلت بعثة من صندوق النقد الدولي لمتابعة التطورات الإقتصادية في السودان بعد تعليق عضويته ، أعدت هذه البعثة تقرير لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي إقترحت فيه البدء في إجراءات إبعاد السودان من صندوق النقد الدولي (أي ما يسمى السحب الإجباري) ، وفي فبراير نفس العام أصدر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قراراً بالبدء في إجراءات السحب الإجباري للسودان من صندوق النقد الدولي ، وفي جلسة المجلس التنفيذي لإجازة قرار السحب ، قدم السودان مذكرة أوضح فيها جدية الحكومة السودانية في تطبيع العلاقة مع صندوق النقد الدولي ، وإستند في تقريره على جدية حكومة السودان في تنفيذ إجراءات إقتصادية تقود بدورها إلى إصلاح إقتصادي.

وافق الصندوق على تجميد مواصلة قرار السحب الإجباري وإقتنع بجهود الإصلاح الإقتصادي في السودان وجديته في تطبيع العلاقة مع الصندوق ، كما وافق على مواصلة التفاوض مع السودان لحل مشكلة متأخرات الديون ، وأرسل صندوق النقد الدولي في مايو 1994م بعثة للسودان للتفاوض والاتفاق على برنامج إقتصادي ، وبرنامج لسداد المديونية ، وذلك تمهيداً لإستفادة السودان من برنامج الحقوق المتراكمة ، ولكن عندما ظهر تقرير البعثة الذي قدمته لإجتماع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي كانت التوصيات فيه تفيد بأن السودان لم يلتزم بما جاء في البرنامج المتفق عليه بالقدر الذي يؤهله للدخول في برنامج الحقوق المتراكمة (RAP).

قدم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو 1995م مقترح يقضي بتمديد فترة المراقبة لبرنامج السودان الإقتصادي حتى ينتهي في ديسمبر 1995م ، وذلك بشريطة أن يلتزم السودان بالشروط التالية قبل بداية يوليو 1995م :

1. أن يدفع 8 مليون وحدة سحب خاصة كحد أدنى خلال فترة يوليو إلى ديسمبر 1995م .
2. تحرير سعر الصرف والترخيص بقيام صرافات للنقد الأجنبي .
3. السماح للبنوك بالتعامل بيعاً وشراءً بالنقد الأجنبي .
4. تحسب نسبة 50% من حصيلة الصادرات تمنح للمصدرين مع عدم إجبارهم على بيعها لبنك السودان .
5. عدم إستدانة الدولة من الجهاز المصرفي بغرض تمويل الموازنة العامة خلال فترة ستة أشهر .
6. توحيد ضريبة الدخل الشخصي ، وتوحيد فئة أرباح الأعمال في حدود 40% وفرض ضريبة دوران بنسبة 1% .[1]

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " مرجع سابق ص 22

.

بعد ذلك أرسل صندوق النقد الدولي بعثة أخرى للسودان في يونيو 1995م بغرض التوصل إلى إتفاق مفصل مع حكومة السودان لتنفيذ قرار المجلس التنفيذي للصندوق ، وكان رد السودان عندما إجتمع مع هذه البعثة يتخلص في النقاط التالية :

1. إلتزم الحكومة السودانية بتنفيذ سياسات الإصلاح الإقتصادي المضمنة في مقترح الصندوق ولكن يجب السماح للحكومة الإستدانة من الجهاز المصرفي في حدود 0.07% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وذلك لتوازن الميزانية العامة .
2. لا يستطيع السودان الإلتزام بسداد 8 مليون وحدة سحب خاصة خلال الفترة المحددة خاصة لتخفيض المديونية ، وذلك لتدني حصيلة الصادر وعدم التمكن من الحصول على عون خارجي .
3. يرى السودان أن أداء الاقتصاد السوداني كان ناجحاً خلال الفترة الماضية وذلك للدرجة التي تؤهل للدخول في برنامج حقوق السحب المتراكمة (RAP) لتخفيض المديونية ، وذلك حسب إتفاق خطاب النوايا Letter of intent الذي كان في ديسمبر 1994م .
4. تؤكد حكومة السودان مواصلة مسارها في التعاون مع صندوق النقد الدولي لتطبيع العلاقة معه .

في بداية أغسطس 1995م إجتمع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لمناقشة بديلين قبل اتخاذ القرار بشأن السودان ، فكان البديل الأول هو أن ينسحب السودان من صندوق النقد الدولي إعتباراً من 31 ديسمبر 1995م ، وذلك لأن السودان فشل في الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق . أما البديل الثاني هو منح السودان فرصة أخرى قبل إجباره على الإنسحاب من صندوق النقد الدولي ، وذلك حتى يتمكن السودان من مواصلة جهوده في الإصلاح الاقتصادي لتكوين أساس جيد وثابت لضمان تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها .

قرر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قبول الاقتراح الثاني وعدم إجبار السودان على الانسحاب من الصندوق ، على أن يناقش تقرير الأداء الاقتصادي السوداني في ديسمبر 1995م وعلى ضوء هذا التقرير يتخذ صندوق النقد الدولي القرار الذي يراه ، إما بانسحاب السودان وذلك إذا لم يكن التقرير إيجابياً نسبة لأن السودان عجز عن دفع إلتزاماته لصندوق النقد الدولي منذ يوليو 1995م .

إستأنف صندوق النقد الدولي تهديده بطرد السودان من الصندوق ، وظل التهديد قاماً إلا أن السودان إستطاع إستعادة ثقة صندوق النقد الدولي في 27 أغسطس 1999م حينما أعلن صندوق النقد الدولي أن السودان دولة متعاونة ، ثم إستعاد السودان عضويته في صندوق النقد الدولي وحقوقه التصويتية في أغسطس 2000م .[1]

تم إعادة عضوية السودان في صندوق النقد الدولي ، لكن لم يتم تقديم عون مالي له ، فقد كان العون فني فقط ، فقد ربط صندوق النقد الدولي تقديم الدعم المالي للسودان بتحقيق السلام في

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " مرجع سابق ، ص 22 .

جنوب السودان وتم بالفعل تحقيق السلام في الجنوب في عام 2005م – إتفاقية نيفاشا – لكن الصندوق لم يوفي بوعده فقد تحول الشرط إلى تحقيق السلام في دارفور ، وقد تم ذلك في العام 2012م ، ومرة أخرى الصندوق لم يوفي بوعده ، وهكذا ظل صندوق النقد الدولي يربط تقديم الدعم المالي للسودان بشروط معينة والسودان يستوفيها والصندوق لا يوفي بوعده .

إكتفى صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات فنية فقط ، ويطرح برامج يراقبها بشكل دوري ونفذت حتى الأن حوالي 17 برنامج مراقب ، ويدفع السودان 10 مليون دولار سنويا لصندوق النقد الدولي لسداد ديونه المتراكمة ، والتي بلغت بنهاية العام 2014م 477.7 مليون وحدة سحب خاصة .

المبحث الثاني : البرامج والإصلاحات الإقتصادية في السودان .

مقدمة :

تلجأ الدول إلى عمل برامج وإصلاحات إقتصادية ، وذلك عندما يتدهور الوضع الإقتصادي في الدول والسودان كغيره من الدول ذات السيادة المستقلة لحقت به ، وما زالت تلحق به الأزمات الإقتصادية الموحلة التي أقعدته في ذيل قائمة الدول الفقيرة وفي مقدمة الدول المثقلة بالديون ، عليه فقد سارع السودان في وضع إستراتيجيات شاملة ، وبرامج إصلاح اقتصادي ، علها تخرجه من معضلة التخلف الإقتصادي ، والأمني ، والإجتماعي ، في هذا المبحث سيتم عرض للبرامج التي وضعها السودان والتي عمل بها وتقييمها من وجهات النظر المختلفة .

مفهوم إقتصاديات التنمية :

إن إقتصاديات التنمية تعني التخصيص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة ، كما أنها تهتم بتحقيق النمو المتواصل ، و أيضا تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية ، والسياسية والإجتماعية ، والإقتصادية وفي ظل وجود كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة . [1]

خلفية تاريخية موجزة عن التخطيط والتنمية في السودان :

السودان بلد شاسع متعدد الأقاليم الجغرافية ، ويملك من الثروات الطبيعية والبشرية والتعدينية ما لا تملكه كثير من دول العالم الثالث ، ولكن ظل يرزخ تحت وطأة التخلف الإقتصادي والإجتماعي ، فقد خسر السودان الكثير من الأموال التي أهدرت بسبب سوء الإدارة للموارد وغياب التخطيط العلمي والمسئولية الوطنية ، تسبب هذا الوضع المزري في إنتشار الفقر والبطالة وبالتالي الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدهور أهم القطاعات الريفية ، وهو القطاع الزراعي الذي أهملته الحكومات المتعاقبة لهذا إتسمت خطط التنمية الإقتصادية في السودان عبر العقود الماضية بالعجز عن تحقيق أهدافها وتلبية حاجات المواطنين ، وفشلت البرامج في جذب الإستثمار الذي من شأنه أن يقود إلى التنمية المستدامة في السودان ، [2] عليه سيتم إستعراض أهم الخطط والبرامج الإقتصادية التي تم تنفيذها في السودان وهي كالأتي :

1- الخطة العشرية (1961-1971م) .
2- الخطة الستية (1971 - 1983م) .
3- البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي (1990 – 1993م) .
4- الإستراتيجية القومية الشاملة (1992 – 2002م) ، وقد تنقسم إلى ثلاث برامج :

---

[1] ميشيل تودارو " **التنمية الإقتصادية** " ترجمة : محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ص 40 .

[2] قسوم خيري بلال " **إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان** " شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الطبعة الثانية 2013م . ص 45-46 .

أ- البرنامج الثلاثي الأول (1993 – 1996م) .
ب- البرنامج الثلاثي الثاني (1996 – 1999م) .
ت- البرنامج الثلاثي الثالث (1999- 2002م) .
5- الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2007 – 2031م).
6- البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي (2012 – 2014م) .
7- البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي (2015 – 2019م) .

أولاً : خطة العشرة سنوات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الفترة من 1961م – 1971م .

أهداف الخطة العشرية :

1. الزيادة المقدرة في الدخل الحقيقي للفرد عبر نمو مرضي في إجمالي الناتج المحلي .
2. تطوير وتوسيع هيكل الإقتصاد السوداني .
3. الزيادة المقدرة للصادرات ، مع إيجاد البدائل للواردات .
4. مزيد من التحسن في الأحوال الإجتماعية والخدمات ، بما في ذلك التعليم العام والفني وتوفير المزيد من فرص العمالة المنتجة .
5. الحفاظ على مستوى ثابت نسبياً للأسعار .

أهم مشروعات الخطة العشرية :

- خزان الرصيرص .
- خزان خشم القربة .
- إعادة توطين الأهالي والتوسيع والتحديث في السكة الحديد .
- تشييد الكباري ومصنع سكر الجنيد وشراء طائرة . [1]

واصلت الخطة مسيرتها إلى الحد الذي أعتبر مأموناً خاصة ما تعلق منه بحماية مستوى الأسعار من التضخم ، وحماية ميزان المدفوعات لإستنزاف مدخرات العملات الأجنبية وكانت الخطة تبنى لمستقبل أفضل .[2]

ثانياً : الخطة الستية من 1977م – 1983م :

شهدت هذه الفترة أول محاولة في تغيير الهيكل الإقتصادي الموروث عن الإستعمار ، وتدخلت الدولة تدخل مباشر في الحركة الإقتصادية ، ومن أهم أهداف الخطة :

1. إعتبار التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني قاعدة لتنمية الإقتصاد الوطني ، وربط تنمية القطاعات الأخرى في التوسع الزراعي .
2. الإهتمام بالصناعات الزراعية في سبيل الإستغلال الأمثل لموارد البلاد الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني .[3]

---

[1] عبد الرحيم ميرغني محمد " **التخطيط الإنمائي في السودان في الستينيات** " ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، ص 46 – 67 .

[2] المرجع نفسه ، ص 87 – 88 .

[3] محمد حسين سليمان أبو صالح " **التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني (البعد المفقود)** " الخرطوم 2002م ، ص 179 – 184 .

3. إعداد الشباب السوداني إعداداً متكامل وتنمية شخصياتهم ، ومواهبهم ، وقدراتهم للإيفاء بحاجة المجتمع من القوة البشرية .

رغم أن الحكومة سعت إلى تغيير الهيكل الإقتصادي ونجحت في إستقطاب المساعدات و الدعم المالي من الشرق ، والغرب ، والعرب ، إلا أن الإقتصاد السوداني مر بمنعطفات وأزمات خطيرة مما جعل الحكومة تفقد السيطرة على القرار الاقتصادي . [1]

ثالثاً : البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990 – 1993م :

إحتوى البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي على ما يلي :

1. تحريك الإقتصاد السوداني نحو الإنتاج .
2. حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخلياً وخارجياً للمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح باب المشاركة للجميع .
3. تحقيق توازن إجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً . [2]

لكن نجد أن تحديد الأهداف وحده ليس كافياً لتحقيق الإستقرار الاقتصادي إذ لا بد أن يتبع ذلك عدد من الأشياء منها :

أ- الإتفاق السياسي الوطني على تلك الأهداف حتى تصبح خارج إطار النزاعات .
ب- إيجاد وضع سياسي إقتصادي يعطي الدولة قوة سيطرة في حدود معينة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها .

إن تلك الشروط والمتطلبات لم تكن متوفرة بصورة واضحة في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي الشيء الذي أعاق تنفيذه بالصورة المطلوبة . [3]

رابعاً : الإستراتيجية القومية الشاملة 1992 – 2002م :

قامت الإستراتيجية بصورة واضحة على الإصلاح الإقتصادي وقوامه الاساسي تحرير الإقتصاد الوطني وتعزيز إقتصاديات السوق ، وأهم أهداف الإستراتيجية هي إلغاء القيود على معاملات النقد الإجنبي ، وتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري ، ويأتي في مقدمتها سعر الصرف وأنظمة المنتجات الزراعية ، والخدمات الحكومية الاقتصادية ، وتم تقسيمها إلى ثلاثة برامج إقتصادية :

---

[1] موقع إلكتروني www.sudancon.org ، ورقة عمل ، سيف الدولة خليل (**قراءات تاريخية في دفتر الاقتصاد السوداني**) بتاريخ 2016/7/29م PM 8: 00 .

[2] أيمن طه حمد النيل " **قياس وتحليل الأثار المالية للخصخصة على الموازنة العامة للدولة في السودان** " دار عزة للنشر والطباعة ص 159- 160.

[3] محمد حسين سليمان أبو صالح " **التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني (البعد المفقود)** " مرجع سابق ، ص 179 – 184 .

1- البرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية القومية الشاملة 1993- 1996م :

وضع هذا البرنامج على ضوء الواقع الإقتصادي ، وجاءت الاهداف العامة للبرنامج الثلاثي الأول على النحو الأتي :

أ. زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى المعيشة ، وتحقيق عدالة توزيع الدخل .

ب. عدم دعم الحكم الاتحادي وتحقيق التكافل الإنمائي بين الولايات .

ت. زيادة عمليات اسكشاف واستغلال البترول والمعادن وتأهيل المشروعات الصناعية .[1]

بالرغم من إهتمام البرنامج بمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي إلا أن البرنامج أهمل كلياً جانب السياسات المالية والنقدية وهي جوانب مهمة جداً في حلقة في إدارة الطلب الكلي .[2]

2- البرنامج الثلاثي الثاني للإستراتيجة القومية الشاملة للفترة (1996 – 1999م) :-

هدف البرنامج إلى تحقيق العدالة الإجتماعية ، وتخفيض معدلات التضخم ، والإهتمام بقطاع الصادر وجذب الإستثمارات و إستمرار الإصلاح الضريبي ، وذلك بالإعتماد على جهود القطاع الخاص .

نجد أن البرنامج قد حقق أهدافه إلى حد كبير ، فقد إنخفض معدل التضخم إلى 60% بنهاية البرنامج وإنخفض سعر الصرف في السوق الموازي ، ولكن واجه البرنامج بعض المشاكل والعقبات حالت دون تنفيذ الأهداف الأخرى وهي :

أ. ضعف التمويل وضعف المقدرات الإدارية بالقطاع الإنتاجي .

ب. النقص الحاد في المواد الخام الزراعية والركود العام في السوق

ت. تعدد وازدواجية الضرائب والرسوم

3- البرنامج الثلاثي الثالث للإستراتيجية القومية الشاملة 1999 – 2002م :

تضمن البرنامج العديد من الأهداف ومنها :

أ. زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

ب. نمو قطاعي الخدمات والقطاع الصناعي .

ت. تحقيق معدلات إدخار كلي ، يصل في المتوسط إلى 18% من إجمالي الناتج المحلي . شهدت هذه الفترة تدفق البترول السوداني وتصديره إلى الخارج ، كما شهد السودان نوعاً من الإستقرار في سعر الصرف (1 دولار = 2 جنيه سوداني) ولكن في المقابل كان هناك خلل وعدم تنسيق بين السياسات التي تتبعها الدولة (المالية والنقدية) وتحقيق أهداف التنمية في السودان .[3]

---

[1] علي الحسن محمد نور زروق ، و محمد النور محمد عثمان " **أثر التخطيط الإستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة حالة الخطة العشرية من 1992 – 2002م)** " مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الخامس ، شهر 11/ 2015م ، ص 17 – 18 .

[2] عبد الوهاب عثمان " **منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان** " شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، سبتمبر 2001م ، ص 67 .

[3] علي الحسن محمد نور زروق ، و محمد النور محمد عثمان " **أثر التخطيط الإستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة حالة الخطة العشرية من 1992 – 2002م)** " مرجع سابق ، ص 17 – 18 .

خامساً : الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2007 – 2031م) :

جاءت هذه الإستراتيجية مسترشدة ومستفيدة من إيجابيات الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م) ومتفادية لسلبياتها ومهيئة لمرحلة التحول الإقتصادي والإجتماعي المنشود متطلعة لأخذ موقع متقدم في قائمة الدول الأكثر نموا بنهاية فترة الإستراتيجية .

هدفت الإستراتيجية إلى تحقيق أهداف كلية في الإقتصاد أهمها :

- تأسيس إقتصاد المعلومات والمعرفة المتكاملة وشحذ القدرات الذهنية ، والفكرية للطاقات البشرية لتحريك مقومات التجدد والتنوع والنمو .
- تحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الإقتصاد الوطني لصالح التنوع الإنتاجي وزيادة الإنتاجية وترقية الخدمات والجودة .
- تحقيق الإصلاح المالي ، والنقدي ، وتقوية وتطوير النظام المصرفي ليواكب التطورات والمتغيرات الإقتصادية الدولية و خصوصية التجربة المحلية .
- تقوية الإقتصاد الوطني وحمايته من التبعية وتعظيم دوره الإيجابي والريادي والتكافئ في المنظومة الإقليمية والدولية .

سادساً : البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2012 – 2014م) :

تضاعف حجم الاقتصاد الوطني في عام 2010 لأكثر من خمسة أضعاف حجمه في عام 2000م بمقياس الناتج المحلي الإجمالي وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.2% خلال العشرة سنوات السابقة وحدث تحسن كبير في معدلات تدفق الاستثمارات الخارجية خاصة في قطاع البترول حيث بلغت استثماراته حوالي 18 مليار دولار، ورغم ذلك بادرت وزارة المالية بإعداد برنامج اقتصادي في الفترة 2012 - 2014م بهدف مقابلة و إحتواء نتائج إنفصال جنوب السودان . [1]

الهدف الرئيسي للبرنامج الثلاثي 2012 - 2014م :

تحقيق وإستدامة الإستقرار الإقتصادي مع تأكيد الإعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي كمنهج للسياسة الاقتصادية .

الأهداف العامة :

- إستعادة التوازن في القطاع الخارجي وتحقيق إستدامة الإستقرار الإقتصادي .
- إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة ومحاصرة العجز الكلي .
- زيادة الإيرادات المالية والضريبية للدولة على المستوى الإتحادي والولائي وترشيد الإنفاق الجاري ، والإنفاق على مشروعات التنمية القومية .[2]

---

[1] **الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2007-2031)** .

[2] **ملخص البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي (2012 - 2014م)** وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

- تحريك وإستغلال طاقات القطاعات الإنتاجية لسد الفجوة في السلع الرئيسية .
- خفض معدلات البطالة .
- زيادة معدلات تدفقات الإستثمارات المادية .

السياسات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج في المجالات التالية :

في مجال القطاع الحقيقي :

- تفعيل سياسات الإكتفاء الذاتي من السلع الضرورية بتوجيه النهضة الزراعية .
- وضع برنامج واضح لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة للمساهمة الفاعلة في حل المشكلات الإقتصادية التي تواجهها البلاد .
- توجيه الإستثمارات من التركيز على القطاع العقاري إلى الإهتمام بقطاع التعدين خاصة الذهب لتغطية العجز في القطاع الخارجي .

في مجال القطاع الخارجي :

- إصدار حزمة سياسات مشجعة للصادرات غير البترولية .
- خفض إستيراد السلع الكمالية وفرض ضرائب عالية عليها في حالة إستيرادها .
- تنظيم تحويلات الأرباح للمستثمرين الأجانب .
- تشجيع التنقيب عن البترول وتنظيم التجارة عبر الحدود .

في مجال القطاع المالي :

*** الإيرادات العامة :**

- وضع رسوم عبور على خدمات ومعالجة ونقل وتخزين وتصدير النفط .
- التحرير المتدرج للأسعار .
- توسيع المظلة الضريبية بإدخال شرائح جديدة منتجة مع العمل على تخفيض معدلات الضريبة لتقليل العبء الضريبي على الشرائح النشطة ضريبياً .

*** الإنفاق العام :**

- إستهداف تخفيض الإنفاق الحكومي لإعادة هيكلة الدولة على المستوى الاتحادي والولائي بمستوياتها التنفيذية والتشريعية.
- إعادة جدولة الديون بموجب تحرك واسع على مستوى الأجهزة الدستورية والتنفيذية.
- مراجعة أولويات الصرف التنموي والتركيز على مشروعات محددة تتسق مع أهداف البرنامج وتوسيع دور القطاع الخاص في التمويل التنموي بصيغ مرنة وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص . [1]

[1] **ملخص البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي (2012-2014)** وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

في مجال القطاع الخاص:

- تنشيط وتفعيل القطاع الخاص في تنفيذ خطط وبرامج تهدف لإحلال الواردات والتصنيع المحلي لسد الفجوة الداخلية خصوصاً السلع التي تم إيقاف إستيرادها .
- تشجيع القطاع الخاص على تقوية نفسه مالياً وتنظيمياً حتى يتمكن من إحلال مكان الدولة في العمل الإقتصادي والتوجه نحو الشركات والشراكات الإستراتيجية.
- إنهاء منافسة الدولة للقطاع الخاص وتنفيذ برنامج حصر وتصفية الشركات الحكومية غير الإستراتيجية وإيقاف تأسيس الشركات الجديدة في المجالات التي تم الخروج منها .[1]

تقييم البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي في الفترة (2012 – 2014م) :

لقد وضعت الدولة برنامجها الثلاثي تحسباً وتفادياً للآثار المتوقعة عن إنفصال جنوب السودان ، فنجد أن الحكومة نجحت في بعض الأهداف وفشلت في أخرى ، فمن جانب نجدها قد نجحت في خفض الإنفاق العام حيث تم رفع الدعم عن السلع الأساسية مثل (السكر والمواد البترولية والدقيق) وزادت الضرائب على السلع والخدمات وتوسعت الدولة في مظلتها الضريبية ، ولكن في المقابل نجد تدهور واضح في مكونات الأداء الإقتصادي الأخرى مثل الإرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة وهروب رأس المال الأجنبي وعجز ميزان المدفوعات .

لم يكن الخلل في البرنامج الموضوع بل كان في تنفيذه ، حيث كان لا بد من إحداث زيادة كبيرة في المنتجات غير البترولية خاصة المنتجات الزراعية ، بغرض تغطية المفقود من بترول جنوب السودان ، ولهذا لم يحقق البرنامج الثلاثي الإستقرار الإقتصادي المنشود .

سابعاً : البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في الفترة من(2015 - 2019م) :

يأتي إعداد البرنامج الخماسي (2015 - 2019م) في أعقاب إكتمال فترة البرنامج الثلاثي 2012 - 2014م ، والذي إستهدف إمتصاص صدمة إنفصال الجنوب الذي حدث في العام 2011م وآثاره السلبية على الإقتصاد ، وتجسير فجوات الموارد الداخلية والخارجية والتحكم في التضخم لإستعادة الإستقرار وتحقيق معدلات نمو إيجابية ، على حسب ما تتطلبه المرحلة القادمة من تطور البلاد السياسي والإقتصادي ، وحشد الجهود والقدرات المختلفة لإعداد وتنفيذ برنامج إقتصادي متكامل يتوافق مع طبيعة ومتطلبات هذه المرحلة وإن يكون البرنامج قادراً على تجاوز قصور التجارب الماضية داعماً لما تحقق من مكاسب وإنجازات مؤهلاً لمقابلة تحديات ومتغيرات المستقبل مستهدفاً إحداث طفرات عالية من النمو الإقتصادي والتنمية المتوازنة العادلة المستدامة موجهاً لتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وانطلاقاً من

[1] **ملخص البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي (2012-2014)** وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

هذه الرؤية تم إعداد البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي 2015 - 2019م ، استناداً على المرجعيات التالية :

- الإستراتيجية ربع القرنية (2007 - 2031 م) .
- أهداف ونتائج البرنامج الثلاثي لإستدامة الاستقرار الاقتصادي .
- توصيات الملتقى الإقتصادي الثاني 23 - 24 نوفمبر 2013م .
- مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي .
- الوثيقة المرحلية الإستراتيجية لمناهضة الفقر .

ولقد تم إعداد البرنامج في وثيقتين إحداهما تناول تقييماً مختصراً لتطورات الإقتصاد الوطني منذ الإستقلال بالتركيز على تقييم أداء البرنامج الثلاثي 2012 - 2014م ، حيث تم اعتماد العام الأخير للبرنامج الثلاثي 2014م كعام أساسي للبرنامج الخماسي والوثيقة الأخرى تشمل مرجعيات ومرتكزات البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي وأهدافه العامة والكمية والسياسات الكلية والقطاعية وأولويات برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإصلاحات المؤسسية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج وذلك تحت محاور رئيسية ومحاور داعمة .

- **مرتكزات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015 - 2019م :**

- الإلتزام بمبادئ إقتصاديات السوق ، وحرية النشاط الإقتصادي وأسس التحرير والانفتاح الاقتصادي .
- تأكيد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف البرنامج .
- تأمين مقومات تحسين مستوى المعيشة مع ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي بين السكان.
- الإلتزام بمبادئ الإعتماد على الذات خاصة في مجالات الأمن الغذائي والقومي .
- إحكام إنفاذ سلطة القوانين التي تنظم حركة النشاط الاقتصادي للدولة والقطاع الخاص. [1]

- **المحاور الرئيسية للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي :**

تتمثل الرؤية للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015 - 2019م في تحقيق زيادة مضطردة في الإنتاج القومي وتوجيهه لزيادة صادرات البلاد وضمان تحسين مستوى المعيشة لكافة المواطنين وصولاً لدولة الرعاية والتنمية الشاملة المتوازنة ولتحقيق هذه الرؤية تم إعداد حزمة متكاملة من الأهداف العامة والكمية والسياسات الكلية وتعبئة الموارد المالية اللازمة للاستثمار وذلك في إطار المحاور الرئيسية ومن أهمها :

---

[1] " **ملخص البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في الفترة من 2015-2019م** " وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

1- محور إستعادة الإستقرار والنمو الإقتصادي ، ويشمل أهداف وسياسات النمو الإقتصادي وسياسات الإستقرار الإقتصادي في القطاع النقدي ، والمصرفي والمالي والقطاع الخارجي .
2- محور القطاعات الإنتاجية والخدمية (الإنتاج السلعي والخدمي) .
3- محور أولويات برنامج التنمية .
4- محور دور القطاع الخاص والقطاع المشترك (المحلي والأجنبي) في قيادة النشاط الإقتصادي .

أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي :

- يستهدف البرنامج تحقيق معدل نمو إقتصادي شامل ، ومحفز لتوفير فرص عمالة بمتوسط سنوي قدره 7% في الناتج المحلي ، يبدأ بمعدل 6.6% في العام الأول 2015م ليصل إلى نسبة 7.1% في نهاية البرنامج في العام 2019م .
- تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج والإنتاجية لكافة القطاعات الإقتصادية والخدمية ، ورفع معدل الإدخار القومي من 8.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م إلى 22% في نهاية البرنامج .
- تخفيض عجز الموازنة بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م إلى نسبة 0.4% في العام 2019م .
- تخفيض معدل نمو عرض النقود من 11.4% في عام 2015م إلى 8.0% في عام 2019م .
- بناء إحتياطات خارجية مقدرة من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي .
- تحسين العلاقات الدولية بما يمكن السودان من الحصول على حقوقه في معالجة ديونه الخارجية . [1]
- أن يتماشى البرنامج مع نسب النمو المستهدفة بالتركيز على قطاع الإنتاج الصناعي فيصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي .
- رفع معدل الإستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 19% في عام 2015م إلى 23% في عام 2019م .
- زيادة حجم الإستثمارات الكلية للبرنامج الخماسي من 121.8 مليار جنيه في بداية البرنامج إلى 316.6 مليار جنيه في نهاية البرنامج ، وتوجيه نسبة تقدر بحوالي 17% من الإستثمارات الكلية للقطاع العام ونسبة 83% للقطاع الخاص .

[1] " **ملخص البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في الفترة من 2015-2019م** " وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

- زيادة حصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية ، بالإضافة إلى ترشيد الواردات وتشجيع تدفقات وتحويلات العاملين بالخارج .
- مضاعفة قيمة الإنتاج الصناعي خلال فترة البرنامج من حوالي 142 مليار جنيه في العام 2015م إلى نحو 302 مليار جنيه في عام 2019م أي زيادة تقدر بحوالي 112%.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي بما يحقق أهداف البرنامج الرامي إلى تقليل الفجوة في الميزان التجاري (زيادة الصادرات وإحلال الواردات) و تحقيق زيادة ملموسة في العرض الكلي للسلع الغذائية ، بغرض تحقيق إستقرار أسعارها وتحسيناً لمستوى المعيشة .
- إعادة تأهيل البنيات التحتية وتحسينها بالتركيز على الكهرباء والسكة حديد المتصلة بمواقع الإنتاج والأسواق .
- رفع نسبة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي .
- خفض معدل البطالة من مستواها الحالي المقدر بـ 20% إلى أقل من 15% بنهاية البرنامج .
- الإرتقاء بمستويات البحث العلمي والتقانة العالية على المستوى القومي.

السياسات المصاحبة للبرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي التي تؤدي إلى تحقيق أهدافه:

1. ضبط وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي بالتركيز على القطاعات الإنتاجية .
2. تحقيق الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات في إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة .
3. إصلاح نظام سعر الصرف بما يؤدي إلى إستقرار السعر وذلك بالتأكيد على حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتوحيد سوقه وتحديد سعر الصرف وفقاً لتفاعل عوامل العرض والطلب على النقد الأجنبي .
4. خفض معدلات التضخم إلى رقم أحادي عن طريق التحكم في نمو عرض النقود في الحدود الآمنة ، وبما يمكن من تحقيق معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات التضخم المستهدفة .
5. الإستمرار في معالجة الديون المتعثرة بزيادة مخصصات التعثر وتحسين نوعية أصول المصارف وزيادة نسبة كفاية رأس المال .
6. ضمان حرية التبادل التجاري وإزالة كافة القيود الإدارية التي تعيق حركة الصادرات والواردات.
7. إبتكار سياسات تجارية لتشجيع إنتاج وتصنيع وتصدير السلع غير البترولية وخاصة السلع ذات القيمة المضافة العالية.
8. تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية ليصبح سوقاً رئيسياً لرأس المال يعمل على إستقطاب المدخرات والاستثمارات العامة والخاصة. [1]
9. تطوير وتحديث الزراعة بالقطاع المطري الآلي والتقليدي بهدف زيادة الإنتاجية وتوفير البنيات الأساسية اللازمة (الطرق الفرعية والمياه) وتوفير التقاوي المحسنة والتمويل

[1] " **ملخص البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في الفترة من 2015-2019م** " وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

ومكافحة الآفات والتوسع في تطبيقات البحوث الزراعية وتوطين التقانات والنماذج الناجحة لاسيما نظام الزراعة بدون حرث.

10. ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية وتقليل الفاقد في مراحل إنتاج الطاقة الكهربائية المختلفة وفي شبكات النقل والتوزيع.
11. ربط خطة قطاع النقل والطرق والجسور بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية القومية للدولة.
12. تطوير وسائل الترويج والإعلام للتعريف بالإمكانات السياحية ونشر ثقافة السياحة داخلياً وفتح منافذ خارجية ، وتشجيع القطاع الخاص لإقامة المنشأت السياحية مع التركيز على المشروعات الرائدة .
13. التعامل مع قضية البطالة كقضية أساسية محورية ذات أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية مما يستوجب وضعها في مقدمة أولويات الدولة .
14. بناء الشراكات وتبادل الخبرات مع المؤسسات البحثية ذات الصلة محلياً وإقليمياً ودولياً وتطوير العلاقة الخارجية بما يخدم البحث العلمي والمعلومات واستقطاب الدعم الخارجي .[1]

تقييم البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015 - 2019م :

قبل أن تنخرط الدولة في برنامج جديد نحتاج إلى وقفة لمراجعة الآثار السالبة التي مر بها البرنامج السابق لأن الإنتقال بنفس ملامح البرنامج الثلاثي إلى الخماسي سيؤدي إلى نفس النتائج من الفشل الاقتصادي ، خصوصاَ بعد إنفصال دولة جنوب السودان أصبح لدينا وضع إقتصادي معقد تمثل في قلة الموارد المتاحة وإنهيار القطاعات الإنتاجية ، وإستبدال عائدات البترول بالضرائب ، لذلك فإن المخرج من الأزمة الاقتصادية يكمن في الإنتاج وزيادة دعم وتشجيع الإنتاج والصادر .

إن نجاح البرنامج الخماسي يتمثل في زيادة الإنتاج بصورة كبيرة ليسهم في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف ووقف تدهور قيمة العملة الوطنية لتحقيق مستويات أعلى في معدلات النمو الإقتصادي والتنمية المتوازنة لرفع مستوى المعيشة وتجسير فجوات التنمية ومناهضة الفقر .

إن الغرض من عملية التقييم الوقوف على أداء البرنامج إيجاباً وسلباً وحتى يتمكن البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي من تحقيق أهدافه والسير بخطوات إيجابية يجب أن تتوفر لديه القدرة على إستخدام الموارد المالية المتاحة إستخداماً أمثل لتحقيق أهداف البرنامج ومعرفة الإنجاز الفعلي والسير في ضوء الأهداف المحددة لبرنامج معين بالكفاءة والفعالية التي يُنفذ بها البرنامج ، ثم الحصول على حد أدنى من المدخلات في الوصول إلى حد أعلى من المخرجات .

---

[1] " **ملخص البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في الفترة من 2015-2019م** " وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

وما يؤاخذ على البرنامج الخماسي أن فكرته مبنية على زيادة الإيرادات وإهماله لقضية زيادة الأجور والمعاشات ، كما تحدث البرنامج عن الإنتاج والإنتاجية ولم يتطرق للمنتجين ولتصحيح مسار سياسات البرنامج لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني ، يجب متابعة مراحل التنفيذ وفقاً للبرنامج المحدد وبطريقة سليمة وتفادي البطء في التنفيذ ، وتكوين لجان على مستوى عالي من الخبرة وبتمثيل كبير من القطاع الخاص في العضوية لإدارة البرنامج الخماسي ، ويجب توجيه كل الإمكانيات والموارد المتاحة في مجال التمويل لقطاعات الإنتاج التي يستهدفها البرنامج في القطاع الزراعي والصناعي لدعم الإنتاج .

الخلاصة:

إن لصندوق النقد الدولي سياسات يقدمها كوصفات - شبه ثابتة - إلى الدول الأعضاء ، وهي سياسات إستقرار مالي وتثبيت إقتصادي ، وذلك لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات ، ومن أبرزها سياسات تعويم سعر الصرف ، وخفض الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي ، وعدم تقديم الدعم السلعي وإسترداد تكلفة الخدمات ، وإدارة الطلب الكلي ، والتقشف وعدم اللجوء إلى الصرف البزخي .

لذلك نجد أن برامج السودان الإقتصادية شبه متوافقة مع سياسات صندوق النقد الدولي ، خاصة في الفترة الأخيرة ، حيث أن السودان أصبح ينفذ سياسات صندوق النقد الدولي بشكل كبير فمثلاً سياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها الدولة منذ عام 1992م ، نجد أن صندوق النقد الدولي قد أقرها في سياساته ويهدف إلى تحقيقها في كل الدول ، وكذلك إلغاء الدعم عن السلع وخفض إستهلاك جميع أنواع السلع والخدمات وخصخصة الشركات المملوكة للدولة .

كل تلك السياسات يعمل السودان على تحقيقها من خلال برامجه وخططه ، إلا أن السودان عجز عن تطبيق بعض من سياسات صندوق النقد الدولي ، فمثلاً تحرير سوق سعر الصرف وتثبيت الأجور و تطبيق بعض السياسات النقدية وغيرها ، لم ينجح السودان في تنفيذها نسبة لظروفه الخاصة ومتطلبات الإقتصاد السوداني .

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية تحتوي على :

المبحث الاول : أثر سياسات صندوق النقد الدولي في أداء الإقتصاد السوداني .

المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات .

المقدمة :

بإعتبار أن صندوق النقد الدولي هو أحد أهم وأبرز المؤسسات المالية الدولية ، والذي يهدف إلي معالجة الإختلالات الهيكلية للدول عن طريق تقديمه للقروض ، ووضعه للسياسات والبرامج وتقديمه للتوصيات والحلول التي يعتقد أنها ستخرج البلد من ضائقته الاقتصادية وتحسن من الأداء الاقتصادي للدول ، عليه سيتم تناول أثر سياسات صندوق النقد الدولي في بعض مؤشرات قياس أداء الاقتصاد في السودان خلال الفترة من 2008-2014م ، وذلك بتناول المؤشرات التالية :

. الناتج القومي الإجمالي .

. سعر الصرف .

. الدين الخارجي .

. ميزان المدفوعات .

أولاً : الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP) .

يعرف الناتج القومي الإجمالي على أنه " قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على إختلاف أنواعها – إستهلاكية أو إستثمارية – التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، في الغالب ما تكون عاما ، ويقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذي يحملون جنسية البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه ، خلال فترة التقدير .[1]

السودان مثله مثل عدد كبير من دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، لم يتمكن من تحقيق التغيرات الهيكلية التي يعتد بها منذ إستقلاله وحتى العام 1999م ، إلى أن تمكن من تصدير البترول الذي أحدث تغيرات هيكلية في الإقتصاد السوداني بسرعة نسبيا ، بما في ذلك هيكل الصادرات الذي تغير بطريقة جذرية من صادرات تعتمد على السلع الزراعية إلى هيمنة النفط على الصادرات ، حيث بلغت نسبة صادرات البترول في العام 2010م حوالي 85% من جملة الصادرات ،[2] وبلغ الناتج القومي الإجمالي لنفس العام 28.9 مليون جنيه ، وبعد ذلك بدأ في الإنخفاض نتيجة لفقدان إيرادات بترول الجنوب ، وعليه سيتم إستعراض أثر السياسات التي نفذت في الناتج القومي الإجمالي ومكوناته ، وبيان التغيرات التي حدثت فيها خلال الفترة 2008- 2014م .

.

[1] مجيد علي حسين " **مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي** " دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ، الطبعة الأولى 2004م ، ص 91 .

[2] أسماء عجبنا عزالعرب إسماعيل " **دور التمويل الأصغر في خفض الفقر 2007- 2011م** " دراسة دكتوراة (**غير منشورة**) في الإقتصاد – كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف : د . عبدالعظيم سليمان المهل ، ص 20 .

جدول رقم (1)

يوضح : بيانات الناتج القومي الإجمالي ومعدلات النمو والصادرات و الواردات السودانية خلال الفترة من :2008- 2015م .

(بملايين الجنيهات)

العام	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 1982/81م)	معدل نمو الناتج القومي الإجمالي	دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي	معدل نمو دخل الفرد	الصادرات	الواردات	معدل نمو الإقتصاد السوداني
2008	23.0	—	5867	—	23340	16458	%3.85
2009	27.0	%17.3	6666	%13.6	15666	17056	%4.5
2010	28.9	%7.0	6848	%2.7	26229	20329	%6.49
2011	27.9	%(3.4)	8205	%19.8	24956	21130	%3.87
2012	25.4	%(8.9)	7234	%(11.8)	14231	28427	%0.79
2013	28.0	%10.2	7734	%6.8	33304	41016	%5.27
2014	29.2	%4.2	7807	%0.9	25382	46198	%2.7
2015	29.7	%1.7	7754	%(0.6)	190014	50202	%4.9

المصدر : **الجهاز المركزي للإحصاء (مؤشرات إقتصادية) .**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الناتج القومي الإجمالي في تزايد واضح و مستمر حيث بلغ متوسط إجمالي الزيادة فيه 4.0% ، وهي نسبة متواضعة جدا مقابل إمكانيات السودان المادية والبشرية ويلاحظ أنه سجل إنخفاض واضح في عام 2012م وذلك بسبب فقدان عائدات البترول ، في حين بلغت متوسط الزيادة في دخل الفرد 4.4% وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع معدل الزيادة المتوقع لفترة الدراسة وهو 31.5% ، و يلاحظ أن دخل الفرد زاد من 5867 جنيه في عام 2008م إلى 7754 جنيه في عام 2015م أي بنسبة زيادة 32.1% لكن إذا تم حساب دخل الفرد بالدولار نجد أنه إنخفض

من 2820 دولار إلى 1290 دولار خلال نفس الفترة أي إنخفض بنسبة (54.2)% ، هذا يدل على أن الزيادة في دخل الفرد بالعملة السودانية هي زيادة إسمية وليست زيادة حقيقية ، وذلك بسبب التدهور الواضح في قيمة العملة السودانية ، وإنخفاض الإحتياطات من العملة الأجنبية لمقابلة الطلب عليها .

شكل رقم (1).

يوضح :شكل إتجاه الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 2008-2015م .

(بملايين الجنيهات)

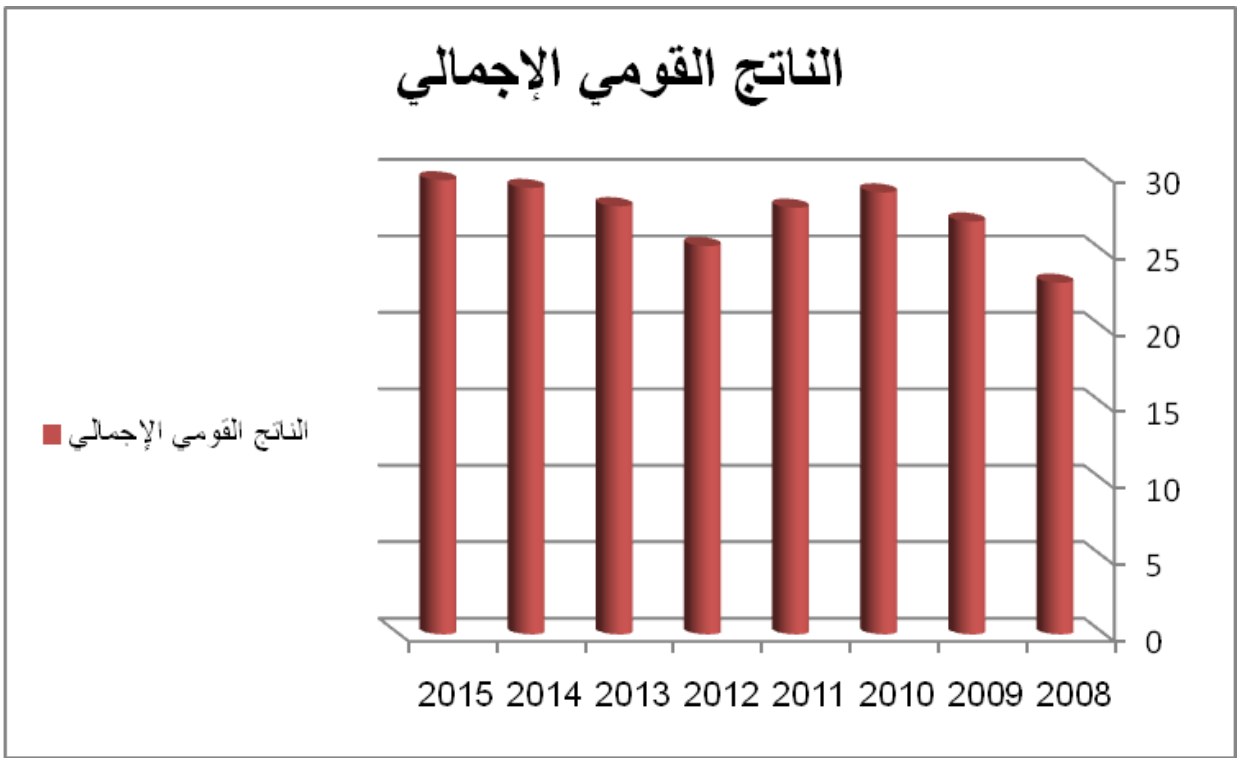

المصدر : عمل الدارسون (من بيانات الجدول رقم 1) .

أثر سياسات صندوق النقد الدولي في مكوات الناتج القومي الإجمالي :

إن للناتج القومي مكونات أساسية تزيد أو تنقص من قيمته حسب التغيرات التي تطرأ عليها وهي : قطاع المستهلكين ، وقطاع المنتجين (القطاع الإستثماري) ، القطاع الحكومي والقطاع الخارجي أي أن :

$$Y = C+I+G+(X-M)$$

حيث أن :

Y = الناتج القومي الإجمالي .

C = الإستهلاك .

I = الإستثمار .

G = الإنفاق الحكومي .

X = الصادرات .

M = الواردات .

عليه سيتم قياس أثر سياسات صندوق النقد الدولي على كل متغير على حدة ومن ثم بيان أثر هذا المتغير على إجمالي الناتج القومي .

1- **الإنفاق الإستهلاكي consumption expenditure** :

إن عمليات الشراء اليومية سواء للسلع - المعمرة وغير المعمرة - أو الخدمات تزيد من الناتج القومي الإجمالي ، فحسب النظرية الإقتصادية كلما زاد الإستهلاك – أي كلما زاد الطلب – زادت الأسعار وبتالي تشجيع الإنتاج ، والإستثمار ، وهذه الفرضية تعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة.

- سياسات صندوق القد الدولي في مجال الإستهلاك :

أ- زيادة معدلات الضرائب خاصة على السلع الإستهلاكية .

ب- رفع الدعم عن السلع والخدمات و إلغاء الإعانات . [1]

- سياسات السودان في مجال الإستهلاك :

أ-ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض الإنفاق الجاري والصرف على المشروعات التنموية القومية الإستراتيجية ذات الأولوية . [2]

ب- تطوير الإدارة المالية للموارد من خلال زيادة ، وتوسيع المظلة الضريبية للدولة .

قامت الحكومة بإنفاذ بعض الإجراءات التقشفية والترشيدية ، وتمثلت أهم تلك الإجراءات في رفع الدعم عن المحروقات ، والقمح ، وزيادة الرسوم الضريبية على بعض السلع والخدمات حيث مثلت نسبة الضرائب على السلع والخدمات في عام 2013م 64.3% من جملة الإيرادات

---

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " مرجع سابق ، ص 22 .

[2] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الثالث والخمسون** " 2013م ، ص 100 .

الشيء الذي أدى إلى إرتفاع الأسعار بشكل كبير خاصة في الفترة الأخيرة وبالتالي إنخفض الطلب على بعض السلع والخدمات ، وحسب النظرية الإقتصادية فإن إنخفاض الطلب يؤدي إلى إرتفاع الأسعار (ركود) الشيء الذي يتسبب في إنخفاض الكميات المنتجة ، ولكن حدث العكس في السودان ، فالناتج القومي الإجمالي في تزايد ، ويمكن أن تعزي تلك الزيادة إلى الأسباب الأتية :

أ- وجود خلل في بيانات الناتج القومي في السودان .

ب- سياسة رفع الدعم وزيادة الضرائب كانت موجه نحو السلع الأساسية (مواد طاقة – قمح – المواصلات) .

2- القطاع الإنتاجي (الإستثمار) Productive Sector (Investment) :-

إن نشاط المستثمرون والتجار - الذين يأخذون قروضا وينشئون مصانع ويبعون ويمارسون المعاملات الإقتصادية الأخرى - يؤدي إلى زياد الناتج القومي الإجمالي ، وذلك يعتمد على الموارد المالية والبشرية في الدولة .

- سياسات صندوق النقد الدولي في مجال القطاع الإنتاجي أو الإستثمار :

أ- تقليص دور الدولة في الإقتصاد ، وتشجيع القطاع الخاص بكافة الوسائل ، مثل : إعطاء مزايا ضريبية ، وحرية تحويل الأرباح ، ورأس المال ، وعدم تأميم أو مصادرة المشروعات الأجنبية .

ب- العمل بموجب قوانين السوق – العرض والطلب – في محاولة لإعطاء حرية أكبر في توزيع وتخصيص الموارد الإقتصادية . [1]

- سياسات الدولة في قطاع الإستثمار : -

أ- الإستمرار في برامج الخصخصة ، وتشجيع نشاط القطاع الخاص عبر حزمة متناسقة من الإجراءات التي تتضمن توفير بيئة مواتية لتطوير الأعمال والإستثمار .[2]

ب- الإهتمام بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للقطاعات الإنتاجية .

- إن النتائج التي وصل إليها واقع الحال في قطاع الإستثمار في السودان تتمثل في الأتي :

أ- الهروب الواضح لرؤوس الأموال للخارج وذلك للأتي :

1. قوانين الإستثمار غير مشجعة .
2. الأوضاع السياسية ، والأمنية ، والإقتصادية تساعد على عزوف المستثمر الأجنبي عن الإستثمار في السودان .

---

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " مرجع سابق ، ص 22 .

[2] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الثالث والخمسون** " 2013م ، ص 100 .

3. الفساد المالي والإداري .

ب- الإتجاه نحو الإستثمار في مشاريع قليلة العائد الإقتصادي أو لا توجد فيها عوائد مثل الإستثمار في العقارات ، وذلك لتوفر نسبة ضمان عالية فيها .

من خلال تلك النتائج وحسب النظرية الإقتصادية فإنه من المفترض أن يقل الناتج القومي الإجمالي ولكن نجد العكس فالناتج القومي الإجمالي في تزايد مستمر ، وهذا يدل على وجود وجود خلل في بيانات الناتج القومي في السودان .

3- **الإنفاق الحكومي Government expenditure :**

هو مجمل ما تنفقه الدولة على توفير السلع والخدمات ، ومشاريع التنمية ، والبنيات التحتية وحسب النظرية الإقتصادية فكلما قل الدعم للسلع والخدمات زادت أسعار السلع ، ومعلوم كلما زادت الأسعار قل الطلب (إنكماش) ، ومن ثم يقل العرض .

- سياسات صندوق النقد الدولي في مجال الإنفاق الحكومي :

أ- تقليل العجز في الموازنة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي .

ب- رفع الدعم عن السلع والخدمات ، وإلغاء الإعانات . [1]

ما حدث في أرض الواقع هو تزايد الإنفاق الحكومي – خاصة الإنفاق على الأمن والدفاع والقطاعات الغير منتجة - خلال فترة الدراسة بإستثناء العام 2012م حيث إنخفض الإنفاق الحكومي بسبب الإنخفاض الكبير الذي حدث في عائدات البترول ، وبلغ الإنفاق الحكومي في عامي 2013 و 2014م 95 مليون جنيه ، وهذا مخالف تماما لسياسات صندوق النقد الدولي وكذلك سياسات الدولة .

4- **القطاع الخارجي External Sector :**

القطاع الخارجي يمثل حصيلة تعامل الدول الأخرى في شكل ميزان للمدفوعات ، فكلما زاد إنتاج الدولة زادت الصادرات وقلت الواردات و إنخفض العجز في ميزان المدفوعات .

- سياسات صندوق النقد الدولي في مجال القطاع الخارجي :

أ- تخفيض قيمة العملة المحلية ، وذلك لزيادة الصادرات وخفيض الواردات ، ومن ثم ينخفض العجز في ميزان المدفوعات .

ب- عدم فرض قيود على الإستيراد .

---

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " مرجع سابق ، ص 22 .

ت- تخفيض معدلات التضخم من خلال تقليص عرض النقود ، وتخفيض إستدانة الحكومة من الجهاز المصرفي . [1]

- سياسات الدولة في مجال القطاع الخارجي :

أ- العمل على تحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي ، مع التركيز على الإستمرار في بناء إحتياطات خارجية من النقد الأجنبي عن طريق تشجيع إنتاج وتصدير سلع الصادر وسلع إحلال الواردات .

ب- العمل على تشجيع الصادرات غير البترولية ، وإزالة كافة المعوقات ، وتشجيع المصارف على تمويل مشروعات الإنتاج المخصصة لغرض التصدير .

ت- العمل على تسهيل التجارة العابرة لدول الجوار ، وإنفاذ الإتفاقيات الخاصة بالتعاون المشترك لهذه الدول . [2]

ما حدث فعلا هو إنخفاض قيمة العملة السودانية ، ولكن ليس إنخفاض مفتعل ، بل إنخفاض بسبب فقدان عائدات نفط الجنوب ، مما تسبب في خفض إحتياطات العملة الأجنبية ، حيث نجد أن العجز قليل جدا في ميزان المدفوعات قبل إنفصال الجنوب بالمقارنة مع العجز بعد الإنفصال ، وعليه نجد أن الصادرات السودانية تزيد وتنقص حسب الظروف السائدة في البلاد وليس حسب السياسة المتبعة فمثلا زيادة كمية الأمطار التي حدثت في العام 2015م زادت إنتاج المحاصيل الزراعية - خاصة السمسم - والتي أدت إلى زيادة الصادرات ، والعكس في العام 2014م عندما إنخفضت كمية الأمطار وهكذا نجد أن أثر السياسات – سياسات صندوق النقد الدولي وسياسات الدولة - ليست واضحة في الصادرات .

أما الواردات فالزيادة فيها كانت ضعيفة جدا ، فالدولة تضع بعض الشروط عليها ، أملا في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، ولكن تحفز وتشجع واردات المدخلات الزراعية بإعتبار أن الهدف الإستراتيجي الأول لدى الدولة هو النهوض بالقطاع الزرعي .

من الملاحظ وجود تضارب في سياسات صندوق النقد الدولي تجاه العجز في ميزان المدفوعات ، حيث يوجه صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة العملة المحلية لخفض الواردات وزيادة الصادرات ، ولكن نجد أن الزيادة التي تحدث في الصادرات نتيجة تخفيض العملة هي الزيادة نفسها التي تحدث في قيمة الواردات نتيجة لنفس السبب ، وذلك لأن الواردات تتم بالعملات الأجنبية فإذا تم تخفيض العملة المحلية - إرتفاع قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية – سيتم صرف مبالغ أكثر على الواردات - علما إنه لابد من الإستيراد حتى وإن

---

[1] أحمد على أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة 1978- 2000م** " مرجع سابق ، ص 22 .

[2] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الثالث والخمسون** " 2013م ، ص 100 .

كانت مدخلات إنتاج – أي أن الأموال التي تأتي من الصادرات تتحول إلى الواردات ، ومن ثم فإن العجز في ميزان المدفوعات سيظل قائم .
ونلاحظ أيضا أن الصندوق ينادي بتخفيض الواردات عن طريق خفض قيمة العملة المحلية لخفض العجز في ميزان المدفوعات ، ومن جانب أخر ينادي بعدم فرض قيود على الإستيراد وعدم فرض القيود يعني زيادة الواردات ، وهذا ما يجعل الدولة أمام تضارب في السياسات - أي سياسة تتبع - علما أنها صادرة من جهة واحدة وهي صندوق النقد الدولي .

ثانياً : سعر الصرف Exchange Rate .

مفهوم سعر الصرف:

" يمكن تعريفه على أنه : عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى .
وأيضا هو : سعر عملة بعملة أخرى ، يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض و الطلب على العملات .
يعبر أيضا عن سعر الصرف بأنه : ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية ، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة . [1]
يمكن أن يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحسين أو الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلد في مجال التجارة الخارجية ، ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات الذي يمكن الوصول به إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي وهو يمثل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي .

[1] عبدالجليل هجيرة " **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري** " دراسة ماجستير (**منشورة**) في الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير - جامعة أبي بكرة بلقايد - الجزائر ، إشراف : مليكي سمير بهاء الدين ، ص 31 ،2012م .

العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

1- مستويات الأسعار النسبية : حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة ، والعكس صحيح .

2- السياسات الضريبية : تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية و الضرائب على السلع المستوردة ، و القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها (لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية) .

3- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية : زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في زيادة عملتها على المدى الطويل ، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية .

4- الإنتاجية : في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول ، و يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية ، وتظل تحقق أرباحًا والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية ، وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع.

5- إرتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات .

6- الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات الوطنية للدول ، إذ يؤثر ذلك في إختلال قوة الاقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى .

7- معدل التضخم : يؤدي إرتفاع معدل التضخم في إقتصاديات الدول إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى .

8- الديون الخارجية : تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الإقتصاد وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد و الأقساط الأصلية ، وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى .

9- أسعار الفائدة : تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر ، فإنخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الإستثمارية ، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الإستثمار ، مما ينشط الاقتصاد الوطني ، ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى ، وفي حال إرتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للإقتراض من قبل المستثمرين ، وينتج عن ذلك إنخفاض النمو الإقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى .

10- التدخلات الحكومية في أسعار الصرف سواء المباشرة أو غير المباشرة .[1]

[1] مجلة إضاءات " **أسعار الصرف** " معهد الدراسات المصرفية – الكويت ، العدد الثاني عشر يوليو 2011م ، ص 4 .

أنواع سعر الصرف :

أ. أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate :

يعني هذا النوع التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على إستقرار سعر العملة والحيلولة دون إرتفاع السعر أو إنخفاضه عن المستوى المحدد ، وفي ظل هذا النوع يعمل البنك المركزي على تمويل أي فائض أو عجز قد يطرأ على ميزان المدفوعات ، وللتمكين من الإيفاء بذلك الإلتزام يحتفظ البنك المركزي بإحتياطي صرف أجنبي في شكل ذهب وعملات أجنبية وسندات سريعة التسييل .

ب. أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate :

يعني هذا النوع أن سعر الصرف الخاص بالعملة يتحدد حسب مقتضيات العرض والطلب ونظريا يزول عجز ميزان المدفوعات تلقائيا تماما بتراجع سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة Devaluation ، وذلك بما يكفي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وكذلك يعمل تخفيض سعر الصرف علي حث المزيد من تدفقات رأس المال للداخل ، وقد يحدث العكس إذا سمحت دولة ما لقيمة عملتها الوطنية بالتصاعد Revaluation ، وفي الواقع يجوز القول بأنه لا يوجد إقتصاد يتعامل بسعر صرف مرن تماما .

ت. أسعار الصرف المتوسط : هنالك العديد من نظم أسعار الصرف والتي تقع ما بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة ومنها :

1. سعر الصرف المعدل الثابت Adjustable Peg Exchange Rate :

حيث تكون أسعار الصرف ثابتة وقد تستمر لسنوات عديدة وقد يتدخل البنك المركزي لتخفيض أو رفع قيمة العملة إذا إستمر العجز أو الفائض لفترة طويلة .

2. سعر الصرف المعوم القذر Dirty Floating Exchange Rate :

هنا تكون أسعار الصرف معومة وليست ثابتة ، ولكن قد يتدخل البنك المركزي من مرة لأخرى لمنع التقلبات الكثيرة في سعر الصرف لذلك لا يمثل هذا النوع صورة من صور السيطرة على المرونة .

3. سعر الصرف الزاحف الثابت Fixed Crawling Exchange Rate :

هذا النوع يعتبر كنوع وسط ما بين سعر الصرف المعدل الثابت وسعر الصرف المعوم القذر فبدلا من أن تلجأ الحكومة لتخفيض أو رفع قيمة العملة بنسبة كبيرة وغير منتظمة فإنها تلجأ إلى تعديل سعر الصرف .

ث. سعر الصرف المعوم المشترك Joint Floating Exchange Rate :

في ظل هذا النوع يكون لدى مجموعة من الدول نظام سعر صرف ثابت أو معدل بالنسبة لعملات هذه الدول على أن يكون لديها نظام سعر صرف معوم و مشترك للعملات الدول الأخرى ، ومن الأمثلة لهذا النوع ، سعر الصرف لدول الإتحاد الأوربي Manged Float Exchange Rate وهو سعر صرف مشترك ، وتشترك الحكومة في تحديد سعر الصرف لكي يتأرجح ما بين حدين (حد الأعلى أو أدني) . [1]

---

[1] محمد عبدالقادر حسن المليح **" سياسات بنك السودان النقدية وأثرها في سوق الصرف 2005- 2013م "** بحث ماجستير في الإقتصاد **(منشورة)** كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف : د. إبراهيم فضل المولى ، ص 40 -42 ، إكتوبر 2014م .

سعر الصرف في السودان :

شهدت بدايات سعر الصرف في السودان ثبات نسبي في قيمة الجنيه السوداني ، حيث كان بنك السودان المركزي على إستعداد للتدخل في أي وقت ليمنع تغير سعر العملة عن المستوى المحدد لها وإستمر التعامل بهذا النظام حتى العام 1978م فبعذلك تم إستخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف ففي عام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي وأبرز سماتها الأساسية هي :

1- حرية حيازة وإدخال و إخارج النقد الأجنبي دون قيود .
2- التعامل من خلال سوقين : سوق رسمي وسوق موازي ، وحدد لكل سوق موارده وإستخداماته .
3- إصدار عدة قوانين و منشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي .

في عام 1985م تم تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% وتم إنشاء لجان متخصصة تعلن عن أسعار الصرف المختلفة ويتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ، وقد واصل سعر الصرف في الإنخفاض حتى وصل 4.90 جنيه سوداني للدولار الواحد بنهاية عام 1986م وإستمرت سياسة التخفيض إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة حقيقية للجنيه السوداني ، حيث تم توحيد سعر الصرف و إلغاء نظام السوق الرسمي والسوق المصرفي واستعيض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي و أصبح سعر الصرف يحدد وفق عوامل السوق .

بعد إستئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي ، وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الإتفاق عليها ، تم إعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ، ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير إسبوعيا أو يوميا علي حسب ما تقتضيه الحاجة ، وفي عام 1999م إستحدث بنك السودان المركزي آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للإستيراد .[1]

دخلت الدولة بعد ذلك في نظام سعر الصرف المرن المدار - والذي ما زال قائما حتى الأن - وذلك بإستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي وإستقرار المستوي العام للأسعار وفق البرنامج الإقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي .

---

[1] بنك السودان المركزي " **سعر الصرف في السودان 1982 – 2004م** " إدارة البحوث والإحصاء ، ديسمبر 2005م ، ص 17- 23 .

السياسات في مجال سعر الصرف Policies Of Exchange Rate :

- **سياسات بنك السودان المركزي Central Bank Of Sudan Policies :**

تهدف سياسات البنك المركزي إلى تحقيق إستقرار ومرونة في سعر الصرف والتوازن في القطاع الخارجي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية :

1. تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار Managed Float .
2. إصلاح تشوهات سعر الصرف .
3. حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات الجارية عبر مزيد من الحرية في التغذية والإستخدام للحسابات ، والودائع ، والتحويلات للمصارف ، والصرافات وشركات التحاويل المالية ، وحرية إستخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات الصادرة من بنك السودان المركزي .
4. بناء إحتياطيات مقدرة من النقد الأجنبي عن طريق :

أ. ترشيد الطلب على النقد الأجنبي .

ب. زيادة فعالية وكفاءة إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة .

ت. تشجيع وترقية الصادرات بكل الوسائل ، بما في ذلك توسيع مظلة تأمين وإعادة تأمين الصادرات بواسطة شركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات .

ث. إستقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

ج. جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .

ح. شراء بنك السودان للذهب وتصديره .

خ. إستلام نصيب الحكومة عيناً من العوائد ، والأرباح من الشركات المصرح لها بالتعدين .

د. توفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الإستراتيجية وإحتياجات التنمية .

5. إلزام المصارف بنسبة الإنكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي .
6. تشجيع إنشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية .
7. تفعيل إعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات بين السودان والصين .
8. فى مجال الذهب يتم العمل بالأتي : [1]

أ. بنك السودان المركزي هو الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي ، ويسمح للشركات المرخص لها بالعمل - لها إتفاقيات مع حكومة السودان - أن تقوم بتصدير إنتاجها من الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لتلك الإتفاقيات وضوابط وموجهات بنك السودان المركزي .

ب. حظر تصدير الذهب الخام إلا بموافقة بنك السودان المركزي .

---

[1] بنك السودان المركزي " **التقارير من 2010 – 2015م** " .

ت. لا يتم تصدير ذهب الشركات المرخص لها بالعمل إلا بعد إستلام نصيب الحكومة من العوائد ، والأرباح عيناً وأخذ موافقة بنك السودان المركزي .

9. تعظيم الفائدة من الإتفاقيات الإقليمية بفتح أسواق جديدة لزيادة الصادرات .

10. تشجيع عمليات التصنيع وإعادة التصدير في المناطق الحرة السودانية والعمل على تسهيل جذب رأس المال الأجنبي . [1]

- **توصيات صندوق النقد الدولي للسودان في مجال سعر الصرف :**

يراقب صندوق النقد الدولي سنويا برنامجا مع السودان يتابع من خلاله تطورات الإقتصاد السوداني ويوصي ببعض التوصيات ، والتي من أبرزها في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات ، و أخر توصياته في مجال سعر الصرف هي :

1- زيادة مرونة سعر الصرف من أجل دعم الإطار النقدي التشغيلي ، والذي يرتكز على الإحتياطي النقدي ، وتجنب فقدان الإحتياطيات الدولية وتوفير واق من الصدمات لحماية الإقتصاد .

2- تضييق الفجوة بين السعرين الرسمي وغير الرسمي وذلك عن طريق :

أ- زيادة مرونة سعر الصرف .

ب- مواصلة تشديد موقف السياسة المالية العامة والسياسة النقدية .

ت- تعزيز التشريعات الإحترازية المعنية بالحد من مخاطر سعر الصرف .

ث- إلغاء ما تبقى من قيود على معاملات الصرف الأجنبي لتحسن أداء السوق .

ج- وضع إستراتيجية ثابتة للتواصل مع المشتركين في السوق تشرح فيها مقاصد السياسة الحكومية للحد من التكهنات .

3- إلغاء القيود على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف . [2]

شهد السودان أحداث مالية هامة وعديدة ، أثرت سلبا على سعر الصرف في السودان و أبرزها فقدان عائدات نفط جنوب السودان ، والأزمة المالية العالمية ، ورفع الدعم عن المحروقات ، وغيرها ، وفيما يلي إستعراض لسعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2008 – 2015م .

---

[1] بنك السودان المركزي " **التقارير من 2010 – 2015م** " .

[2] صندوق النقد الدولي " **التقرير القطرى رقم 41/ 249** " ص 17 .

جدول رقم (2)

يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 2008- 2015م :

العام	سعر الصرف الرسمي	معدل نمو سعر الصرف
2008	2.0861	—
2009	2.2804	%9.3
2010	2.3170	%1.6
2011	2.6600	%14.8
2012	3.5637	33.9
2013	4.7422	%33.0
2014	5.7115	%20.4
2015	6.0107	%5.2

المصدر : بنك السودان المركزي .

شكل رقم (2)

يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 2008-2015 م :

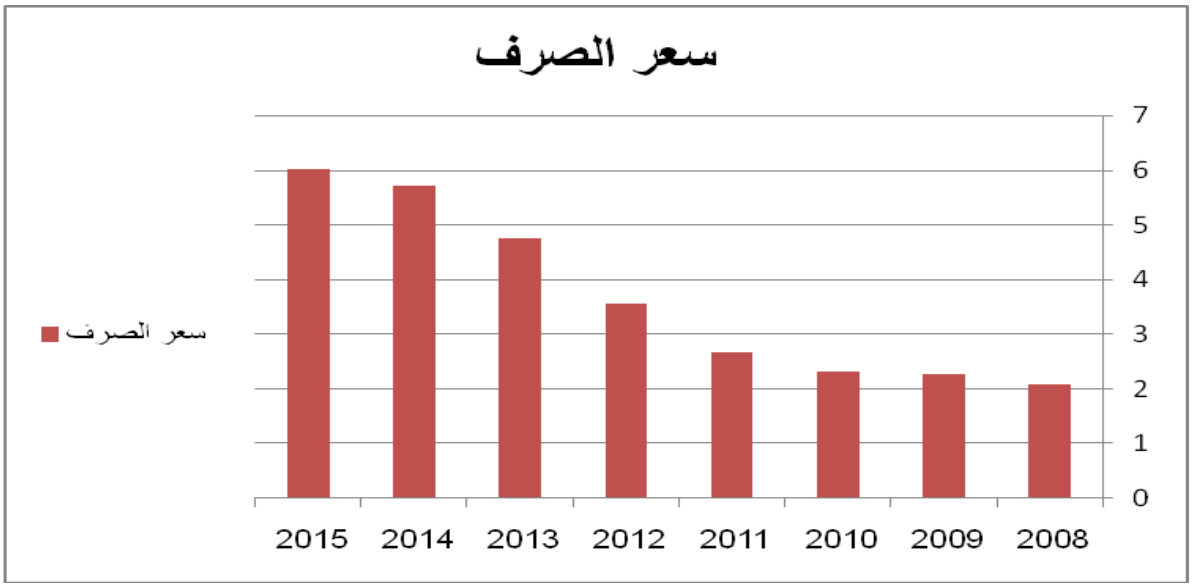

المصدر : **عمل الدارسون** (البيانات من الجدول رقم 2) .

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن سعر الصرف في تزايد مستمر حيث بلغ متوسط إجمالي الزيادة فيه 16.8% ، كما يلاحظ أن الإستقرار النسبي لسعر الصرف في الفترة من 2008-2011م يعزى لتوفر النقد الأجنبي في خزينة الدولة والعائد من صادرات البترول الذي كان يمثل أكثر من 70% من صادرات السودان ، ولكن بعد إنفصال الجنوب وفقدان السودان لثلاث أرباع نفطه تدهورت قيمة الجنيه السوداني ، فمنذ العام 2012م وحتى العام 2015م والدولار الأمريكي في تزايد سريع وبشكل مستمر حيث بلغت نسبة متوسط الزيادة خلال الأربع سنوات الأخيرة حوالي 23.1% ، ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة الزيادة في سعر الصرف في ما بين عام 2008م وعام 2015م كانت 200% ورغم ذلك نجد أن هنالك مبالغة في تقدير سعر الصرف الرسمي وذلك بالنظر إلى الواقع حيث أن هنالك :

1- إرتفاع في عجز الحساب الجاري .
2- إرتفاع الفجوة بين أسعار السوق الموازية والرسمية .
3- إنخفاض الإحتياطات الدولية .
4- ضعف أداء المدفوعات الخارجية .

لإثبات أن البنك المركزي في السودان يبالغ في تحديد السعر الرسمي للدولار ، نورد الشكل التالي لتوضيح الفارق الكبير بين السعر الرسمي والسعر الموازي .

شكل رقم (3)

يوضح الفجوة بين سعري الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية .

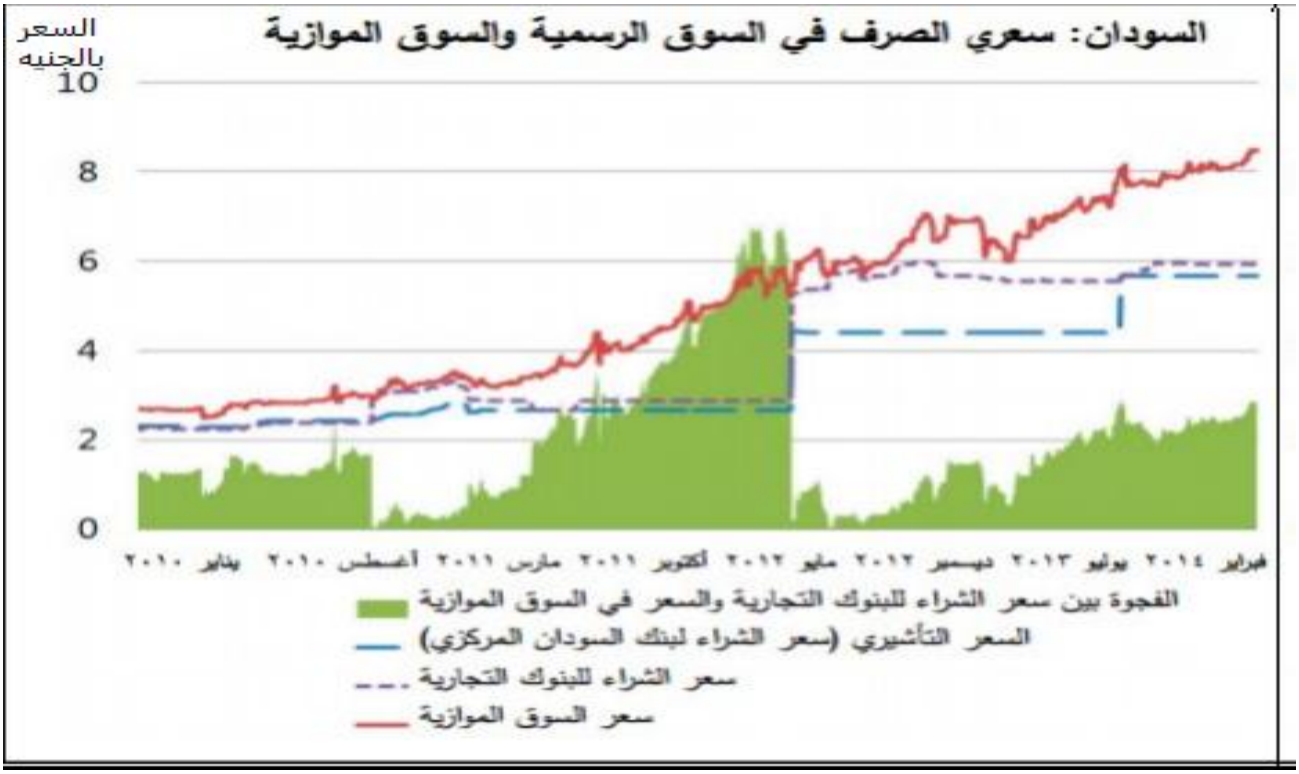

المصدر : التقرير القطري رقم 249/14 الصادر عن صندوق النقد الدولي 2014م .

يلاحظ من الشكل أعلاه وضوح الفجوة بين أسعار الصرف السائدة في السودان حيث يظهر الفرق الكبير بين سعر السوق الموازي و السعر الرسمي ، خاصة في الفترة الأخيرة .

من جهته فقد إعتبر صندوق النقد الدولي أنه لا تزال القيود علي الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف سارية في السودان ، مدعما ذلك بالحقائق التالية :-

1- قيد علي سعر الصرف ناشئ من قيود تفرضها الحكومة علي توافر النقد الأجنبي وتخصيص النقد الأجنبي لبنود معينة ذات أولوية .
2- تحديد سعر صرف رسمي (سعر البنك المركزي) لاستخدامه في جميع معاملات الحكومة بالنقد الأجنبي والذي يختلف في الواقع بأكثر من 2% عن السعر الذي تستخدمه البنوك التجارية . [1]

[1] صندوق النقد الدولي "**التقرير القطري رقم 249/14** " 2014م .

3- وجود فرق كبير بين سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي وسعر الصرف في السوق نتيجة للقيود التي يضعها البنك المركزي علي النقد الأجنبي .
4- وجود قيود علي الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف نتيجة للشروط التي تفرضها الحكومة بشأن الهامش الإلزامي لمعظم الواردات .

إعترف السودان بأنه لم يتمكن من إلغاء القيود المفروضة علي الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف مكتفيا بإستخدام سعر الصرف المرن المدار ، وذلك نتيجة للضغوط المستمرة علي ميزان المدفوعات ، فالطلب علي النقد الأجنبي في تزايد مستمر مقابل النقص فيه ، وعلى ذلك فقد إضطرت الحكومة علي إبقاء قيود مؤقتة علي سعر الصرف ومواصلة ممارسات تعدد أسعار الصرف ، لتلبية الإحتياجات ذات الأولوية الإستراتيجية مثل الواردات من الغذاء والوقود ، على أن يظل بنك السودان المركزي ملتزما بإلغاء القيود المتبقية علي سعر الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف بالتدريج وسيبدأ في تنفيذ ذلك بحلول نوفمبر 2015م - علما أنه لم ينفذها - ومن المفترض أن تلغى جميع القيود في غضون ثلاث سنوات . [1]

ثالثاً : الدين الخارجي External Debt.

مقدمة :

تكتسب قدرة البلدان - من الموارد المالية - أهمية خاصة في جهودها من أجل الإرتقاء بنموها وتنميتها الاقتصادية ، إلا أنه بالنظر إلى القيود الهيكلية التي تكبل حركتها وإلى ضخامة مواردها المحلية تجد البلدان النامية نفسها مضطرة إلى اللجوء لتمويل الخارجي لحفز نموها لذلك توجد حاجة للموازنة بين إستخدام الموارد المالية من جهة والطرق المخصصة لإعادة سداد الدين من جهة أخرى من أجل ضمان إستدامة هذه العملية ، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهيّن ومن هنا فإن القدرة على تحمل الدين وسداده من قبل البلدان المدينة قضيتان مهمتان تؤثران على مركز تلك البلدان على المدى الطويل .

نظراً لذلك فقد عكف الدائنون على مدار العقود الأخيرة على وضع برامج مختلفة لتنظيم عملية سداد الديون سواء ضمن إطار نادي باريس ونادي لندن أو من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي طرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تخفيض عبء الدين .

بالرغم من ذلك لم يستفيد السودان من المبادرات المطروحة ، وتفاقمت مشكلة الديون في السودان ولم يستطيع صندوق النقد الدولي بكل ما أتيحت له من سياسات لحل هذه الأزمة .

مما لا شك فيه أن مشكلة الديون السودانية لن تحلها سياسات الصندوق قصيرة المدى ، بل المطلوب تبنّي سياسات إستراتيجية لإدارة الدين العام من أجل توفير المبالغ التي يجب سدادها في الفترة المحددة لها ، إذ أن عدم سداد الإلتزامات في مواعيدها المحددة لها أثار سالبة على الإقتصاد .

---

[1] صندوق النقد الدولي **"التقرير القطري رقم 249/14** " 2014م .

لم يكن التطور الذي لحق بالدين الخارجي المستحق على السودان قاصراً على حجم الدين ولكن نجده إمتد إلى هيكل الدين ، أي توزيعه النسبي بين الديون المستحقة لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والديون المستحقة للحكومات الأجنبية في الإطار الثنائي ، ويمكن تقسيم ديون السودان الخارجية إلى مجموعتين : الأولى رئيسية ، وتشمل ديون المنظمات الدولية والإقليمية وديون دول نادي باريس وديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس ، والمجموعة الثانية فرعية ، وتشمل ديون البنوك التجارية وديون الموردين الأجانب ، حيث بلغ إجمالي إلتزامات السودان الخارجية 43.7 مليار دولار بنهاية عام 2014 مقارنة بـ 45 مليار دولار بنهاية العام 2015م ، شملت كل مصادر التمويل .

جدول رقم (3)

يوضح إلتزامات السودان الخارجية لعامي 2014 - 2015م .

(بمليار دولار)

العام / مصدر التمويل	2014	2015				
	إجمالي الدين	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد التأخرية	إجمالي الدين	النسبة من إجمالي الدين%
الدول غير الأعضاء في نداي باريس .	17.1	6.0	2.2	9.4	17.6	%39.1
الدول الأعضاء في نادي باريس .	13.6	2.5	1.6	9.9	14.1	%31.3
المؤسسات الإقليمية والدولية .	5.7	4.2	0.5	1.2	5.8	%12.9
البنوك التجارية العالمية .	5.1	2.3	0.2	2.7	5.3	%11.8
تسهيلات الموردين الأجانب .	2.2	2.2	N/A	N/A	2.2	%4.9
الجملة .	43.7	17.2	4.6	23.2	45.0	%100.0

المصدر: وحدة الدين الخارجي – بنك السودان المركزي .

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي :

1. تمثل إلتزامات السودان للدول غير الأعضاء في نادي باريس أعلى الإلتزامات من جملة الدائنين بنسبة 39.1% .

2. الإلتزامات لدائنين نادي باريس تمثل 31.3% من الإلتزامات الإجمالية للسودان ، تليها المؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة 12.9% ، ثم البنوك التجارية وتسهيلات الموردين الأجانب بنسبة 1.81% و 4.9% على التوالي .

وترجع الزيادة في المديونية بشكل أساسي إلى إرتفاع جملة الفوائد المؤجلة ، خاصة تجاه دول نادي باريس والبنوك التجارية ، إضافة إلى إرتفاع جملة السحوبات للدول غير الأعضاء في نادي باريس .

الشكل رقم (4)

يوضح القطاعات المستفيدة من القروض والمنح حتى ديسمبر 2014م والتي بلغت حوالي 26.8 مليار جنيه وهي موزعة على القطاعات الإقتصادية المختلفة كالآتي :

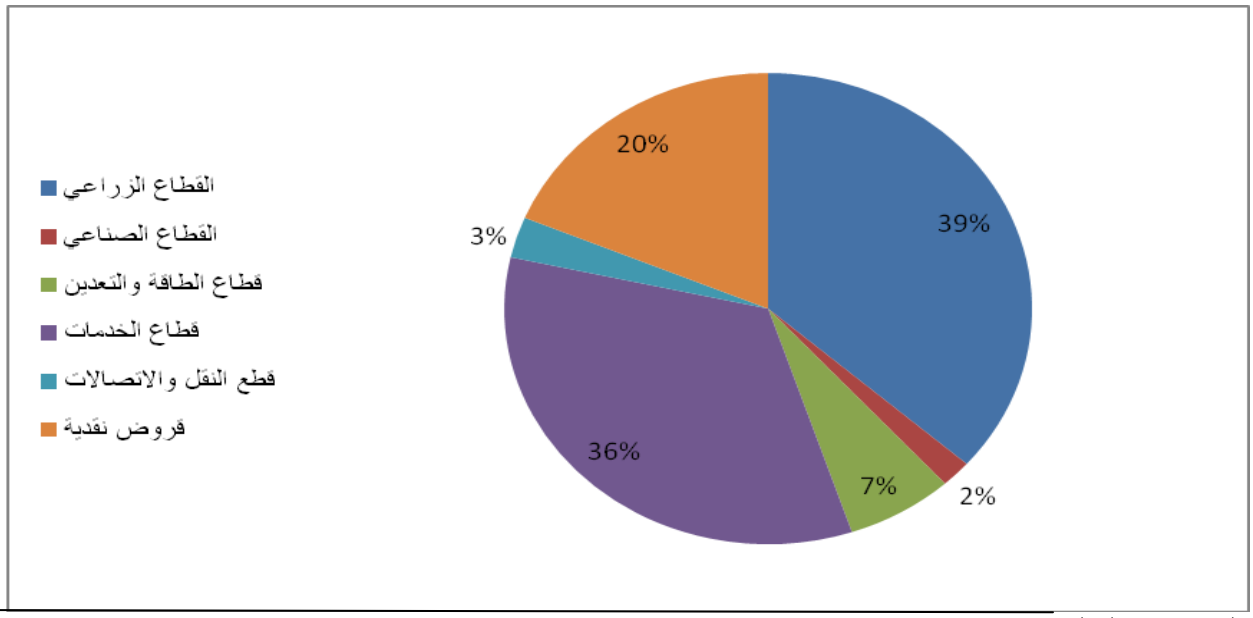

المصدر: عمل الدارسون .

يلاحظ من الشكل رقم (4) أن القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والقروض النقدية تمثل أكبر نسب القروض ، حيث بلغت نسبها 39% و 36% و 20% على التوالي ، كما أن هذا الشكل يبين الضعف في تمويل كل من الصناعة والطاقة والتعدين قطاع النقل والإتصالات حيث بلغت نسبها من القروض والمنح 2% و 7% و 3% على التوالي ، كما أن نصيب التنمية بأنواعها المختلفة هو الأضعف .

بدأت السحوبات من القروض الخارجية ترتفع من 298.3 مليون دولار في عام 2014م إلى 463.8 مليون دولار في عام 2015م ، وقد تفاقمت أزمة القطاع الخارجي عندما تراجعت تدفقات القروض الخارجية الميسرة ، ونتيجة لهذا الموقف الخطير عجزت الدولة عن مقابلة خدمة الدين ، وأخذت متأخرات وضعيات القروض تتراكم حيث إرتفع حجم سداد القروض الخارجية من 77.8 مليون دولار في عام 2014 إلى 264.9 مليون دولار عام 2015م وبلغ مجموع متأخرات السودان المستحقة للصندوق 977.7 مليون وحدة سحب خاصة بنهاية أكتوبر 2014م وتم سداد المدفوعات على أساس ربع سنوي للوصول إلى مجموع لا يقل عن 10 ملايين دولار

في عام 2014م ، ويجب أدائها بانتظام وزيادتها بمقدار كبير حتى تكون كافية على الأقل لتغطية الالتزامات المستحقة .

مؤشرات استدامة الدين الخارجي للسودان:

إن القدرة على الوفاء بالدين الخارجي مؤشر هام للمحافظة على جدارة الدولة الائتمانية ويبرز مؤشر الدين الخارجي في الإستفادة منه في مراقبة تطور المديونية الخارجية وقدرة الإقتصاد على تحملها . ونجد أن صعوبة شروط الإقتراض الدولي من مختلف المصادر خاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ساهمت في تفاقم أزمة الديون الخارجية وتزايد معدلات خدمتها.

شكل رقم (5)

مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان 2014 – 2015 م .

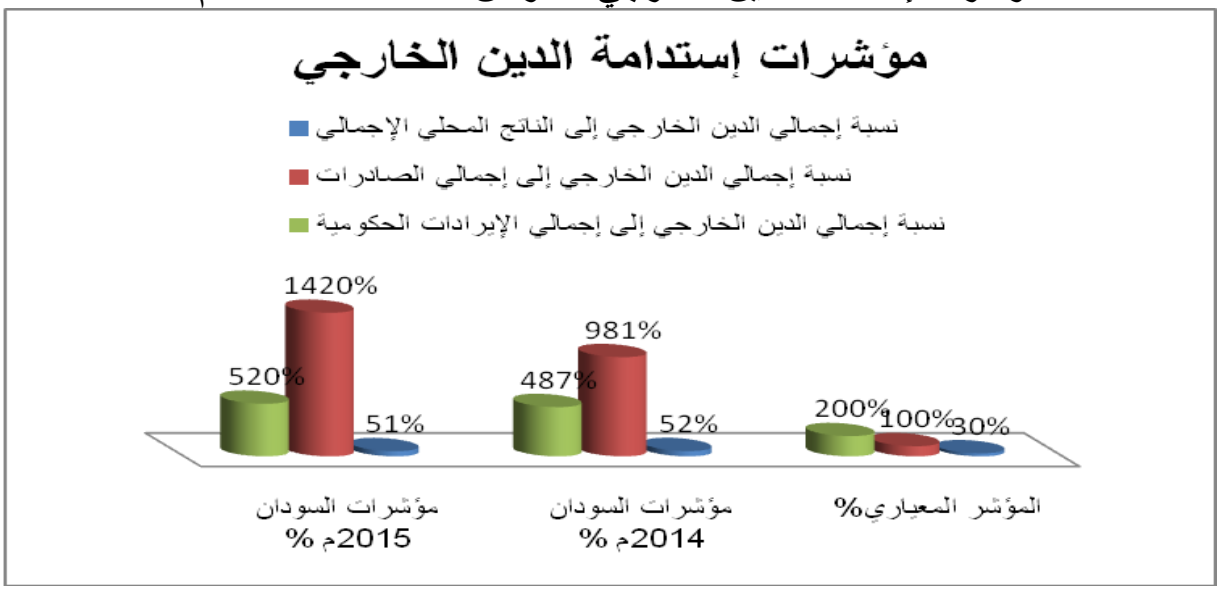

المصدر: عمل الدارسون .

يوضح الشكل رقم (5) أهم مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لعام 2015م ، و يستخدم هذه المؤشر لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة دينها ومواجهة إلتزاماتها الخارجية في ظل الموارد المالية المتاحة مثل : الناتج المحلي الإجمالي ، والصادرات ، والإيرادات الحكومية .

يعتبر المقياس المعياري المتعارف عليه دولياً لقياس استدامة الدين الخارجي هو 30% بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي و 100% لمؤشر الصادرات و 200% لمؤشرات الإيرادات الحكومية .

جدول رقم (4)
يوضح الدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه (2012-2014م) .

(بملايين الدولارات)

العقـودات	2012	2013	النصف الأول من 2014
مجموع الدين الجديد .	431	618	152
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	%0.7	%0.9	%0.2
موزعة كالآتي :			
دين بشروط ميسرة	134	16	N/A
دين بشروط غير ميسرة	296	6.2	147
حسب الدائن :			
دين متعدد الأطراف	%79	%48	%65
دين ثنائي من غير أعضاء نادي باريس	%21	%52	%35
متوسط عنصر المنحة	30%	%28	%27
حسب القطاع :			
الزراعة	%32	%38	N/A
الطاقة	%7	%47	%33
الخدمات	%61	N/A	%36
التنمية الصناعية	N/A	%6	%31
أخرى	%3	%10	N/A

المصدر : **www.imf.com .**

كان الإقتراض العام الخارجي للسودان محدوداً في السنوات الأخيرة ، فقد إنقطعت سبل الحصول على تمويل خارجي إلى حد كبير نتيجة لمتأخراته المستحقة للدائنين ، ولم يكن بوسعه إلا التعاقد على دين جديد بلغ أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة خلال الفترة 2012م إلى 2014م مع عدد محدود من الدائنين متعددي الأطراف والدائنين الثنائيين من غير الأعضاء نادي باريس ، وإستخدام الدين المتعاقد عليه حديثا بصفة أساسية في تمويل مشروعات قطاعات الزراعة والخدمات والطاقة ، وفي النصف الأول من عام 2014م تم التعاقد على دين جديد بقيمة تبلغ حوالي 152 مليون دولار أمريكي (0.2) من إجمالي الناتج المحلي بما فيها 99 مليون دولار من دائنين متعددي الأطراف ، و 53 مليون دولار من دائنين ثنائيين ، ويدخل الدين الجديد المتعاقد عليه ضمن الحد الأقصى السنوي البالغ 600 مليون دولار في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق ، ولم يكن هناك أي دين خارجي خاص جديد منذ عقود طويلة ، و وصل مجموع دين السودان العام إلى 91% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية 2013م ، والجزء الأكبر من الدين العام دين خارجي ، وإستمر الدين المحلي في الإرتفاع نتيجة لزيادة التمويل المحلي للموازنة وإن كان مستواه لا يزال منخفضاً .

الخلاصة :

نجد أن السودان يواجه حالة خطيرة من الدين ترتفع فيها مخاطر دخوله في حالة حرجة مع إستمرار تراكم المتأخرات عليه ، و مع إحتياجه إلى ائتمان إضافي لتمويل أعمال التنمية و محدودية خيارات التعاقد على ديون جديدة خصوصاً بشروط ميسرة ، تجد البلاد نفسها مضطرة إلى الحصول على دين إضافي بشروط غير ميسرة ، وهو ما يفاقم حالة الدين للسودان لذلك يجب تكثيف الجهود الرامية إلى خدمة الدين ، لاسيما للدائنين الذين يصرفون حالياً دفعات القروض وذلك للحافظ على التدفقات الداخلة من التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات إجتماعية إلى أن قدرة السودان على السداد لا تزال محدودة بما يجعل تراكم المتأخرات نتيجة حتمية .

نجد أن الإقتصاد السوداني يدور في حلقة مفرغة ، فهو من ناحية بحاجة إلى التمويل لإعادة تنشيط الاقتصاد ، و توليد الإيرادات للوفاء بإلتزامات البلاد ، ومن ناحية أخرى تعوق المتأخرات المتراكمة إمكانية حصول البلاد على تمويل دولي مما يقيد قدرة الدولة على تمويل مسؤولياتها والوفاء بها .

إن السودان دائماً يعتمد في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات وسياسات سعر الصرف على ما يمليه عليه صندوق النقد الدولي ، عليه يمكن القول أن سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي لا تتلاءم مع ظروف السودان بل تقود إلى هزات اقتصادية حادة يصعب الخروج منها.

إن تخفيض الدين مطلب أساسي لخلاص الاقتصاد السوداني ، لذلك يسعى السودان لحث المجتمع الدولي والدائنين في تقديم الدعم اللازم لتخفيف أعباء الدين بصورة شاملة ، ودعم التنمية الاقتصادية بالبلاد وتوفير مساعدات مالية للسودان ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على السودان .

رابعاً : ميزان المدفوعات Balance Of Payments .

تمهيد :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يوجز بإسلوب منهجي ينظم ما يجري من معاملات بين جهات مقيمة في القطر المعني و جهات غير مقيمه خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة ويتم إعداد إحصاءاته وفقا للطبعة الخامسة لدليل المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1993م ، ويتكون من الحساب الجاري المتمثل في الميزان التجاري ، وحساب الخدمات والدخل والتحويلات ، بالإضافة إلي الحساب الرأسمالي والمالي وبند الأخطاء والمحذوفات . [1]

خلفية تاريخية عن أثر صندوق النقد الدولي في ميزان المدفوعات السوداني :

عندما تدخل صندوق النقد الدولي في السودان بدأ بتخفيض سعر الصرف عام 1978م وكان الغرض من ذلك زيادة الصادرات و إقلال الواردات ، ولكن حدث العكس ، فبأول تخفيض في عام 1978م زاد عجز الميزان التجاري من 50.4 في العام (77 - 1978م) إلي 83.7 في العام (78 - 1979) ثم استمرت الزيادة في العجز في الأعوام 79 - 1980م / 80 – 1981 / 81 - 1982م إذ بلغ علي التوالي 199.3- 392.1 – 532.7 مليون جنيه سوداني ، ويرجع ذلك إلي ضعف الصادرات السودانية ، فتخفيض سعر الصرف في ظل مرونة الصادرات أدى إلى رفع أسعار الواردات ، و إنخفاض الصادرات .

أما الحساب الجاري نلاحظ إزدياد العجز فيه بعد تدخل صندوق النقد الدولي ، فقد زاد العجز في الحساب الجاري من 42.8 في العام 1978/77م إلي 77.9 مليون سوداني في العام 1979/78م ثم إستمرت الزيادة في العجز في الأعوام 1980/79-1981/80-1982/81م إذ بلغ العجز بلغ في الحساب الجاري في الأعوام المذكورة 133.8- 182.9- 429 مليون جنيه سوداني علي التوالي .

نلاحظ التذبذب في حساب الخدمات ويرجع ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي لم يتخذ سياسات واضحة تجاهه ، حيث بلغ حساب الخدمات قبل تدخل صندوق النقد الدولي في العام 77 - 1978م 8.6 مليون جنيه سوداني ثم إنخفض في العام 78 - 1979 إلي 5.8 مليون جنيه سوداني ، ثم زاد في العامين التاليين 79 - 1980م و 80 - 1981م إلى 103.7 مليون جنيه سوداني ، ومرد هذه الزيادة هو تدفق القروض علي السودان .

---

[1] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014م** " ص 177 .

أما حساب رأس المال فنلاحظ إزدياد الفائض فيه خلال السنوات الأولي من تدخل صندوق النقد الدولي حيث كان الفائض 27.8 مليون جنيه سوداني في العام 77 - 1978م ثم زاد إلي 80.3 مليون جنيه سوداني في عام 78 - 1979م ، ثم واصل في الزيادة في العام 79 - 1980م إذ بلغ 94.8 مليون جنيه سوداني ، ثم إنخفض في العام 80 - 1981م إذ بلغ 46.5 مليون جنيه سوداني وذلك لمطالبة الدول بسداد قروضها .

أما حساب التحركات النقدية أو الميزان الكلي نلاحظ الأثر السلبي الواضح لسياسات صندوق النقد الدولي فيه ، فبعد أن كان هناك فائض قدره 1.7 مليون جنيه سوداني في العام 78 - 1979م تحول إلي عجز قدره 39.5 في العام 79 - 1980 ثم إستمر العجز في الزيادة حيث بلغ في العامين 80 - 1981م والعام 81 - 1982م 135 و 281.6 مليون جنيه سوداني علي التوالي .

تعتبر الفترة 1978- 1984م هي الفترة التي شهدت مساهمات ملموسة من صندوق النقد الدولي لدعم ميزان المدفوعات ، فقد قدم صندوق النقد الدولي خلال الفترة المذكورة قروضا نقدية بلغت جملتها 970 مليون دولار لإسناد برامج الإستقرار والإصلاح الإقتصادي التي نفذت خلال الأعوام 1978م وحتي العام 1984م .

أما الفترة من 82 – 1983م وحتى 88 - 1988م تميزت بعدم الإستقرار السياسي وتدهور علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي ، وعدم إستقرار سعر الصرف ، وإرتفاع العجز في الموازنة العامة . وتشير الأرقام إلي فوائض ضخمة في ميزان المدفوعات قدرها 72.5 و 434.9 و 60.1 مليون جنيه سوداني خلال الفترة1984م - 1985م - 1986م علي التوالي ، ونتجت هذه الفوائض في ميزان المدفوعات ، بالرغم من العجز المتواصل للميزان التجاري خلال نفس الفترة ، وذلك لأن حساب الخدمات كان يشير إلي فوائض كبيرة نتيجة للمتحصلات العالية ، كذلك الفائض في ميزان المدفوعات في عام 1986م يرجع إلي القروض الرسمية التي تدفقت بمبلغ (272.3 مليون جنيه سوداني) مما غطي العجز في الميزان التجاري .[1]

يلاحظ أن العام 1989م شهد فائضا في ميزان المدفوعات بلغ 90.5 مليون جنيه سوداني نتج عن الفائض في حساب الخدمات غير المنظورة حيث أدت سياسات النقد الأجنبي في ذلك العام إلى زيادة ملحوظة في التحويلات الخاصة .

---

[1] سلمى الهادي محمد أحمد **"أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان في الفترة (1978 – 2007م)** " دراسة ماجستير (**غير منشورة**) في الإقتصاد – جامعة الخرطوم ، إشراف : د . يعقوب على جانقي ، ص 59 .

أما خلال التسعينات فإن الفائض الذي كان في الأعوام 94-98-1999م بحوالي 17.9 و 25.1 و 111.5 مليون دولار علي التوالي ، إذ لم يكن للصادرات دور فيه ، حيث جاء معظم الفائض من حساب رأس المال والذي بلغ 210 ، 488.4 ، 414.81 مليون دولار علي التوالي .

بحلول العام 2000م سجل الميزان الكلي فائضا قدره 165.40 مليون دولار نتيجة للفائض في الميزان التجاري الذي بلغ 440.29 مليون دولار ، نسبة للزيادة الكبيرة في الصادرات وذلك بسب دخول البترول السوداني بمبلغ (135.76 مليون دولار) .

أما في العام 2001م تراجع ميزان المدفوعات وسجل عجزا قدره 70.26 مليون دولار وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات حيث بلغت 2.024.48 مليون دولار .

في العام 2002م سجل ميزان المدفوعات أعلي فائضا له منذ العام 1956م بمبلغ 401.1 مليون دولار علي الرغم من أن الميزان التجاري قد أظهر عجز قدره 203.69 مليون دولار إلا أن حساب رأس المال سجل فائض كبير بلغ (869.49 مليون دولار) وذلك نتيجة لتدفقا الإستثمار الأجنبي . [1]

ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 2008م – 2014م :

شهدت الفترة من 2008م – 2014م العديد من الأحداث العالمية والمحلية التي أثرت بصورة كبيرة على أداء الاقتصاد السوداني بصورة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة ، ومن أهم الأحداث خلال فترة الدراسة الأزمة المالية العالمية والتي كان لها الأثر البالغ على موازين مدفوعات الدول ، وعلى المستوى المحلي نجد أن إنفصال جنوب السودان كان له اثر سالب على الإقتصاد السوداني وبالأخص على ميزان المدفوعات حيث فقد السودان جزءا كبيرا من صادراته ، وفيما يلي نتناول بشكل تفصيلي أداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 2008-2014م .

[1] بنك السودان المركزي " **ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1957- 2002م** " إدارة البحوث والإحصاء ، 2003م ، ص 41 .

جدول رقم (5)

ميزان المدفوعات في الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

البند	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أ/ الحساب الجاري 1+2	(1575.7)	(3908.1)	157.2	86.0	(6241.8)	(4481.3)	(3545.5)	(5958.8)
1- الميزان التجاري (FOB)	(3441.1)	(694.3)	2564.9	1470.9	(4056.3)	(1641.7)	(3652.2)	(5198.6)
2- حساب الخدمات والدخل والتحويلات	(5016.8)	(3213.8)	(2407.7)	(1384.9)	(2185.6)	4029.4	106.7	(760.1)
ب/ الحساب الرأسمالي والمالي	1218.5	4663.3	661.1	1882.8	3768.4	4029.4	2106.4	5981.8
العجز أو الفائض في الحساب التجاري والحساب الرأسمالي والمالي (الأرباح)	(357.2)	755.2	8183.0	1968.8	(2515.2)	452.0	(1439.1)	23.0
ج/ الأخطاء والمحذوفات	(378.3)	(1257.2)	(872.5)	(2804.3)	2449.4	434.4	1435.8	15.4
د/ الإصول الإحتياطية من العملات القابلة للتحويل	(21.1)	502.0	54.2	835.4	24.1	17.6	3.3	(38.4)

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي (2008- 2015م) .

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار عام 2008م بزيادة الفائض في الميزان التجاري حيث بلغ 3414.1 مليون دولار أي بمعدل زيادة 197.75% ، أما العام فقد حدث عجز في ميزان المدفوعات بمبلغ 502 مليون دولار ويعزي ذلك لتحول الميزان التجاري من فائض إلى عجز بمبلغ (694.3) مليون دولار وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها علي أسعار النفط العالمية ، بالإضافة لإنخفاض الكميات المصدرة .

كما نجد أن العجز قد إنخفض بحلول العام 2010م إلى 54.2 مليون دولار ، وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2177.4 مليون دولار في العام 2009م إلي فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 111.7% ، نتيجة لتحول الميزان التجاري من عجز إلى فائض بمبلغ 256.9 مليون دولار في عام 2010 .

وفي العام 2011م يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى إرتفاع العجز إلى 835.4 مليون دولار ، ويعزى إرتفاع العجز في الميزان الكلي إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري إلى 86 مليون دولار في عام 2011م ، نتيجة لإنخفاض الفائض في الميزان التجاري إلى 1470.9 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 42.6% .

أما في العام 2012م إنخفض العجز في ميزان المدفوعات إلى 0.4 مليون دولار بمعدل زيادة 99.9% ويعزى ذلك إلى تحسن موقف الحساب الرأسمالي والمالي من فائض بمبلغ 948.5 مليون دولار في عام 2011م إلى فائض بمبلغ 4252.7 مليون دولار في عام 2012م .

أما الموقف الكلي لميزان المدفوعات في العام 2013م يشير إلى إنخفاض العجز من 24 مليون دولار في العام 2012م إلى 17.6 مليون دولار في العام 2013 ، ويعزى ذلك لإنخفاض العجز في الحساب الجاري ، حيث إنخفض إلى 4481.3 مليون دولار في العام 2013م بمعدل 28.2% ويعزى ذلك لإنحفاض العجز في الميزان التجاري . كما يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات في العام 2014م إلى إنخفاض العجز إلى 15.1 مليون دولار ، ويلاحظ أنه قد تم تمويل العجز في الحساب الجاري من تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة 72.8% في عام 2014م .[1]

[1] بنك السودان المركزي **"التقارير السنوية من 2008- 2015م "**.

الجدول رقم (6)

تفاصيل أداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

البند	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أ/ الحساب الجاري	(1313.6)	(3908.0)	254.8	86.0	(6563.3)	(4481.3)	(4848.8)
العمليات المنظورة							
(1) الصادرات (FOB)	11670.5	7833.7	11404.3	9563.6	3367.7	7086.2	4350.2
بترول	11094.1	71312.2	9695.2	7304.4	256.6	4013.0	1254.1
ذهب	N\A	N\A	1018.0	1441.7	2158.0	1048.4	1271.3
أخرى	576.4	702.5	691.1	852.5	953.1	2024.8	1824.8
(2) الواردات (FOB)	(8229.4)	(8528.0)	(8657.2)	(8127.7)	(8338.0)	(8727.9)	(8105.9)
الواردات الحكومية	(1062.3)	(408.7)	(182.2)	(80.9)	(645.7)	(851.8)	(1190.4)
واردات القطاع الخاص	(7167.1)	(8119.3)	(8657.2)	(8046.8)	(7692.3)	(7876.1)	(6915.5)
الميزان التجاري (1+2)	3441.1	(694.3)	2564.9	1470.9	(4970.4)	(1641.7)	(3755.7)
العمليات الغير منظورة							
حساب الدخل والخدمات والتحويلات	4754.7	(3213.8)	(2310.1)	(1384.9)	(1593.0)	(2839.7)	(1093.1)
متحصلات	4559.9	3870.1	3751.5	2911.0	1936.2	3419.8	3356.6
مدفوعات	(9314.6)	(7083.9)	(6061.6)	(4295.9)	(3529.1)	(6259.4)	(4449.7)
ب/ التحركات في الحساب الرأسمالي والمالي	1465.9	4663.3	610.2	1882.8	4252.7	4029.4	3467.8
حساب رأس المال	N\A	N\A	N\A	N\A	320.4	408.2	212.8
الحساب المالي	N\A	N\A	N\A	1882.8	3932.3	3621.2	3255.1
إستثمار مباشر (صافي)	2511.3	2922.8	2063.7	2313.7	2465.4	2179.1	1277.4
إستثمار حافظة (صافي)	(33.4)	7.4	7.0	(26.1)	1.0	(3.7)	8.5
إستثمارات أخرى	1011.9	1773.1	(1460.5)	404.8	1465.9	1445.7	1969.2
1- القروض الرسمية	125.0	320.0	239.8	142.4	(1.5)	(199.6)	(454.7)
المسحوبات	436.9	507.6	570.8	605.5	387.4	344.7	281.6
السداد	(284.9)	(187.6)	(331.0)	(463.1)	(388.9)	(544.2)	(736.7)
2- تسهيلات تجارية (صافي)	742.6	1191.6	(59.8)	303.9	1557.8	(490.9)	263.2
3- صافي أصول الحكومة العامة	N\A	N\A	(1334.6)	(475.3)	556.2	1580.4	1607.7
4- صافي الإصول الأجنبية للمصارف التجارية	(153.1)	375.5	(377.7)	180.0	(60.9)	242.4	(34.6)

صافي الإصول الأجنبية للسلطة النتقدية	N\N	(73.0)	(232.3)	N\A	(484.6)	282.3	251.6
صافي الإصول الأجنبية الأخرى	(1894.6)	(177.5)	(21.0)	N\A	(46.0)	31.1	336.0
العجز أو الفائض في الحساب الجاري	152.3	755.2	865.0	1968.8	(2310.6)	(452.0)	(1381.0)
الأخطاء والمحزوفات	(131.2)	(1257.2)	(919.2)	(2804.2)	2310.2	(434.7)	1365.9
الإصول الإحتياطية من العملات من القابلة للتحويل	(21.1)	502.0	54.2	54.2	0.4	17.6	15.1
الميزان الكلي	21.1	(502.0)	(54.2)	(54.2)	(0.4)	(17.6)	(15.1)

المصدر : بنك السودان المركزي " التقارير السنوية من 2008- 2015م " .

أ- العمليات المنظورة :

تشمل العمليات المنظورة كل من الصادرات والواردات السلعية .

شكل رقم (6)

الميزان التجاري في الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

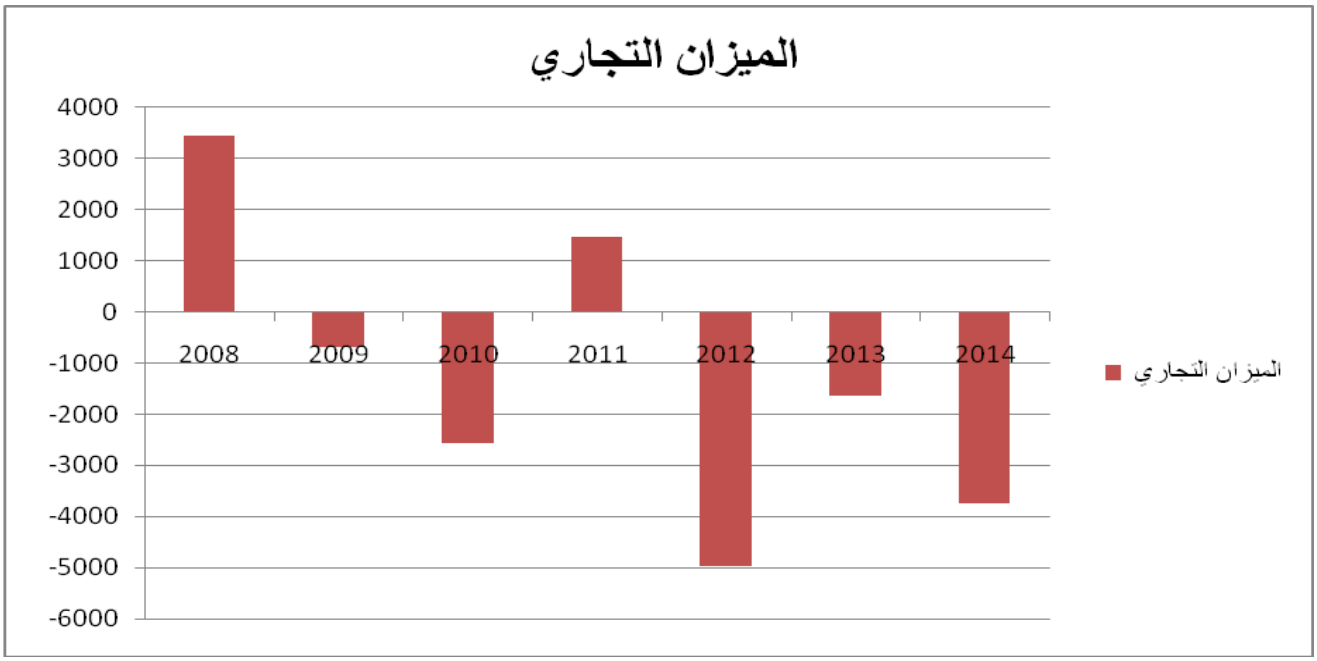

المصدر : عمل الدارسون (البيانات من الجدول رقم 6) .

نلاحظ من الشكل رقم (6) إرتفاع الفائض في الميزان التجاري إرتفاعا كبيرا إلى 3441.1 مليون دولار عام 2008م بمعدل 197.5% ، ونتج ذلك عن زيادة حصيلة الصادرات البترولية من 8418.5 مليون دولار عام 2007م إلى 11094.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 31.8% وكذلك إرتفعت الصادرات الأخرى من 460.7 مليون دولار في العام 2007م إلى 8229 مليون دولار عام 2008م بمعدل 6.6% ، نتيجة لإرتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 12.9 بالرغم من الإنخفاض في الواردات الحكومية . [1]

كما نلاحظ أن العام 2009م شهد تحولا في الميزان التجاري إلى عجز بلغ 694.3 مليون دولار بمعدل 120.2% ، وذلك لإنخفاض حصيلة الصادرات إلى 7833.7 مليون دولار بمعدل إنخفاض 2.9% ، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثارها على الأسعار العالمية للنفط بالإضافة إلى انخفاض الكميات المصدرة .

تحول موقف الميزان التجاري في العام 2010م إلى فائض بمبلغ 2564.9 مليون دولار بمعدل 1.0468% ، وذلك لارتفاع حصيلة الصادرات إلى 11404.3 مليون دولار بمعدل زيادة بلغ 38.1% ، ويعزى ذلك في المقام الأول لإرتفاع أسعار صادرات المنتجات البترولية كما ارتفعت حصيلة صادرات الذهب من 403.4 مليون دولار في العام 2009م إلى 1618.00 مليون دولار في العام 2010م بمعدل زيادة 152.4% . [2]

شكل رقم (7)

الصادرات في الفترة 2008م -2014 م .

(بملايين الدولارات)

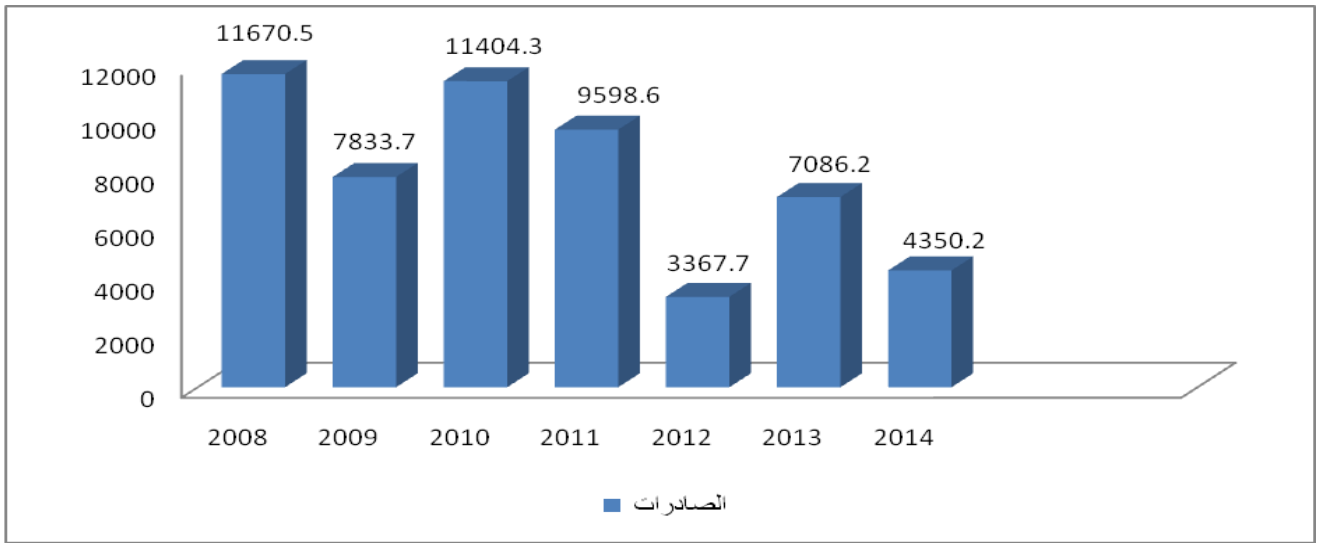

المصدر : عمل الدارسون (البيانات من الجدول رقم 6) .

[1] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الثامن والأربعون 2008م** " ص 89 .

[2] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الخمسون 2010م** " ص 139 .

شكل رقم (8)

الإتجاه العام لسلع الصادر في الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

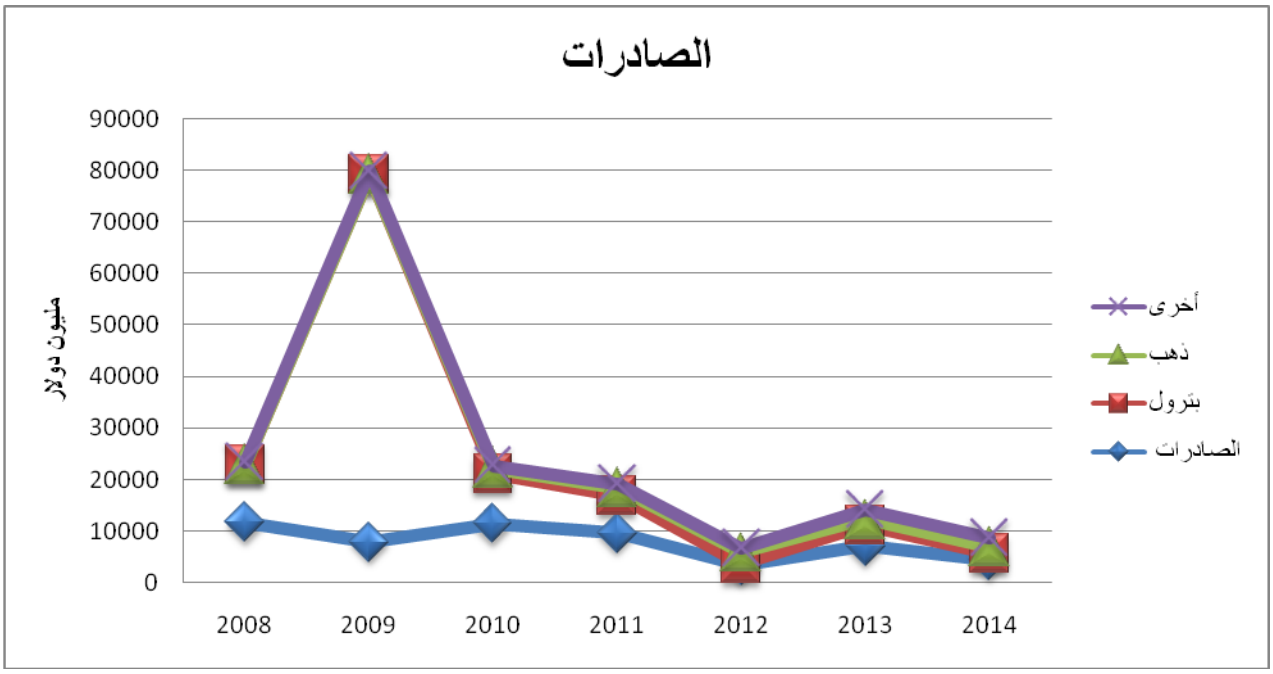

المصدر : **عمل الدارسون** (البيانات من الجدول رقم 6) .

أما في العام 2011م يلاحظ إنخفاض الفائض في الميزان التجاري إلى 1470.9 مليون دولار بمعدل انخفاض 42.6% وذلك لإنخفاض حصيلة الصادرات إلى 9598.6 مليون دولار بمعدل 15.8% ويعزي انخفاض قيمة الصادرات في المقام الأول لإنخفاض الكميات المصدرة من المنتجات البترولية (نتيجة لإنفصال جنوب السودان) . بالرغم من ارتفاع حصيلة صادرات الذهب إلى 1441.7 مليون دولار بمعدل 41.6% وكذلك إرتفاع الصادرات الأخرى إلى 852.5 مليون دولار بمعدل 23% نتيجة للإرتفاع الملحوظ في صادر الضان والصمغ العربي و الكركدي . أما الواردات فقد إنخفضت من 8839.4 مليون دولار في عام 2010م إلى 8127.7 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 8% وذلك لبعض إجراءات ترشيد الإستيراد التي اتخذتها السلطات .[1]

[1] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الحادي والخمسون 2011م** " ص 178 .

شكل رقم (9)

التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

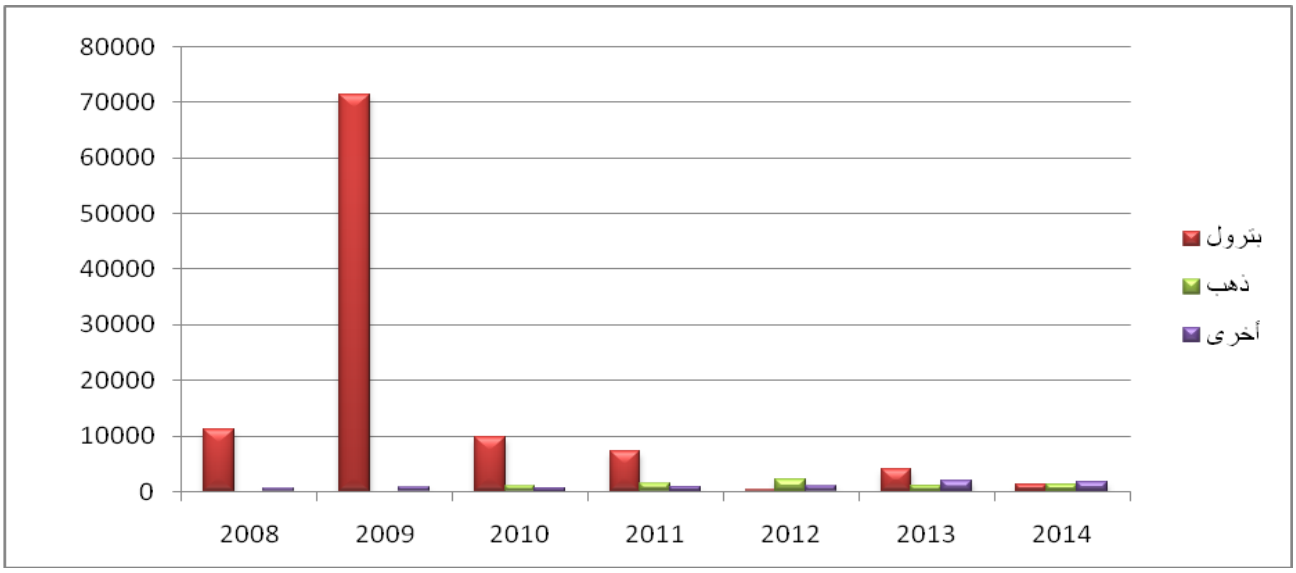

المصدر : عمل الدارسون (البيانات من الجدول رقم 6) .

في العام 2012م تحول موقف الميزان التجاري إلى عجز بمبلغ 4970.4 مليون دولار ، وذلك لإنخفاض قيمة الصادرات إلى 3367.7 مليون دولار بمعدل 65.1% ، ويعزى ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لإنفصال جنوب السودان في يوليو 2011م وقد ساهم موقف صادرات الذهب في تقليل العجز في الميزان التجاري . أما الواردات فقد إرتفعت إلى 8338 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 2.6% . [1]

[1] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الثاني والخمسون 2012م** " ص 168.

شكل رقم (10)

الإتجاه العام للواردات في الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

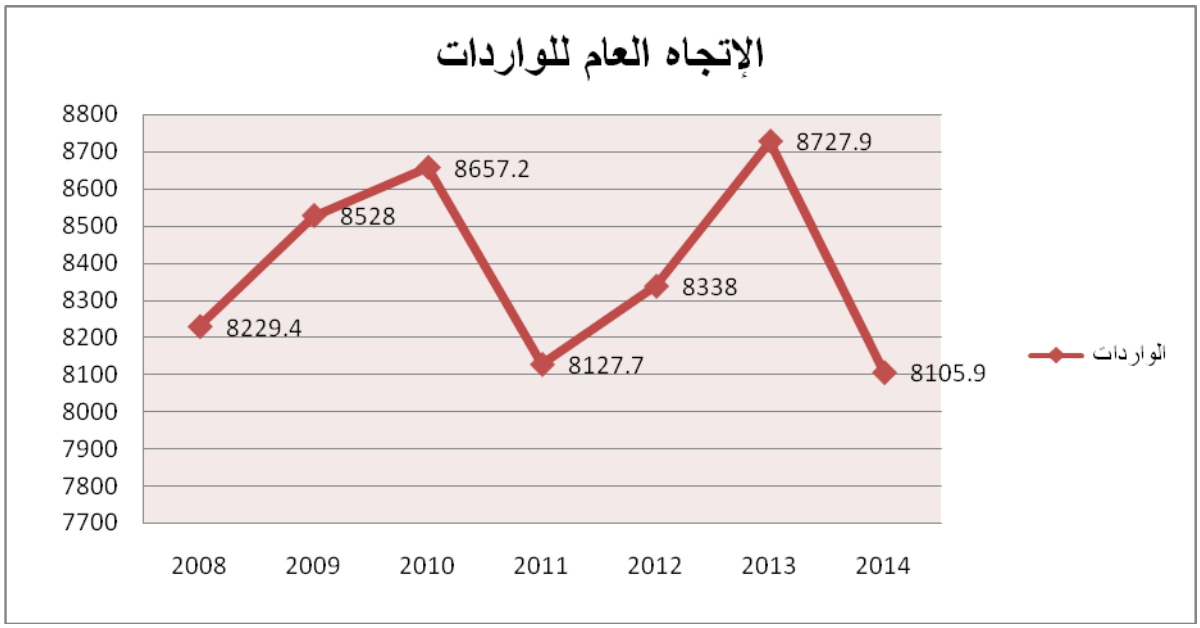

المصدر: عمل الدارسون (البيانات من الجدول رقم 6) .

شكل رقم (11)

يوضح الواردات حسب جهة الإستيراد في الفترة 2008م – 2014م .

(بملايين الدولارات)

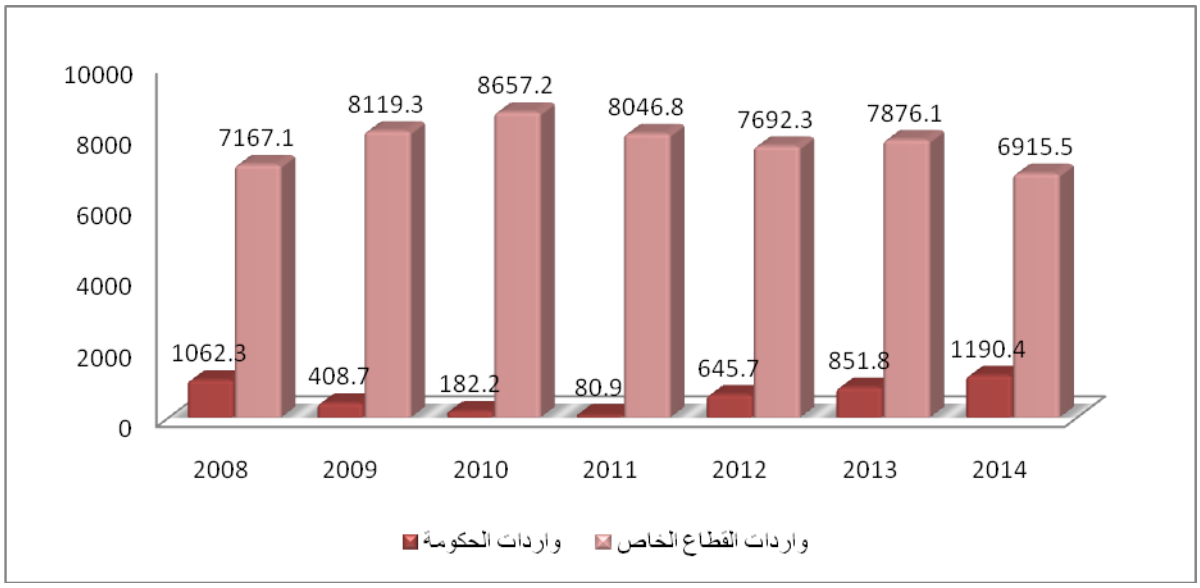

المصدر: عمل الدارسون (البيانات من الجدول رقم 6).

في العام 2013م إنخفض العجز في الميزان التجاري إلى 1641.7 مليون دولار، وذلك لإرتفاع قيمة الصادرات من 4006.5 مليون دولار في عام 2012م إلى 7086.2 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 74.3% ، وذلك بسبب ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام (نصيب أرباح الشركات الأجنبية من صادرات البترول الخام) بالإضافة إلى إرتفاع قيمة الصادرات غير البترولية والذهب بمعدل 112.4% ، كذلك إرتفعت قيمة الواردات إلى 8727.9 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 7.5% ، وذلك لإرتفاع قيمة الواردات الحكومية بمبلغ 851.8 مليون دولار بمعدل 42.4% ، والذي نتج بصورة أساسية عن إرتفاع قيمة الواردات البترولية (الجازولين) بمعدل 57.5% ، كما إرتفعت قيمة واردات القطاع الخاص بمبلغ 7876.1 مليون دولار بمعدل 4.7% .[1]

أما في العام 2014م إنخفض العجز في الميزان التجاري إلى 3755.7 مليون دولار ، ويعزي ذلك لإرتفاع صادرات الذهب بنسبة 21.3% حيث بلغت 1771.3 مليون دولار ، بالرغم من إنخفاض صادرات البترول بمعدل 26.9% حيث بلغت 1254.1 مليون دولار . أما في جانب الواردات فقد إنخفضت قيمتها إلي 8105.9 مليون دولار بمعدل 7.1% ، نتيجة لإنخفاض واردات القطاع الخاص .[2]

شكل رقم (12)

الإتجاه العام للصادرات في الفترة 2008م - 2014م .

(بملايين الدولارات)

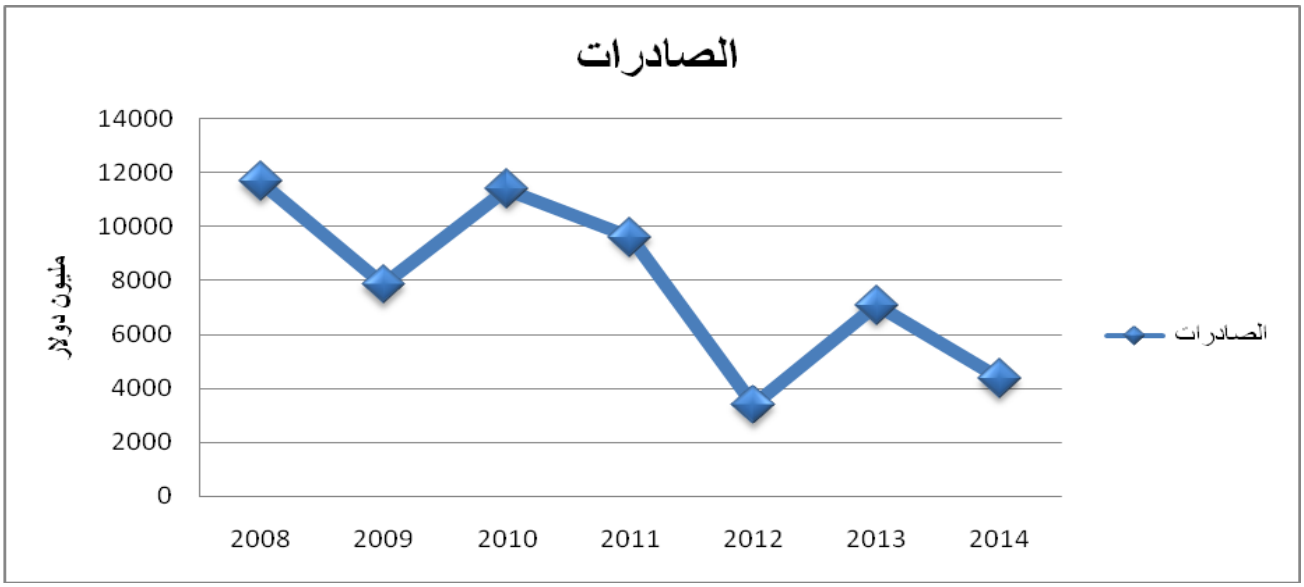

المصدر: **عمل الدارسون** (البيانات من الجدول رقم 6) .

[1] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الثالث والخمسون 2013م** " ص 164.

[2] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014م** " ص 181.

ب- العمليات غير المنظورة :

تشتمل العمليات غير المنظورة على المتحصلات والمدفوعات غير السلعية .

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6) العجز المحقق في حساب الخدمات والدخل والتحويلات الذي بلغ 4754.7 مليون دولار في العام 2008م ، حيث بلغت المتحصلات غير المنظورة 4559.8 مليون دولار نتيجة لزيادة متحصلات كل من الخدمات والتحويلات بمعدلات 28% و60.9% على التوالي بالرغم من الإنخفاض في متحصلات الدخل بنسبة 76% بسبب إنخفاض عائدات الإستثمار المباشر أما المدفوعات غير المنظورة في العام 2008م فقد بلغت 9314.6 مليون دولار .

أما في العام 2009م إنخفض العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات حيث بلغ 3213.8 مليون دولار بمعدل 35.9% ، وذلك بسب تأثير الأزمة المالية العالمية .

أما في العام 2010 إرتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمبلغ 2310.1 مليون دولار بنسبة 21.2% وبعدها إنخفض العجز في العام 2011م إلى 1384.9 مليون دولار بمعدل نقصان قدره 42.5% ، وبعد ذلك إستمر العجز في الزيادة حيث بلغ 1593.0 و 28397 مليون دولار في الأعوام 2012 - 2013م على التوالي ، ونلاحظ في العام 2014م تحول موقف حساب الخدمات والدخل والتحويلات إلى فائض بمقدار 106.7 مليون دولار.[1]

الحساب الرأسمالي والمالي :

أ- الحساب الرأسمالي : يتضمن كل من التحركات الرأسمالية والتحويلات التي تؤدي إلي التغير في ملكية الأصول الثابتة أو إذا قام الدائن بإسقاط الدين الخارجي المستحق دون مقابل . كما تشمل حيازة الأصول غير المالية وغير المنتجة مثل حقوق الملكية الفكرية ، والعلامة أو الشهرة التجارية ، وبراءة الاختراع ، وحقوق النشر .

ب- الحساب المالي : يسجل فيه معاملات الإقتصاد في الإصول والإلتزامات المالية الخارجية وتشمل أيضا الإستثمارات الأجنبية المباشرة إستثمارات الحافظة ، وكذلك الإستثمارات الأخرى التي تتضمن صافي التسهيلات التجارية والقروض ، وكذلك تدفقات الأصول غير الإحتياطية والخصوم لبنك السودان المركزي والمصارف التجارية .[2]

نلاحظ من الجدول (6) التذبذب الواضح في التحركات في الحساب المالي والرأسمالي ، حيث إنخفضت التحركات في الحساب المالي والرأسمالي في العام 2008م إلى 1465.9 مليون دولار مقارنة بالأعوام السابقة ، نتيجة لإنخفاض تدفقات الإستثمار المباشر والإستثمارات الأخرى بمعدلات

---

[1] بنك السودان المركزي " **التقارير السنوية من 2008م-2015م** " .

[2] بنك السودان المركزي " **التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014م** " ص 183 .

31.4% ، 57.4% على التوالي ، كما نلاحظ في العام 2009م إرتفاع التحركات في صافي الحساب المالي والرأسمالي ، نتيجة لإرتفاع تدفقات التسهيلات التجارية (تحركات قصيرة الأجل) بمعدل 258.4% ، والإستثمار المباشر بمعدل 14.7% . وفي العام 2010م إنخفضت التحركات في صافي الحساب المالي والرأسمالي ، نتيجة لزيادة تدفقات الأصول الأجنبية للحكومة من الخارج (ودائع حكومة الجنوب) والبنوك التجارية . كما نلاحظ إرتفاعها في العام 2011م ، ويعزى ذلك للإنخفاض تدفقات الأصول الأجنبية للخارج من قبل الحكومة ، وزيادة إلتزامات البنوك التجارية .

كذلك إستمر إرتفاع التحركات في صافي الحساب المالي والرأسمالي في الأعوام 2012 – 2013م نتيجة لإرتفاع تدفقات صافي الإستثمارات الأخرى بمعدل 27.5% ، وإنخفاض تدفقات الأصول الأجنبية للخارج من قبل الدولة . أما العام 2014م نلاحظ إنخفاض التحركات في صافي الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 9.2% ، وذلك لإنخفاض تدفقات صافي الإستثمار المباشر بمعدل 24.3% .[1]

شكل رقم (13)

يوضح الإتجاه العام للتحركات في الحساب المالي والرأسمالي .

(بملايين الدولارات)

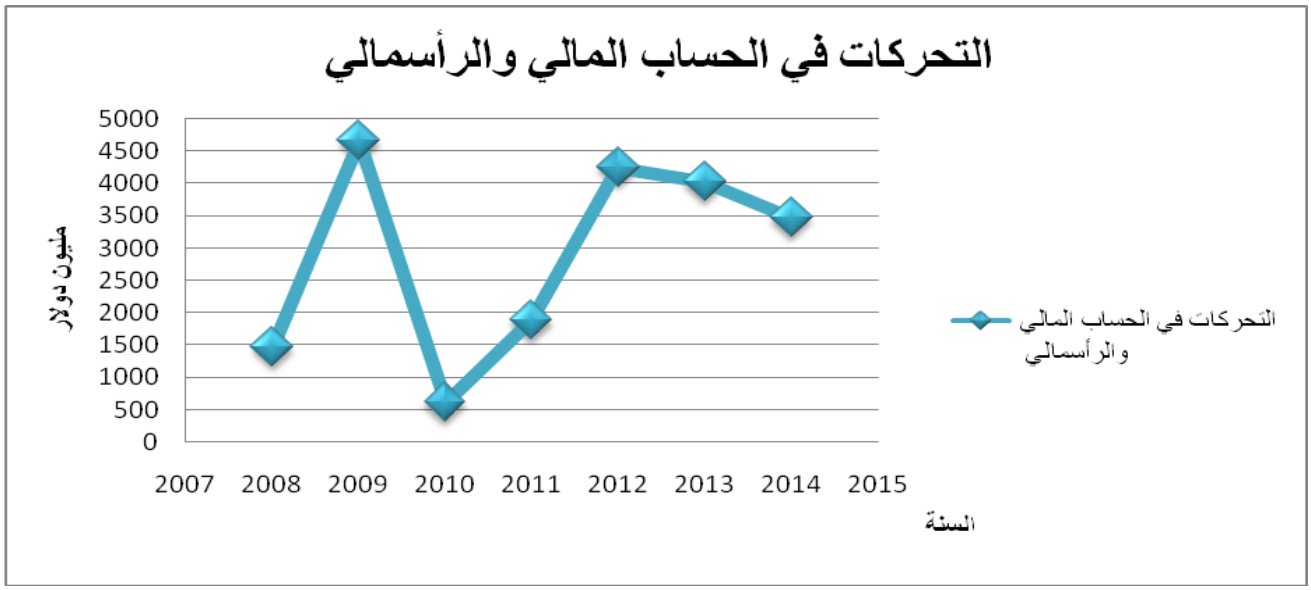

المصدر : عمل الدارسون(البيانات من الجدول رقم 6) .

[1] بنك السودان المركزي "**التقاريرالسنوية من 2008م-2015م**" .

خلاصة :

نلاحظ من حالة ميزان المدفوعات السوداني في الفترة من 2008م وحتى العام 2014م أن ميزان المدفوعات شهد أوضاعا عديدة وحالات مختلفة . حيث نجد أن ميزان المدفوعات شهد في الفترة الأولى للدراسة فائضا نتيجة للعديد من الأسباب أهمها إرتفاع قيمة صادرات النفط الخام .

بعد ذلك شهد ميزان المدفوعات عجزا متواصلا إستمر طوال فترة الدراسة . وأول عجز خلال فترة الدراسة نتج من تأثير الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاسعار العالمية للنفط الخام.

كذلك كان لإنفصال جنوب السودان في يوليو 2011م دور كبير في الإختلالات السلبية التي مر بها ميزان المدفوعات ، نتيجة للإنخفاض الكبير في الصادرات البترولية .

كما كان لإرتفاع صادرات الذهب في العام 2012م - 2013م دور كبير في تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

أما فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي نجد أن سياسة تخفيض العملة الوطنية المتبعة من قبل الصندوق لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات لم تكن ناجحة ، ويرجع ذلك إلى عدم مرونة الطلب على على سلع الصادرات السودانية ، حتى إذا كان الطلب على سلع الصادر مرن فإن إمكانات الإنتاج عاجزة عن مقابلة الطلب الخارجي . حيث نلاحظ أن صادرات السودان لم ترتفع بالشكل المطلوب . كما إنها لم تسهم في تخفيض الواردات إذ نلاحظ الإرتفاع النسبي في الواردات . كما كان لسياسات التحرير الإقتصادي والمالي والإنفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود على الواردات ـ المتبعة من قبل الدولة ـ والتي كانت ضمن توجيهات صندوق النقد الدولي أثر سلبي على ميزان المدفوعات وعلى الإقتصاد السوداني بصورة عامة ، حيث نجد أنها ساهمت في إرتفاع الواردات خاصة الواردات الاخرى غير عوامل الإنتاج ، الامر الذي إنعكس سلبا على المنتجيين المحليين . كما نجد أن صندوق النقد الدولي لم يقدم أي تمويل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات .

من ذلك يتضح لنا الأثر الضعيف لصندوق النقد الدولي في معالجة العجز في ميزان المدفوعات . حيث نجد أن دور صندوق النقد الدولي خلال فترة الدراسة كان عبارة عن دور فني إستشاري عن طريق البعثات الفنية التي كانت تحضر من حين إلى أخر لتقديم العون الفني لمعالجة مشاكل الإقتصاد السوداني بصورة عامة .

المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات Discuss Of Hypotheses .

بعد البحث والتحليل لفرضيات الدراسة ، تم التوصل إلى :-

- **الفرضية الأولى** : تنص على **أن سياسات صندوق النقد الدولي أدت إلى أثر سالب في أداء الإقتصاد السوداني** ، ومن خلال التحليل وجد أن سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي لا تراعي خصوصية الإقتصاد السوداني ، الذي يعاني من ضعف مرونة جهازه الإنتاجي وكذلك الحظر الإقتصادي المفروض عليه ، مما يثبت صحة الفرضية .
- **الفرضية الثانية** : قامت على أن **برامج الإصلاح الهيكلي أدت إلى تقليل نمو الناتج القومي الإجمالي** ، ونجد أن ذلك ما حدث فعلا ، حيث بلغ متوسط الزيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة 4% ، وهي زيادة متواضعة جدا مقابل إمكانيات السودان المادية والبشرية ، ويدل ذلك على صحة فرضية الدراسة .
- **الفرضية الثالثة** : التي قامت عليها الدراسة هي أن **التدهور في سعر صرف الجنيه السوداني كان ناتج من سياسات صندوق النقد الدولي** ، بيد أن الدراسة توصلت إلى أن ذلك التدهور في سعر الصرف كان نتيجة فقدان السودان لعائدات نفط الجنوب .
- **الفرضية الرابعة** : نصت على أن **سياسات صندوق النقد الدولي زادت من عبء المديونية الخارجية للسودان** ، أما الدراسة فقد توصلت إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي لم تنجح في تحسين الوضع الإقتصادي في السودان بل أدت إلى تأزمه ، مما ساهم في تراكم مديونية السودان الخارجية .
- **الفرضية الخامسة** : نصت على أن **تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي لم تعالج عجز ميزان المدفوعات السوداني** ، فبعد الدراسة والتحليل إتضح أن الإتجاه العام للصادرات كان في إتجاه الإنخفاض ، و كذلك كان هنالك تذبذب واضح في الواردات ، وهذا يوافق الفرضية .

الخـــــــــاتـــمـــة

وتحتوي على :

أولاً : النتائج :

- **النتـــائج العامـــــــة .**
- **النتـــائج الخاصـــــة .**

ثانياً : التوصيات :

- **التوصيات العامـــــة .**
- **التوصيات الخاصـــــة .**

ثالثاً : المصادر والمراجع .

النتائـــــــــــج Findings

أولاً : النتائج العامة :

1- برامج صندوق النقد الدولي تعمل - بطريقة غير مباشرة - على تخفيض قيمة صادرات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة المستوردة .

2- سياسات صندوق النقد الدولي لا تراعي خصوصية إقتصاديات الدول النامية .

3- معيار منح التمويل في صندوق النقد الدولي لا يتوافق مع حوجة الدول النامية .

4- نظام التصويت على القرارات في صندوق النقد الدولي يمنح الدول المتقدمة ميزات وأفضليات على الدول النامية .

5- ضعف مرونة برامج صندوق النقد الدولي ، مما يجعلها غير ملائمة لغالبية الدول .

ثانياً : النتائج الخاصة :

1- برامج صندوق النقد الدولي أثرت سلباً على أداء الإقتصاد السوداني .

2- ساهمت سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي في تباطؤ نمو الناتج القومي الإجمالي للسودان .

3- تدهور سعر صرف الجنيه السوداني كان نتاج لفقدان عائدات نفط الجنوب ، ولم يكن بسبب تدهور سياسات صندوق النقد الدولي .

4- فشل سياسة صندوق النقد الدولي في خفض عجز ميزان المدفوعات السوداني وذلك لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة .

5- سياسات صندوق النقد الدولي ساهمت في تراكم ديون السودان الخارجية .

التوصيـــــــــات Recommendation

أولاً : التوصيات العامة :-

1- الإلتزام بمبدأ الشفافية ، والنزاهة ، وعدم محاباة صندوق النقد الدولي للدول المتقدمة .

2- مراعاة خصوصية إقتصاديات الدول عند وضع الشروط المتعلقة بالإقراض من قبل صندوق النقد الدولي .

3- مراجعة قوانين منح التمويل في صندوق النقد الدولي ، ومنح الدول قروض ومنح تتوافق و وضعها الإقتصادي القائم .

4- إلغاء العمل بطريقة التصويت الحالية ، لأنها تعطي الدول المتقدمة فرصة الهيمنة والسيطرة على صندوق النقد الدولي ، و بالتالي التحكم بالقرارات .

5- أن تكون سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي أكثر مرونة ، بحيث تتلائم مع ظروف كل دولة على حده .

ثانياً : التوصيات الخاصة :-

1- إنتهاج سياسات صندوق النقد الدولي التي تتناسب مع الوضع الإقتصادي في السودان .

2- الإستفادة من الميزات النسبية و إمكانيات السودان المادية والبشرية بأعلى درجة كفاءة ممكنة .

3- زيادة الصادرات وخفض الواردات عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية ، مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات السوداني .

4- العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية ، وإستقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج لتحسين وضع النقد الأجنبي بالبلاد .

5- الإستفادة من المبادرات التي وضعت لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية ، من خلال تحسين علاقات السودان الخارجية .

توصيات بدراسات مستقبلية :

1- دراسة تتناول : أثر مشكلة المديونية الخارجية في التنمية الإقتصادية في السودان وكيفية معالجتها .

2- دراسة تتناول : دور السياسات النقدية لبنك السودان المركزي في تحسين الأداء الإقتصادي .

الصعوبات التي واجهة الدارسون :

1- عدم توفر بعض المعلومات والبيانات ، إضافة إلى ضعف تجاوب بعض المؤسسات مع الدارسين في توفير ومنح المعلومات المطلوبة .

2- تضارب بعض البيانات الرقمية الصادرة من المؤسسات ذات العلاقة بالدراسة .

قائمة المصادر والمراجع .

أولاً : القرآن الكريم :

1.سورة التوبة الآية : (128- 129) .

2.سورة الإسراء الآية : (85) .

ثانياً : الكتب :

1- السعيد خويلدي " **مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التمويل** " دار النهضة العربية للنشر – القاهرة .

2- عبدالكريم جابر العيساوي " **التمويل الدولي** " دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان الطبعة الأولى 2012م .

3- عرفان تقي الحسين " **التمويل الدولي** " دار مجدلاوي للنشر – عمان ، الطبعة الثانية 2002م .

4- طارق فاروق الحصري " **الإقتصاد الدولي** " المكتبة المصرية للنشر والتوزيع – القاهرة الطبعة الأولى 2010م .

5- خليل حسين " **سياسات التصحيح الهيكلي** " دار المنهل اللبناني – بيروت ، 2006 .

6- يوسف حسن يوسف " **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقتصادية على قرارات الدول** " المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة ، الطبعة الأولى ن 2012م .

7- غازي عبدالرازق النقاش " **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية** " دار وائل للنشر – عمان – الطبعة الثانية 2001م .

8- زينب حسين عوض الله " **الإقتصاد الدولي** " دار الجامعة الجديدة – القاهرة 2004م .

9- مورد خاي كوبانين " **الإقتصاد الدولي مدخل السياسات** " ترجمة : محمد إبراهيم و علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر – الرياض .

10- عبدالوهاب عثمان شيخ موسى " **منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان** " مطابع السودان للعملة المحدودة ، سبتمبر 2001م .

11- ميشيل تودارو " **التنمية الإقتصادية** " ترجمة : محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر الرياض .

12- قسوم خير بلال " **إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان** " شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الطبعة الثانية 2013م .

13- عبدالرحيم ميرغني محمد " **التخطيط الإنمائي في السودان في الستينيات** " مركز عبدالكريم ميرغني .

14- محمد حسين سليمان أبو صالح " **التخطيط الإستراتيجى للإقتصاد السودانى (البعد المفقود)** " الخرطوم 2002م .
15- أيمن طه حمد النيل " **قياس وتحليل الأثار المالية للخصخصة على الموازنة العامة للدولة فى السودان** " دار عزة للنشر .
16- مجيد علي حسين " **مقدمة فى التحليل الإقتصادي الكلى** " دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ، الطبعة الأولى 2004م .

ثالثاً : المجلات :

1- أمين صالح يس " **علاقة السودان مع صندوق النقد الدولى (1958 – 2008م)** " مجلة المصرفي ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد 55 – مارس 2010م .
2- علي الحسن محمد نور زروق ، و محمد النور محمد عثمان " **أثر التخطيط الإستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة حالة الخطة العشرية من 1992 – 2002م)** " مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الخامس ، نوفمبر 2015م .
3- مجلة إضاءات " **أسعار الصرف** " معهد الدراسات المصرفية – الكويت ، العدد الثاني عشر يوليو 2011م .

رابعاً : الرسائل العلمية :

أولاً : رسائل الدكتوراة :

1- أحمد علي أحمد " **أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الإقتصادية في السودان (1978- 2000م)** " دراسة (**غير منشورة**) لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2002م إشراف : بروفيسير : علي عبدالله علي .
2- فاروق محمد أحمد إبراهيم " **الآثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي ، السودان كنموذج (1990-2005م)** " دراسة (**غير منشورة**) لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف د : أحمد علي أحمد .
3- أسماء عجبنا عزالعرب إسماعيل " **دور التمويل الأصغر في خفض الفقر 2007 - 2011م** " دراسة دكتوراة (**غير منشورة**) في الإقتصاد – كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف : عبدالعظيم سليمان المهل .

ثانياً : رسائل الماجستير :

1- إيمان حملاوي " **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر) للفترة 1990-2012م** " دراسة ماجستير (**منشورة**) في العلوم الإقتصادية ، بسكرة – الجزائر ، إشراف : لحسن دردوري .

2- سلمى الهادي محمد أحمد **" أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية فى السودان فى الفترة (1978-2007م) "** دراسة (**غير منشورة**) لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي من جامعة الخرطوم " معهد الدراسات والبحوث الإنمائية " إشراف : د . يعقوب علي جانقي .
3- نجلاء يوسف محمد السيد **" الأبعاد الإقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان "** دراسة (**منشورة**) لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الخرطوم إشراف : د . عطا الحسن البطحاني ، 2003م .
4- نوال حسين محمد إبراهيم **" أثر سياسات صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (1978-2006م)** " دراسة ماجستير في الاقتصاد (**غير منشورة**) كلية الدراسات العليا جامعة النيلين ، إشراف : أحمد عبد الله إبراهيم ، 2009م .
5- مدني مدني محمد **" أثر سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1980- 2006م "** دراسة ماجستير (**غير منشور**) في الإقتصاد – كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، إشراف : عثمان إبراهيم السيد ، 2008م .
6- محمد عبدالقادر حسن المليح **" سياسات بنك السودان النقدية وأثرها في سوق الصرف 2005- 2013م "** بحث ماجستير في الإقتصاد (**منشورة**) كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف : إبراهيم فضل المولى ، 2014م .
7- عبدالجليل هجيرة **" أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "** دراسة ماجستير (**منشورة**) في الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير _ جامعة أبي بكرة بلقايد – الجزائر ، إشراف : مليكي سمير بهاء الدين ، 2012م .

خامساً : التقارير والمنشورات :

1- تقارير بنك السودان المركزي 2008 – 2015م .
2- التقرير القطري 41-249 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، 2014م .
3- بنك السودان المركزي " سعر الصرف في السودان 1982-2004م " إدارة البحوث والإحصاء ، ديسمبر 2005م .
4- مؤشرات إقتصادية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء .
5- الإسترتيجية القومية ربع القرنية 2007- 2031م .
6- ملخص البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي (2012 – 2014م) وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

سادساً : المواقع الإلكترونية :

1- موقع إلكتروني **www.bankinformationcentr.org بنك المعلومات** " **المؤسسات المالية الدولية ، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** " بتاريخ 2016/4/26م AM10:00 .

2- موقع إلكتروني **www.ifc.org مؤسسة التمويل الدولية** ، بتاريخ 2016/4/21م PM 3:00 .

3- موقع إلكتروني www.aljazeera.net **الجزيرة نت** ، ورقة عمل " **مؤسسة التمويل الدولية** " بتاريخ 2016/4/21م ، PM 3:10 .

4- موقع إلكتروني www.ida.net هيئة التنمية الدولية ، بتاريخ 2016/4/20م PM 4:00 .

5- موقع إلكتروني www.uobabylon.com ، جامعة بابل كلية الإدارة والإقتصاد حسين عباس حسين ، ورقة عمل " **برنامج التثبيت الإقتصادي** " بتاريخ 2016/4/17م PM 1:00 .

6- موقع إلكتروني ، ورقة عمل ، عبدالمجيد راشد " **سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي** " بتاريخ 2016/4/17م PM2:00 .

7- موقع إلكتروني www.IsIamtoday.net ، ورقة عمل ، منار محمد الرشواني " **الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الهيكلي الإقتصادية الدولية** " بتاريخ 2016/4/17م ، PM 3:00 .

8- موقع إلكتروني idaf.youneed.us منتدى إدارة التنمية المحلية ، تقرير ، محمد عبدالله المغربي " **سياسات التكييف الهيكلي** " بتاريخ 2016/4/17م PM 2:30 .

9- موقع إلكتروني www.sudancon.org ، ورقة عمل ، سيف الدولة خليل (**قراءات تاريخية في دفتر الاقتصاد السوداني**) بتاريخ 2016/7/29م PM 8: 00 .